



عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

دور مؤسسات الإقراض في التمكين الاقتصادي والاجتماعي
دراسة حالة المركز العربي للتطوير الزراعي "أكاد"

عامر جمال احمد جرادات

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1439 هـ / 2018 م

دور مؤسسات الإقراض في التمكين الاقتصادي والاجتماعي

دراسة حالة المركز العربي للتطوير الزراعي "أكاد"

إعداد:

عامر جمال احمد جرادات

بكالوريوس نظم معلومات محوسبة-الجامعة العربية الأمريكية-فلسطين

المشرف الرئيس: د. أحمد أبو دية

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التنمية المستدامة -
مسار بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية من معهد التنمية المستدامة-عمادة
الدراسات العليا -جامعة القدس

القدس_فلسطين

1439 هـ / 2018 م

الإهداء

إلى رمز الحب ولبسم الشفاء.... إلى القلب الناصع بالبياض.... والدتي الحبيبة

إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة.... إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي
طريق العلم.... إلى القلب الكبير....(والدي العزيز)

إلى توأم روحي التي حملت معي آمال المستقبل، وشاركتني المشقة والعناء خلال دراستي
زوجتي الغالية ولاء

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة.... والنفوس البريئة.... إلى رياحين حياتي إخوتي (نادية،
احمد، رانيا)

إلى فلذت كبدي ومهجة قلبي ابني حمزة

أهديكم جهدي المتواضع

عامر جمال احمد جرادات

إقرار

أقر أنا معد هذه الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الدراسة، أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع:

عامر جمال احمد جرادات

التاريخ: 2018/1/29

شكر وعرافان

أشكر الله العلي القدير الذي وفقني لألتحق بركب العلم والعلماء، فهو أحق بالشكر والثناء سبحانه وتعالى وانطلاقاً من قوله صلى الله عليه وسلم "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"، أتقدم بالشكر الجزيل

إلى جامعتي الغالية هذا الصرح العلمي الأصيل، وإلى معهد التنمية المستدامة، إدارة وأعضاء هيئة تدريس وطاقم إداري.

إلى الذي تعجز كلمات الشكر عند عطائه، وتتوقف مصطلحات اللغة عند إنسانيته، إلى الذي وقف معي خلال مشواري التعليمي، موجهاً، ومعلماً، ومرشداً، وعطاءً بلا حدود، وزودني بالخبرة التي أثرت قدراتي، أستاذي الفاضل الدكتور أحمد أبو دية.

إلى جميع مؤسسات الإقراض الصغير (أفراداً وإدارات)، الذين قدموا كل العون والمساعدة بإجابتهم على أسئلة أدوات الدراسة، وأخص بالذكر السيد سمير البرغوثي، والأخ محمد عليان الذين قدموا لي المعلومات اللازمة وغيرهم من الأشخاص الذين قمت بمقابلتهم والتي بدونهم ما كان بالإمكان إنجاز هذه الدراسة ووضعها في صورتها النهائية.

وأخيراً إلى من ظلل النسيان ذاكرتي عن شكرهم بالاسم، أتقدم لهم بالاعتذار وبجزيل الشكر وعظيم الامتنان لمساعدتهم القيمة.

عامر جمال احمد جرادات

مختصرات

أينما وردت المختصرات أدناه، وفي أي جزء أو فصل من هذه الدراسة، فإنها تعني وتدل على المفاهيم التي تقابلها في الشرح أدناه:

قائمة الاختصارات الإنجليزية

الاختصار	المدلول	المعنى باللغة العربية
ACAD	The Arab Center for Agricultural Development	المركز العربي للتطوير الزراعي
ASALA	The Palestinian Businesswomen Association	الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال (أصالة)
CGAP	Consultative Group to Assist the Poor	الجمعية الاستشارية لمساعدة الفقراء
DEEP	Deprived families Economic Empowerment Program	برنامج تمكين الأسر المحرومة اقتصادياً
FATAN	Palestine for Credit & Development	الفلسطينية للإقراض والتنمية (فاتن)
IFC	International Finance Corporation	مؤسسة التمويل الدولية
MMD/UNRWA	Microfinance & Microenterprise Department/UNRWA	دائرة التمويل الأصغر / الأونروا
PDF	Palestine Development Fund	صندوق التنمية الفلسطيني
REEF	Reef Finance	ريف للتمويل
UNDP	United Nations Development Programme	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

MAS	Palestine Economic Policy Research Institute	معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني
PMA	Palestine Monetary Authority	سلطة النقد الفلسطينية
PCBS	Palestinian Central Burea of Statistics	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

قائمة المختصرات العربية

الدلالة	المختصر
المركز العربي للتطوير الزراعي	أكاد
الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر	شراكة
معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني	ماس
وكالة وتشغيل اللاجئين	أنروا

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور مؤسسة الإقراض أكاد في تمكين الفئات المستهدفة اقتصادياً واجتماعياً في الضفة الغربية خلال الفترة 2013-2016 من وجهة نظر المقترضين، وأجريت هذه الدراسة في الفترة الزمنية الواقعة بين شهر كانون الثاني 2016 وشهر تشرين الأول 2017، ومثل مجتمع الدراسة الفئات التي تلقت قروضاً من مؤسسة الإقراض "أكاد" في محافظات الضفة الغربية (جنين، رام الله، الخليل) خلال الفترة من عام 2013 وحتى عام 2016 ويبلغ عددهم 3,063 مستفيداً.

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي في دراسة موضوع الدراسة من خلال وصف الظاهرة وبيان عناصرها والعوامل المؤثرة فيها، كما استند إلى أداة المقابلة من خلال الاطلاع على وجهة نظر مؤسسات الإقراض الصغير ومجموعة من المختصين بالإقراض، وأداة الاستبانة للتعرف على وجهة نظر الفئات المستفيدة حول دور مؤسسة الإقراض الصغير "أكاد" في التمكين الاقتصادي والاجتماعي. حيث قام الباحث بتوزيع استبانته على العينة المجتمعية للوصول إلى أهداف الدراسة، وذلك ليتم تحليل النتائج باستخدام برامج التحليل الإحصائية (SPSS)، إضافة إلى مراجعة الأدبيات والتقارير ذات العلاقة بالموضوع، كما تم استشارة الكادر الوظيفي للشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر (شراكة) ومؤسسة أكاد في جمع المعلومات عن طريق المقابلة مع مدير مؤسسة أكاد وموظفي مؤسسة شراكة، وتم استخدام الملاحظة من خلال الزيارات الميدانية للفئات المستهدفة من المقترضين.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن القروض المقدمة من مؤسسة الإقراض أكاد أحدثت تأثيراً بنسبة مرتفعة في حياة المقترضين من حيث توفر السيولة النقدية، ورفع القدرة الشرائية لأساسيات الحياة، زيادة راس المال للمشروع، وذلك بعد تنفيذهم للمشاريع وسداد القروض المترتبة عليهم، وكان للقرض تأثيراً بنسبة متوسطة في مجالات زيادة الدخل الشهري، وزيادة كمية الإنتاج، ورفع القدرة التنافسية للمشروع، وتشغيل عمال جدد، وتحسين القدرة على سداد القرض، واحداث القرض أثراً بنسبة منخفضة في زيادة القدرة على الوصول لأسواق جديدة وتوفير النقد للاستثمار في مصادر دخل أخرى، أما الجانب الاجتماعي فأشارت نتائج الدراسة أن القروض أحدثت تأثيراً بنسبة مرتفعة من حيث تغطية النفقات التعليمية للمرحلة الأساسية لأفراد الأسرة، وتغطية النفقات الصحية والعلاج، والوفاء بالتزاماتهم الشهرية من فواتير كهرباء وماء، وتوفير أطعمة ومأكولات لم يكونوا قادرين على توفيرها من قبل. وكان للقرض

تأثيراً بنسبة متوسطة من حيث قدرتهم على شراء أجهزة كهربائية وأثاث والمشاركة في المناسبات الاجتماعية والخروج بنزهات أو رحلات ترفيهية، ومن وجهة نظر المبحوثين كانت نسبة التأثير منخفضة من حيث إجراء إضافة على السكن أو عمل صيانة، أو الانتقال بالأسرة إلى مكان سكن أفضل، وبينت نتائج الدراسة أن موظفي مؤسسة أكاد يتمتعون بقدرات فنية ومهنية عالية ويظهر ذلك من خلال التعامل مع المقترضين للحصول على القرض.

وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات كان أبرزها: أن تقوم مؤسسة أكاد بتقديم قروض صغيرة جداً لفرص التدريب للمقترضين، والتركيز أكثر على مشاريع الصناعة والإنتاج والابتعاد عن المشاريع التقليدية، وأن تعمل على زيادة حجم القروض المقدمة من المؤسسة لتتناسب مع راس المال المطلوب لإنشاء المشروع، بالإضافة لمراجعة بعض السياسات والإجراءات والشروط الخاصة بالحصول على القرض كي تتناسب مع ظروف الفئات المهمشة، وأن تقوم بأجراء دراسات تسويقية لمعرفة حاجات السوق وبناء على ذلك تحدد القطاعات التي ستدعمها، وأن تجعل قرار منح القروض بناءً على التقييم للمشروع ودراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع المقدمة من قبل المقترضين.

The Role of Lending Corporations in Economic and Social Empowerment, ACAD as a Case Study

Prepared by: Amer Jamal Ahmad Jaradat

Supervisor: Ahmad Abu Dayeh

Abstract:

This study aims at recognizing the role of Loaning Corporation: ACAD in enabling the targeted groups economically and socially in the West Bank during the period of 2013-2016 from the loan giving perspective.

The study has been conducted during the period that falls between January 2016 and October 2017. The study society was represented by the groups which took loans from ACAD in the West Bank's Governorates (Jenin, Ram Allah, and Hebron) during the period of 2013-2016. The number of the studied group amounted to 3063 persons.

The researcher used the descriptive approach by describing the issue, stating its factors and its influential elements. The researcher used the interview tool to value the perspectives of the micro-loaning corporations as well as the point of views of specialized personnel in loaning. The researcher used a questionnaire to rate the targeted group's viewpoints regarding the role of micro-loan giving corporation: ACAD in social and economic empowering. The researcher distributed the questionnaire to the targeted sample in order to fulfill the goals of the study, analyze its results by using SPSS and reviewing the related literature, consulting the functional Palestinian network that deals with micro-loaning such as: Sharaka and ACAD, collecting data by interviewing ACAD's manager and Sharaka's using the notes taken during field visit of the targeted groups.

The study showed that the loans provided by ACAD had great impact on the life of the beneficiaries by providing them with financial liquidity and upgrading their purchasing power, increasing the project capital, enabling them to do projects and repay their loans. The loan had medium effect in increasing the monthly income, increasing the production quantity, upgrading the competitiveness of the project, employing new workers, improving the loan settlement power. Moreover, the study showed low results in increasing the ability to reach new markets and providing the required cash for investment in other sources of income. Socially, the study showed that the taken loans had great impact on increasing the ability to cover the necessary basic education expenditure of the families, health and medical expenditures, fulfilling the required monthly financial commitments regarding the electricity invoice payment, water invoice, food amounts which they were unable to cover before taking the loans. Moreover, the loan had intermediate effect in enabling the targeted groups to buy electronic appliances, furniture, participating in social occasions, picnics. However, it had low effect in adding a new apartment, do maintenance issues or move to a more modern housing.

The study provided group of recommendations such as: ACAD has to provide very small loans for training, focus on industrial projects and productions and distance itself from traditional projects; increase the amount of the given loan to suit the required capital of the project; reviewing the polices, the procedures, the conditions set for obtaining the loan to

suit the needs of the marginal groups; conduct marketing studies to rate the needs of the current markets, and based on that, identify the targeted sectors to be supported; make the loan decision be based on the project evaluation and its feasibility study by the loan seeking persons.

1.1 مقدمة

أصبح التمويل الصغير من الموضوعات الهامة لدى الكثير من دول العالم والمنظمات السياسية والاجتماعية. لارتباطه بكل الاستراتيجيات التي تهدف إلى تحسين المستوى المعيشي للأسر، ومكافحة الفقر، والحد من البطالة، ويطلق على التمويل الصغير عدة مسميات منها: الإقراض الصغير، تمويل المهنيين، تمويل الأسر المنتجة، تمويل صغار المنتجين والتمويل متوسط الأجل وغيرها من المصطلحات. كما أن هنالك رؤية كثيرة في هذا المجال تتبناها جهات عديدة كالمصارف ومنظمات المجتمع المدني سواء كانت محلية أو اجنبية، والقروض الصغير أو القرض التضامني أو رأس المال الصغير أصبح اليوم من أهم الأدوات والوسائل التي تساهم في تمكين الفئات المستهدفة اقتصادياً واجتماعياً، والحد من الفقر.

وبرزت موجة تفاؤل عالمي في قدرة تلك القروض على تغيير حياة الفقراء للأفضل، وبدا الاهتمام بمؤسسات الإقراض الصغير وأصبحت تلقى اهتماماً كبيراً في الدول النامية والمتقدمة لما لها من دور فعال في تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة دخل الأفراد، وتقوم مؤسسات التمويل الصغير بعملية الوساطة المالية أي تقديم خدمات التمويل الصغير للفئات من ذوي الدخل المحدود والفقراء الذين يواجهون العديد من الحواجز المعيقة للحصول على الخدمات المالية من المصارف التقليدية كالبنوك وغيرها، ومن هذه العوائق عدم القدرة على تقديم وثائق رسمية عند اللزوم، والتكلفة الباهظة جداً، والافتقار إلى الضمانات المطلوبة، وهنا يكمن الدور الرئيسي الذي قامت عليه فكرة إنشاء مؤسسات التمويل الصغير في تمكين الفقراء وأصحاب الدخل المحدود من تحسين أوضاعهم المعيشية والخروج من دائرة الفقر وذلك بضمانات تستطيع تلك الفئات تقديمها (عارف، 2009).

وقد تضافرت جهود المجتمع الدولي لمكافحة الفقر وتحسين مستوى المعيشة للأفراد باعتباره هدفاً استراتيجياً يسعى الجميع إلى تحقيقه، حيث تصدر القضاء على الفقر قائمة الأهداف التنموية للألفية الثالثة بما يعكس تطلعات أمم العالم لحياة أفضل، وقد اتخذت مؤسسات التنمية الإقليمية والدولية من أهداف الألفية طريقاً تهتدي به وشعاراً تعمل من أجل تحقيقه، وعليه أصبح قطاع التمويل الصغير يشكل توجهاً دولياً سائداً نظراً لما ثبت عن هذا التوجه من كونه الأداة الأقوى والأكثر فاعلية لمكافحة

الفقر، وفي قمة الأمم المتحدة عام 2005 أعلنت الجمعية العامة أن ذلك العام هو العام الدولي للإقراض البالغ الصغر لمجابهة القيود التي تحد من قدرة الفقراء على المشاركة الكاملة في القطاع المالي، وافر رؤساء الدول والحكومات بأهمية تطوير قطاع التمويل الصغير (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2005)، ومنذ ذلك الوقت بدأ النمو يزداد في قطاع التمويل الصغير، حتى وصل إلى 100 مليار دولار أمريكي ويخدم هذا القطاع مئات الملايين في جميع أنحاء العالم (الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي، 2016)، لذلك يبدو من الضروري تقييم دور مؤسسات الإقراض الصغير في فلسطين في تحقيق أهدافها وخاصة في تمكين الفئات المستهدفة اقتصادياً واجتماعياً، وهو ما سنتناوله هذه الدراسة.

2.1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة بصورة جوهرية في الجانب التطبيقي والذي يهدف إلى تطوير دور مؤسسات الإقراض في التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمقترضين وتتمثل أهمية الدراسة من الجانب التطبيقي فيما يأتي:

- تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول دور مؤسسات الإقراض الصغير في التمكين الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين، نظراً لانعكاساتها على مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمقترضين.
- إن معرفة أثر الإقراض الصغير على تمكين الفئات المستهدفة اقتصادياً واجتماعياً سوف يدعم ويؤكد من جهة على أهمية وجود تلك المؤسسات لإخراج الفئات المستهدفة من دائرة الفقر وتمكينهم اقتصادياً واجتماعياً، ومن جهة أخرى سوف يلفت نظر تلك المؤسسات إلى إعادة تقييم سياساتها وإجراءاتها بما يتناسب مع فئاتها المستهدفة.
- تعتبر هذه الدراسة مهمة لمؤسسات الإقراض الصغير العاملة في فلسطين لمعرفة المشاكل والعقبات التي تواجه المقترضين وتحول دون تمكينهم اقتصادياً واجتماعياً والعمل على معالجتها مستقبلاً.
- يمكن أن تساعد مخرجات هذه الدراسة الحكومة في تبني خطط واستراتيجيات قادرة على إعادة تنظيم بعض الجوانب في قطاع الإقراض الصغير في فلسطين، وسن القوانين التي تتيح مصادر التمويل الذاتي لتلك المؤسسات.

3.1 مبررات الدراسة

تتمثل مبررات الدراسة فيما يلي:

- الأهمية البارزة لمؤسسات الإقراض الصغير في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي للفئات المستهدفة.
- لأهمية المشاريع الصغيرة باعتبارها مصدر دخل للأسرة الفلسطينية، في ظل خصوصية الوضع الفلسطيني الذي يقع تحت الاحتلال، وارتفاع مستويات الفقر والبطالة في المجتمع الفلسطيني.
- ما بينته نتائج دراسات سابقة بعدم وجود متابعة للمشاريع وارتفاع أسعار الفائدة وانحراف في رسالة تلك المؤسسات.

4.1 مشكلة الدراسة

يعد قطاع التمويل الصغير من اهم القطاعات التي تلعب دورا بارزا في تنمية المجتمعات، كما يمثل في الدول المتقدمة اقتصاديا داعماً أساسياً للاقتصاد الوطني، ودافعاً لعملية الإنتاج والاستثمار (عبد الكريم، 2013)، إلا أن هناك الكثير من الإشكاليات التي تواجه الفئات المتلقية للقروض من مؤسسات الإقراض تحد من تحقيق الاستفادة القصوى من هذه القروض في التمكين الاقتصادي والاجتماعي، وتعد الحالة الفلسطينية نموذجا بارزا في هذا المجال.

وعليه يمكن التعبير عن مشكلة البحث بالسؤال التالي:

ما هو دور مؤسسات الإقراض في الضفة الغربية في تمكين الفئات المستهدفة اقتصاديا واجتماعيا؟

5.1 أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق هدف رئيس يتمثل في التعرف على دور مؤسسات الإقراض الصغير في تمكين الفئات المستهدفة اقتصادياً واجتماعياً في الضفة الغربية خلال الفترة 2013-2016، وبالإضافة إلى الهدف الرئيس تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- التعرف على أثر القروض الصغيرة المقدمة من مؤسسة الإقراض الصغير أكاد في تمكين الفئات المستهدفة اقتصادياً واجتماعياً من حيث:
 - زيادة الدخل الشهري للفئات المستهدفة.
 - تغطية النفقات الصحية والعلاج.
 - تحسين المستوى السكني للأسرة.
 - زيادة القدرة على الوفاء بالالتزامات الشهرية.
 - الاستقلالية والاعتماد على النفس.
 - تطوير المهارات الإدارية والمالية في المشروع.
 - توفر فرص عمل جديده.
 - تحسين القدرة التنافسية لديهم.
 - توفير السيولة النقدية.
 - تغطية نفقات التعليم.
 - رفع القدرة الشرائية لأساسيات الحياة.
 - زيادة راس مال المشروع.
- التعرف على الصعوبات والمشاكل التي تعيق نجاح القروض المقدمة من مؤسسة الإقراض الصغير أكاد لتمكين الفئات المستهدفة اقتصادياً واجتماعياً، وما هي الحلول المقترحة من وجهة نظر المقترضين.
- التعرف على تقييم المقترضين للإجراءات والشروط الخاصة بالحصول على القروض من قبل مؤسسات الإقراض الصغير أكاد فيما يتعلق بحجم القروض، فترة السماح، نسبة الفائدة، القسط الشهري للقرض، فترة السداد.
- التعرف على واقع مؤسسات الإقراض الصغير في فلسطين من حيث (مراحل تطور قطاع الإقراض الصغير، الإطار القانوني الناظم للقطاع، حجم محفظة الإقراض الصغير).

6.1 أسئلة الدراسة

بالإضافة إلى السؤال الرئيس للدراسة المتمثل بما هو دور مؤسسات الإقراض الصغير في الضفة الغربية في تمكين الفئات المستهدفة اقتصادياً واجتماعياً، تسعى الدراسة للإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو أثر القروض الصغيرة المقدمة من مؤسسة الإقراض الصغير أكاد في تمكين الفئات المستهدفة اقتصادياً واجتماعياً من حيث:
 - زيادة الدخل الشهري للفئات المستهدفة.
 - تغطية النفقات الصحية والعلاج.
 - تحسين المستوى السكني للأسرة.
 - زيادة القدرة على الوفاء بالالتزامات الشهرية.
 - الاستقلالية والاعتماد على النفس.
 - تطوير المهارات الإدارية والمالية في المشروع.
 - توفر فرص عمل جديدة.
 - تحسين القدرة التنافسية لديهم.
 - توفير السيولة النقدية.
 - تغطية نفقات التعليم.
 - رفع القدرة الشرائية لأساسيات الحياة.
 - زيادة راس مال المشروع.

• ما هي الصعوبات والمشاكل التي تعيق نجاح القروض المقدمة من مؤسسة الإقراض الصغير أكاد لتمكين الفئات المستهدفة اقتصادياً واجتماعياً، وما هي الحلول المقترحة من وجهة نظر المقترضين؟

• ما هو تقييم المقترضين للإجراءات والشروط الخاصة بالحصول على القرض من قبل مؤسسات الإقراض الصغير أكاد فيما يتعلق بحجم القروض، فترة السماح، نسبة الفائدة، القسط الشهري للقرض، فترة السداد؟

• التعرف على واقع مؤسسات الإقراض الصغير في فلسطين من حيث (مراحل تطور قطاع الإقراض الصغير، الإطار القانوني الناظم للقطاع، حجم محفظة الإقراض الصغير)؟

7.1 فرضيات الدراسة

تسعى الدراسة لفحص الفرضيات التالية:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند متوسط إجابات المبحوثين حول دور القرض المقدم من مؤسسة أكاد في التمكين الاقتصادي للمقترضين.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند متوسط إجابات المبحوثين حول دور القرض المقدم من مؤسسة أكاد في التمكين الاجتماعي للمقترضين.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين بين دور القرض المقدم من مؤسسة أكاد في التمكين الاقتصادي والاجتماعي تعزى لمتغير (الجنس، العمر، مكان السكن، مستوى الدخل الشهري للمقترضين قبل الانتفاع من القرض، المستوى التعليمي).

8.1 منهجية الدراسة

تستند هذه الدراسة على المنهج الوصفي في دراسة موضوع الدراسة من خلال وصف الظاهرة وبيان عناصرها والعوامل المؤثرة فيها، كما سيتم الاستناد إلى أداة المقابلة من خلال الاطلاع على وجهة نظر مؤسسة الإقراض الصغير "أكاد" في الضفة الغربية في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمستفيدين، وأداة الاستمارة للتعرف على وجهة نظر الفئات المستفيدة حول دور مؤسسة الإقراض الصغير "أكاد" في التمكين الاقتصادي والاجتماعي، إضافة إلى مراجعة الأدبيات والتقارير ذات العلاقة بالموضوع.

9.1 حدود الدراسة

تتمثل حدود هذه الدراسة فيما يأتي:

الحدود الزمانية: تغطي الدراسة نشاط مؤسسة الإقراض الصغير "أكاد" خلال الفترة من 2013 وحتى 2016.

الحدود المكانية: تغطي الدراسة نشاط مؤسسة الإقراض الصغير "أكاد" في محافظات الضفة الغربية التالية (جنين، رام الله، الخليل)، كونها تشكل أكثر من 70% من حجم القروض المقدمة من مؤسسة أكاد.

10.1 مجتمع الدراسة وعينتها

مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في الفئات التي تلقت قروضاً من مؤسسة الإقراض الصغير "أكاد" في محافظات الضفة الغربية (جنين، رام الله، الخليل) خلال الفترة من عام 2013 وحتى عام 2016، ويبلغ عددهم 3,063 مستفيداً.

عينة الدراسة: ستقوم الدراسة على اختيار عينة عشوائية طبقية تتكون من 120 مقترضاً من المستفيدين من قروض مؤسسة الإقراض الصغير "أكاد" خلال الفترة 2013-2016. حيث سيتم مراعاة توزيع العينة بشكل يتناسب مع الفئات المستفيدين ومناطق تواجدهم والقطاعات التي تغطيها هذه القروض في محافظات الضفة الغربية التالية (جنين، رام الله، الخليل).

11.1 هيكلية الدراسة

تتألف هيكلية الدراسة من أربع فصول على النحو الآتي:

- الفصل الأول: ويتناول المقدمة وبيان المبررات والأهمية لإجراء هذه الدراسة كما يسلط الضوء على مشكلتها وأهدافها وأسئلتها وفرضياتها.
- الفصل الثاني: ويتناول الإطار النظري للدراسة، والدراسات السابقة المحلية والعربية والأجنبية ذات العلاقة.
- الفصل الثالث: ويتناول منهجية الدراسة وإجراءاتها، والأدوات التي تم الاستعانة بها للإجابة على أسئلة الدراسة.
- الفصل الرابع: ويتم في ها الفصل استعراض لاهم النتائج التي توصلت لها الدراسة حيث الربط بين المواد النظرية والتحليل الإحصائي، من اجل الوصول إلى أكثر النتائج دقة وواقعية وتفسير هذه النتائج.
- الفصل الخامس: يتناول هذا الفصل اهم النتائج والتوصيات للدراسة التي من شأنها العمل على تفعيل دور مؤسسات الإقراض الصغير العاملة في فلسطين.

1.2 مقدمة

ظهر في الآونة الأخيرة مصطلح الإقراض الصغير كوسيلة للقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة التي أقرتها الأمم المتحدة، وأصبح الإقراض الصغير حاجة ضرورية ملحة في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة في الدول النامية وعلى وجه الخصوص في الدول العربية، ويعد التمويل الصغير أداة فعالة وقوية للحد من الفقر، وذلك لقدرتها على الوصول للفئات الفقيرة غير القادرة على الوصول للمؤسسات المالية الرسمية مثل البنوك. ويعمل الإقراض الصغير على رفع مستوى المعيشة للفقراء، وتخفيض معدلات البطالة في صفوفهم، وتمكينهم من إدارة مشاريعهم الصغيرة التي تدر لهم الدخل وتدمجهم في النشاط الاقتصادي في مجتمعاتهم، وتجعلهم منتجين ومساهمين في تقدم وازدهار مجتمعاتهم والارتقاء به للأفضل (العاجز، 2008).

وأظهرت الدراسات المتعلقة بالإقراض الصغير وعلى وجه الخصوص الإقراض المتعلق بالتنمية أن النظام المالي الذي يقوم على أسس صحيحة يعزز النمو الاقتصادي، وأن هناك علاقة قوية تربط بين انعدام الوصول للخدمات المالية والدخل المنخفض، وبالرغم من ذلك تطرح لغاية اللحظة تساؤلات عن قدرة الإقراض الصغير على الحد من الفقر وتمكين الفئات المستهدفة اقتصادياً واجتماعياً (أبو زينة، 2010).

2.2 مفهوم التمويل الصغير

يشير التمويل الصغير إلى تقديم قروض صغيرة للفقراء، خاصة أولئك الذين لا يستطيعون الاستفادة من الخدمات المالية الرسمية من خلال برامج تصمم بالتحديد لتوفير احتياجات الفقراء بما يتلاءم مع ظروفهم (غانم، 2010). وفي تعريف آخر فإن التمويل الصغير يتضمن خليطاً من الخدمات المالية مثل (الإقراض، الادخار، التامين)، والخدمات غير المالية مثل (التدريب، تقديم الاستشارات المالية). كما ويتم تصنيف التدريب المقدم للفئات المستهدفة من مؤسسات التمويل الصغير بأنه خدمة غير مالية ولكنها تعتبر أحد أهم الأدوات المستخدمة لتطوير المشاريع الصغيرة. ويلاحظ من خلال مفهوم التمويل الصغير أن الفقراء يحتاجون إلى مجموعة مختلفة من الخدمات ليصبحوا قادرين على مواجهة الظروف الصعبة التي تواجههم في حياتهم اليومية (عقل، 2010).

1.2.2 الإقراض الصغير

يعرف الإقراض الصغير بأنه تقديم خدمات مالية فقط للمقترضين أصحاب الدخل المحدود، لإيجاد مصادر دخل جديد لهم. ويقوم الإقراض الصغير على تقديم مبلغ مالي صغير لمدة قصيرة وبضمانات شخصية، وذلك دون تقديم أي خدمات أخرى كالتالي يقدمها التمويل الصغير. والهدف الأساسي للإقراض هو الحد من الفقر والاستدامة المالية لمحدودي الدخل، ولم تحدد قيمة القروض بسقف مالي معين بل تختلف من دولة إلى أخرى ومن مؤسسة إقراض إلى أخرى (الدماغ، 2010).

وعرفت الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير والمتناهي الصغر الإقراض الصغير على انه أداة فعالة للتنمية الاقتصادية تهدف إلى الحد من الفقر في المجتمع وبما أن أصحاب الدخل المحدود يعانون من قلة الخدمات المالية بسبب الاستراتيجيات التقليدية للبنوك فهذا القطاع يوفر خدمات مالية أساسية لشريحة واسعة من أصحاب المشاريع بالقليل من الضمانات وشروط الائتمان أو بدونها لتتلاءم ومقدرتهم الاقتصادية البسيطة وهذه المقدر لا تؤهلهم للحصول على خدمات مالية من البنوك بحيث يتم تمويل مشاريع صغيرة توظف عشرة عمال فاقل بشروط وضمانات بسيطة سعياً لتنميتها وتطويرها (الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر، 2003).

2.2.2 أهمية التمويل الصغير

تكمُن أهمية التمويل الصغير في حال الاستخدام الأمثل له من قبل الفئات المستفيدة فيما يلي:

- يساعد التمويل الصغير الفقراء على زيادة دخلهم، وتنمية مشاريعهم، مما يجعلهم أكثر قوة على مواجهة التحديات الخارجية، وبذلك يمكن اعتبار التمويل الصغير أداة فعالة من أدوات التمكين للفقراء تجعلهم قادرين على أحداث تغيير اقتصادي واجتماعي للأفضل.
- أن الدخل الذي تدره المشاريع يساعد على تنوع مصادر دخل الأسرة، بالإضافة إلى تطوير المشروع ذاته، وضمان الأمن الغذائي، وتعليم الأطفال وتربيتهم.
- أن النساء المستفيدات من مؤسسات التمويل الصغير يتولد لديهن القدرة على التفاعل مع المجتمع، والثقة بالنفس، والاستقرار المادي.
- الحد من تأثر الفقراء بالمخاطر الخارجية مثل السرقة، والتقلبات المناخية، وغير ذلك من المخاطر، وان لم يتوفر المال الكافي لمواجهة تلك المخاطر فإن الأسرة ستكون ضحية لمزيد

من الفقر والمتاعب التي يصعب عليها الخروج منها بوقت قصير (البوابة العربية للتمويل الأصغر، 2012).

3.2.2 خصائص التمويل الصغير

أن التمويل الصغير يعتبر أداة فعالة لإخراج الفقراء من دائرة الفقر، فتقديم الخدمات المالية للفقراء يعمل على زيادة دخل الأسرة ويحسن مستوياتها المعيشية وأمنها الاقتصادي، والحد من القابلية للتأثير، وإيجاد طلب على السلع والخدمات مثل (التغذية، التعليم، الرعاية الصحية)، وعليه فإن للتمويل الصغير مجموعة من الخصائص وهي كما يلي:

- تركيز الخدمات على الفقراء أصحاب الدخل المحدود رجالاً أو نساءً، الذين لا يستطيعون الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية.
- الإقراض الملائم للفئات المستهدفة وتمكينها من الحصول على قروض صغيرة وقصيرة الأجل ومتكررة، وذلك باستخدام بدائل للضمانات مثل (ضمان المجموعة، المدخرات الإلزامية) من أجل تشجيعها على السداد، وأجراء تقييم للمقترضين وللاستثمارات بشكل غير رسمي يستند إلى الشخصية، وأجراء تقييم بسيط للتدفق النقدي وللمشاريع فيما يتعلق بالقروض الأكبر والأطول أجلاً.
- تقديم خدمات ادخار طوعي، عمليات التحصيل مريحة، تسهيل الحصول على الأموال (Burjorjee، 2004).

4.2.2 المبادئ الأساسية للتمويل الصغير

تتمثل المبادئ الأساسية للتمويل الصغير فيما يلي:

- حاجة الفقراء إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية وليس للقروض فقط، حيث يحتاج الفقراء إلى مجموعة واسعة من الخدمات المالية مثل الادخار والتأمين والمسعرة على نحو معقول.
- التمويل الصغير في مواجهة الفقر: أن الوصول إلى الخدمات المالية على نحو مستمر يمكن الفقراء من زيادة دخولهم وبناء الأصول.
- الاستدامة المالية ضرورية لخدمة الفقراء: وهي قدرة مؤسسات التمويل الصغير على تغطية جميع نفقاتها وهذا ضروري لاستمرار عملها، ومن متطلبات الاستدامة المالية هو تخفيض تكاليف المعاملات وعرض خدمات أفضل تلبي احتياجات الفقراء المقترضين من تلك

المؤسسات وإيجاد طرق جديدة للوصول إلى الفقراء المحرومين من الحصول على الخدمات المالية.

- التمويل الصغير يتطلب بناء أنظمة مالية تخدم الفقراء: حتى يستطيع التمويل الصغير أن يحرز هدفه في الوصول للفقراء لا بد أن يصبح جزءاً من القطاع المالي.
- التمويل الصغير ليس دائماً هو الحل: لأن الفقراء الذين لا يملكون أي دخل أو وسيلة للسداد يحتاجون إلى أشكال أخرى من المساندة وتهيئتهم قبل أن يتمكنوا من الاستفادة من أي قرض، وهناك حالات كثيرة تعتبر مخفف للفقير بشكل أفضل مثل: المنح الصغيرة وتحسينات البنية الأساسية والعمالة.
- وضع حد لأسعار الفائدة: وذلك يعيق الفقراء للوصول إلى الخدمات المالية حيث أن تكلفة تقديم القروض الصغيرة هي أكبر من كلفة تقديم القروض الكبيرة.
- دور الحكومة كداعم للخدمات المالية: تلعب الحكومات الوطنية دوراً هاماً في تحديد بيئة السياسة المساعدة التي تحفز وتطور الخدمات المالية التي تحمي مدخرات الفقراء ومن المهم أن تقوم الحكومات بالحفاظ على استقرار الاقتصاد الوطني الكلي.
- التكاملية بين دعم المانحين ورأس مال القطاع الخاص وعدم المنافسة، ولأجل تحقيق ذلك لا بد أن يستخدم المانحون منحاً وقروضاً وأدوات ملكية على أساس مؤقت لبناء القدرات المؤسسية لمقدمي الخدمات المالية.
- ضعف القدرة المؤسسية والبشرية: وهو عائق أمام التمويل الصغير فهو قطاع متخصص يجمع بين الصيرفة والأهداف الاجتماعية، ويحتاج بناء القدرة على جميع الأصعدة الإشرافية والتنفيذية.
- أهمية شمولية الشفافية المالية: إن توفير معلومات دقيقة ومعيارية وقابلة للمقارنة عن الأداء المالي والاجتماعي للمؤسسات المالية التي تقدم خدماتها للفقراء امر مهم لكل الأطراف ذات العلاقة (عقل، 2010).

5.2.2 أهداف التمويل الصغير

يسعى الإقراض الصغير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها:

- مكافحة الفقر: يشكل المشروع الصغير والصغير جداً الجزء الأكبر من اقتصاد السوق، وخاصة في المجتمعات الفقيرة، ويعتبر المجال الأبرز في توفير فرص عمل للعاطلين عن العمل.

- رفع مستوى التعليم: حيث يوفر رأس مال لتغطية النفقات التعليمية وأي خطط تهدف لتطوير المهارة والكفاءة الأسرية والفردية.
- تحسين مستوى المعيشة والخدمات: تحسين السكن وتطوير نظم الخدمات المقدمة سواء من خلال استثمار فائض الدخل في ذلك أو الاقتراض لتمويل ذلك.
- تمكين المرأة وتقويتها: وبالتالي دعم مبدأ المشاركة في القرار الأسري حيث تؤكد معظم الدراسات أن للمرأة افضليه في الأداء سواء على صعيد الالتزام بالسداد أو على صعيد استثمار الزيادة في الدخل (أبو زينة، 2010).

3.2 مؤسسات التمويل الصغير

1.3.2 أهداف مؤسسات التمويل الصغير

تهدف مؤسسات التمويل الصغير إلى وصول الخدمات المالية المتنوعة إلى أكبر عدد ممكن من الأسر الفقيرة والقريبة من خط الفقر وبحسب (2004,CGAP) فإن هذه الرؤية تشمل أربع أبعاد وهي كالتالي:

- اتساع نطاق الانتشار: وهي تقديم إمكانية الوصول لأكثر عدد من الناس، حيث تشير الافتراضات إلى أن مؤسسات التمويل المنتشرة في العالم فشلت في الوصول إلى ثلث السكان الذين لا تغطيهم البنوك، وان كسب معركة الوصول لأكثر عدد ممكن من الفئات المستهدفة ما زال صعب المنال.
- عمق الانتشار: وهي الوصول إلى أقل مستوى ممكن من الدخل بالقدر المستطاع عمليا.
- جودة الخدمة: إتاحة مجموعة متنوعة من المنتجات المالية (الادخار، القروض، التحويلات، التامين) التي تلائم جيدا الاحتياجات الفعلية للعملاء.
- الاستدامة المالية: تسعير الخدمات المالية بحيث تغطي تكاليفها وحتى لا تندثر حينما لا تصبح الجهات المانحة أو الحكومات قادرة على دعمها.

2.3.2 دور مؤسسات التمويل الصغير

إن اغلب مؤسسات التمويل الصغير تتبنى شعار الوصول إلى أفقر الفقراء وهو شعار لطالما حاولت تلك المؤسسات العمل على تنفيذه من خلال سياساتها وإجراءاتها في مختلف دول العالم، وتم تعريف دور مؤسسات الإقراض بأنها تقديم خدمات مالية للفقراء وأصحاب الدخل المحدود، وهي مؤسسات تقدم القروض الصغيرة وتقبل إيداع المبالغ الصغرى من عملائها وليس من العامة، وقد أصبح مصطلح مؤسسة التمويل الصغير يشمل مجموعة متنوعة من المنظمات المعنية بتقديم هذه الخدمات ومنها المنظمات غير الحكومية والاتحادات الائتمانية والتعاونية والبنوك التجارية الخاصة والمؤسسات المالية غير البنكية (البوابة العربية للتمويل الأصغر، 2010).

ويتجسد دور مؤسسات التمويل الصغير في أثر الإقراض على نمو المشاريع الصغيرة، ومدى تجاوب هذه المؤسسات للطلب ونوع الخدمة المقدمة، ودورها في دفع عجلة السوق، وإدارة المشاريع الصغيرة، وتوجيه إنتاجها ليتحقق النمو، وكذلك الاستمرار في المتابعة للمشاريع الصغيرة من أجل إنجاحها وتطويرها، لما له علاقة بتنمية اقتصاد الأفراد والأسر ورفع مستوى معيشتهم في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للأفضل (أبو زينة، 2010).

3.3.2 العقبات التي تواجه مؤسسات التمويل الصغير

بالرغم من أن هناك مؤسسات تمويل صغير حققت نجاحا لعملية التنمية إلا أن هناك مؤسسات مالية فشلت في هذا المجال، ويقاس نجاح المؤسسة المالية بقدرتها على التمويل والتنمية المستدامة أي قدرتها على البقاء في سوق التمويل وتقديم خدماتها بشكل مستمر، وأن تغطي تكلفة تمويلها للمشروعات الصغيرة وان تكون قادرة على استرداد أموالها من المقترضين وذلك دون الحاجة إلى الاعتماد على موارد مالية تأتي من الخارج على شكل منح، أي أن تكون المؤسسة المالية قادرة على تحقيق فائض يمكن إعادة استثماره لتطوير المؤسسة وخدماتها، ويرجع فشل بعض مؤسسات التمويل المتناهية في الصغر بحسب (لطفى، 2013) بأن العقبات موجودة لدى العملاء وفي مؤسسات التمويل ذاتها وفي المشروع الصغير.

أولاً: عقبات في العملاء

1. يخاف العملاء الفقراء من دخول البنوك ومؤسسات التمويل.
2. العملاء الفقراء قد يكونون غير قادرين على سداد القروض.
3. يميل بعض الفقراء إلى فهم التمويل على أنه خدمة اجتماعية وصدقة وليس استثمار.

ثانياً: عقبات في مؤسسات التمويل

1. الافتقار للخبرة في فن التعامل مع العملاء الفقراء .
2. الافتقار للخبرة الخاصة بالنصح والمشورة.
3. الافتقار للخبرة في دراسة جدوى المشروعات المقدمة.
4. عدم القدرة على تحديد شكل الخدمات الملائمة للعملاء الفقراء .

ثالثاً: عقبات في المشروع الصغير

1. عدم إشهار وتسجيل المشروع قانونياً يكون مانعاً للقروض .
2. المشروع المقدم ليس له دراسة جدوى .
3. دراسة الجدوى تثبت عدم فعالية ونجاح المشروع.
4. فكرة المشروع الصغير معقدة فنياً وتسويقياً وإدارياً بشكل يصعب على الشخص تنفيذها.

رابعاً: عقبات في شكل الائتمان

1. الائتمان له تكلفة لا يقدر الشخص الفقير على سدادها.
2. هناك أنواع مختلفة للائتمان وخدمات التمويل لا يقدر الشخص على فهمها.
3. مفهوم الائتمان مركب ومعقد لا يقدر على فهمه الشخص الفقير.
4. عدم قدرة المؤسسة المالية على تحديد نوع الخدمة المالية المناسبة للمشروع الصغير.

4.2 التمويل الإسلامي ومبادئه

يطلق على التمويل الإسلامي " التمويل وفق الشريعة الإسلامية" وهو الخدمات المالية التي يكون أداؤها حسب المبادئ المستمدة من قواعد الشريعة الإسلامية وأصولها (البوابة العربية للتمويل الأصغر، 2010).

ويعرف التمويل الإسلامي بأنه تمويل عيني أو مالي بصيغ تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية تساهم بدور فعال في تحقيق التنمية، ويشمل التمويل المرابحة، والمضاربة والمشاركة، والإجارة، والتكافل (غانم، 2010).

أما مبادئ التمويل الإسلامي فهي كالتالي:

- تحريم الفائدة (الربا): وهو المبدأ الأساسي للشريعة الإسلامية، حيث تعتبر الفائدة التقليدية على القروض أو المدخرات عائد ثابت دون المشاركة في أية مخاطر محرمة.
- تقاسم المخاطر: لأن الفائدة محرمة، فإن أصحاب الأموال يصبحون مستثمرين بدلاً من دائنين، وبذلك يتقاسم مقدم رأس المال وصاحب المشروع المخاطر والأرباح معاً.
- المال كرأس مال احتمالي ويعني أن يصبح المال رأس مال فعلي فقط عندما يتم تداوله مع غيره من الموارد للنشاط الإنتاجي، وتقر الشريعة الإسلامية بالقيمة الزمنية للنقود، عندما تكون رأس مال فعلي، وليس عندما تكون رأس مال احتمالي.
- تحريم سلوك المضاربة: تحرم الشريعة الإسلامية الاحتكار، وتحرم المعاملات التي تقوم على المقامرة والمخاطرة.
- قدسية العقود: تتمسك الشريعة الإسلامية بالالتزام بالتعاقد ووضوح المعلومات، فيجب أن يكون المنتج الذي يُباع أو يشتري واضحاً لكلا الطرفين، والهدف من ذلك هو تقليل مخاطر المعلومات غير المتماثلة والمعنوية.
- تمويل الأنشطة المتوافقة مع الشريعة: حيث يحرم الربح من خلال الأنشطة غير الأخلاقية مثل الخمر والمقامرة.
- لا يجوز البيع على المكشوف: حيث لا تسمح الشريعة الإسلامية ببيع ما لا يملكون.
- التمويل الإسلامي يدخل في نطاق واسع في مجالات الاستثمار الأخلاقي والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وكل منها تنمو بحيث تشجع المستثمرون وتحثهم على مراعاة استخدام ثرواتهم ومصادر عائداتهم (بن منصور، م. شاوش، ت، 2013).

5.2 مفهوم التمكين

ظهر مفهوم التمكين في التسعينيات من القرن العشرين، وأصبحت الخدمة الاجتماعية تستخدم المصطلح في عدة مجالات، وقد تعددت وجهات النظر حول تعريف التمكين، وهناك من يرى أنه استراتيجية لتقوية الفقراء في حق تقرير مصيرهم بأنفسهم من خلال المشاركة في اتخاذ القرار على المستوى المحلي، وما قد يواجه ذلك من تعارض للمصالح بين بناء القوة للفقراء وتنظيمهم واتفاقهم حول أهداف ومصالح مشتركة، وتدعيم مشاركتهم في المنظمات الشعبية والحكومية ليتحولوا من متلقين للخدمات إلى مطالبين بها (نبيوة، 2013).

يعرف (Wallenstein، 1993) التمكين على أنه الاستراتيجية التي يمكن بواسطتها مساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات أن تتحكم في ظرفها، وتستطيع إنجاز أهدافها. وهكذا تكون قادرة على العمل لمساعدة نفسها وغيرها على زيادة مستوى معيشتها. ويعرف (Meredith، Murrell، 2000) التمكين بأنه العملية التي يتم فيها تمكين شخص ما ليتولى القيام بمسؤوليات أكبر من خلال التدريب والثقة والدعم العاطفي.

1.5.2 أهداف التمكين

يهدف التمكين بصفة عامة إلى إكساب الفرد القدرة على اكتشاف ذاته وما بداخله من مهارات وقدرات يحصل من خلالها على نوعية الحياة التي تناسبه، ويدفع التمكين الأفراد والجماعات إلى التطور نحو الأفضل، وزيادة الخيارات المتاحة، وتحسين فرص الوصول إلى الخدمات والسلع، وتعزيز قدرة الأفراد والجماعات.

أما الأهداف الفرعية التالية للتمكين فهي كما يلي:

- يساعد الأفراد السيطرة على شؤون حياتهم.
- يساهم بزيادة ثقة الفرد وزيادة استقلاليتة.
- مساعدة الأفراد على رؤية أنفسهم وإيجاد حلول ذاتية لمشاكلهم.
- زيادة التحكم في شؤون الحياة الشخصية، زيادة الثقة بالنفس، القدرة على التصرف في الأمور الحياتية اليومية.
- جعل الأفراد يستخدمون قدراتهم المكثفة للعمل مع الآخرين لإحداث التغيير.
- خلق سياق تنموي موازي للمشاركة والتفاعل بالاستناد إلى تطوير المهارات والقدرات والثقة بالنفس وفرص التطوير المعرفي (J. Irene S،Herbert ، 1998).

2.5.2 عناصر التمكين

يعرف التمكين الاقتصادي، بأنه عملية تغيير هياكل القوة الاقتصادية التي يعيش فيها الأفراد بما يتضمنه ذلك من ضرورة توافر ثقة الفرد بنفسه وبمقدراته، وإمكاناته ومن ثم استعداده النفسي للاختيار بين البدائل المختلفة، وتشبه عناصر التمكين الاقتصادي إلى حد بعيد العناصر الأخرى لأنواع التمكين وهي كما يلي:

- الاعتماد على الذات.

- الاستقلال في عملية صنع القرار .
- المشاركة في التنمية الاقتصادية.
- الحصول على الدخل والائتمانيات الكبيرة.
- ملكية الأرض والعقارات ومصادر أخرى للقوة مثل التعليم، والمكانة الاجتماعية.
- الحصول على المعرفة والمهارات والمعلومات (ببنة، 2010).

3.5.2 أبعاد التمكين

إن الانتقال بمفهوم التمكين لأبعد من دلالاته الاقتصادية والاجتماعية المباشرة التي تتعامل مع الحد من الفقر كمسألة سد احتياجات أو تحسين المستوى المعيشي إلى مستوى يصبح فيه التمكين أداة حقوقية، بمعنى العمل على ترسيخ حقوق الوصول إلى شتى المصادر والمشاركة في إدارتها واستغلالها. ومن هنا، يتضح أن للتمكين عدة أبعاد وهي:

- التمكين الشخصي: وهو إعطاء العميل القوة والقدرة لإحداث تأثير إيجابي في حياته، وتعتمد القوة الشخصية على الكفاءة والثقة بالنفس، والتمرد على العادات السيئة الراسخة وهي عملية تعليمية تجعل المستفيد مشاركاً فعالاً في صياغة رؤية جديدة لحياته.
- التمكين الاجتماعي: يركز على إعادة الترتيب أو التغيير الجذري للقيم والمعتقدات المرتبطة بصنع القرار، ويتضمن إعطاء الأمل في إحداث تغييرات وتحولات في مؤسسات المجتمع، تعزيز حرية الجماعات والكرامة والحكم الذاتي، والتمكين الاجتماعي يزيد من الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية.
- التمكين الاقتصادي: هو قدرة كل فرد في المجتمع في الحصول على الدخل الكافي ليعيش حياة كريمة، ويستطيع تلبية احتياجاته الأساسية، ويكون دور الخدمة الاجتماعية على مستوى المجتمع هو الإعداد الجيد للأخصائي الاجتماعي للمشاركة في تنمية وإدارة خطط التنمية الاقتصادية.
- التمكين التعليمي: وهو تنمية الموارد الإنسانية من خلال الفهم الكامل للنسق التعليمي، ويكون دور الخدمة الاجتماعية هو تنمية قدرة الفرد على المشاركة في صياغة وتنفيذ السياسة التعليمية، أما على مستوى المجتمع تعمل الخدمة الاجتماعية على مواجهة مشكلة التسرب من التعليم، ومحو الأمية، وإعداد المشاريع التعليمية.
- التمكين السياسي: هو تكوين النظام السياسي الذي من خلاله يشارك الأفراد بأسلوب قد يؤثر في تخطيط السياسة التي تؤثر في حياتهم ويكون ذلك على المستوى المجتمعي (Anderson, 2004).

6.2 التجارب العربية والدولية في التمويل الصغير

1.6.2 التجارب العربية

في ظل الاهتمام العالمي بالمشاريع الصغيرة وبمشكلة التمويل التي تواجهها معظم دول العالم، شهدت العديد من الدول العربية في السنوات الأخيرة مبادرات هدفها تنمية المشاريع الصغيرة وتوفير الدعم المالي والإداري والتقني لها، وقامت بعض الدول بتأسيس صناديق دعم خاصة لتلك المشاريع، والبعض الآخر قام بسن تشريعات أو هيئات حكومية للإشراف على هذه المشاريع وتقديم الدعم والرعاية لها، وفي عام 2002 تأسست في تونس الشبكة العربية للتمويل متناهي الصغر (سنابل)، وتكونت من 17 عضواً من 7 دول عربية، ووصلت في عام 2013 إلى 86 عضواً من 12 دولة عربية من بينهما فلسطين، وتشير إحصائيات شبكة سنابل أن حجم محفظة القروض المقدمة من مؤسسات الإقراض في الدول العربية وصل إلى حوالي 2.44 مليار دولار أمريكي، حيث تشكل حوالي 0.12% من إجمالي الناتج المحلي لكافة الدول العربية (عبد الكريم، 2013).

2.6.2 التجارب العالمية

يعتبر بنك الفقراء (جرامين) في بنغلادش أول مؤسسة إقراض صغير في العالم، حيث كانت فكرة مؤسس بنك جرامين الدكتور محمد يونس بأن مساعدة الفقراء تكون بتوفير رأس مال يمكنهم من عمل مشاريع صغيرة تدر لهم الأرباح، وقام بإقراض 42 امرأة مبالغ مالية صغيرة من ماله الخاص للقيام بمشاريع خاصة بهم دون أي فوائد أو تحديد موعد للسداد، وقام يونس بإقراض مبالغ ليبدأ مشروع بنك جرامين، ولم تلقى الفكرة قبولا من البنك المركزي وذلك لعدم قناعة البنك المركزي بقدرة الفقراء على تسديد القروض، وعلى العكس من ذلك فقد نجح الدكتور محمد يونس نجاحاً كبيراً وقام بتغيير حياة 500 أسرة فقيرة، وفي عام 1983 وصل عدد المقترضين إلى 59 ألف مستفيد موزعين على 86 فرع، حيث بلغت إجمالي القروض الممنوحة أكثر من 5 مليارات دولار تم تسديد ما نسبته 98% من تلك القروض. وبعكس ما تقوم به البنوك التقليدية من حيث آلية السداد للقروض فقد قام بوضع برنامج للدفع اليومي لسداد القروض، وجعل دفعات السداد قليلة جداً لدرجه لا يشعر المقترض عند دفعها بفقدان جزء من المال، وقامت فكرة البنك في الأساس على الإقراض بضمان المجموعات، وقام البنك بتشجيع المقترضين على تكوين مدخرات في البنك يمكنهم اللجوء إليها والاستعانة بها عند الحاجة (الشايب، 2010).

ويهدف بنك جرامين إلى مساعدة الفقراء كي يصبحوا منتجين، لتحقيق الاعتماد على الذات بالشكل الفردي والجماعي من أجل المساهمة في دعم مجتمعاتهم، وإيجاد فرص عمل للقوى البشرية العاطلة عن العمل، والتشجيع على العمل الحر لهم، وكذلك جمع المقترضين في إطار تنظيمي يستمدون من خلاله قوتهم الاجتماعية والاقتصادية ودعمهم لبعضهم البعض (مجدي، 2007).

7.2 واقع مؤسسات الإقراض الصغير في فلسطين

1.7.2 مقدمة

يواجه قطاع التمويل الصغير في فلسطين صعوبات كبيرة، فمنذ بداية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام 1948 عانى الاقتصاد الفلسطيني وما زال يعاني من إجراءات الاحتلال التي أدت إلى تدهور الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، ويبلغ عدد السكان الفلسطينيين حتى نهاية عام 2016 بنحو 4.80 مليون نسمة، وبلغت نسبة البطالة حتى نهاية عام 2016 نحو 39% في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتبلغ نسبة البطالة بين صفوف الخريجين من الجامعات أكثر من 30%، ويعود السبب الرئيسي لتعطيل عجلة النمو للاقتصاد الفلسطيني هو وجود الاحتلال الإسرائيلي وذلك من خلال سياساته وإجراءاته التعسفية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016).

وبحسب (الشبكة الفلسطينية للإقراض، 2003) فإن 95% من الأعمال في فلسطين تصنف أنها مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر، وتشكل هذه المشاريع الركيزة الأساسية للاقتصاد الفلسطيني، ولذلك فإن نمو قطاع التمويل الصغير في فلسطين وتوفير الدعم له سيساعد في دعم الاقتصاد الفلسطيني وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، وخلق فرص عمل وكذلك رفع مستوى المعيشة للأفراد، بالإضافة إلى توفير رأس المال اللازم لتطوير المشاريع، وسيقلل من الاعتماد على المساعدات الخارجية وينمي الاقتصاد بشكل مستمر.

2.7.2 مراحل تطور قطاع التمويل الصغير في فلسطين

بدأت فكرة الإقراض الصغير في فلسطين عام 1986 في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكانت البداية لبرامج الإقراض الصغير من خلال مؤسسة انقاد الطفل التي بدأت بتطبيق الإقراض الصغير بنظام ضمان المجموعة، واتسعت الفكرة لتصل إلى أول مؤسسة إقراض فلسطينية وهي المؤسسة الفلسطينية للإقراض الصغير "فاتن". (Perrett, 2002)، ويوجد حالياً 8 مؤسسات للإقراض الصغير تعمل في الضفة الغربية مسجلة لدى الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر، وهناك 6 من تلك المؤسسات مستوفاة للشروط ومسجلة في سلطة النقد الفلسطينية (الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر، 2009).

ومرت مؤسسات الإقراض الصغير في فلسطين بثلاث مراحل أساسية وهي:

1.2.7.2 المرحلة الأولى 1986-1995: نشوء قطاع التمويل الصغير في فلسطين

كانت فلسطين قبل تلك الفترة تعاني من افتقارها لنظام مؤسسات التمويل التي تستهدف المشاريع الكبيرة أو الصغيرة أو حتى الفئات الفقيرة أو محدودة الدخل، وذلك نظراً لوقوعها تحت الاحتلال الإسرائيلي الذي اغلق كافة البنوك العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام 1967 إلى أن أعيد فتحها عام 1993 بعد اتفاقية أوسلو، ومع بداية الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987 ظهر اهتمام عالمي بضرورة تقديم الدعم المالي والاقتصادي لسكان الضفة وغزة في كافة القطاعات، وقام الاتحاد الأوروبي وبقرار رسمي بتقديم مساعدات إلى مؤسسات فلسطينية غير حكومية قائمة أو جديدة، ومن ضمن هذا الدعم خصصت موازنات لدعم مؤسسات فلسطينية أهلية تقدم خدمات تمويل لأصحاب المشاريع القائمة أو الجديدة.

واهم ما ميز هذه الفترة من التمويل:

- أن الممول الرئيسي عنها كان الاتحاد الأوروبي، وقدرت قيمة المساعدات التي ضخّت في هذه المؤسسات بأكثر من 35 مليون دولار أمريكي.
- لم تكن البرامج الممولة موجهة للفقراء وأصحاب الدخل المحدود، ولم تركز على مكافحة الفقر إنما استهدفت أصحاب المشاريع المتوسطة والكبيرة واعتمدت على مكافحة البطالة وذلك من خلال زيادة فرص العمل.
- افتقرت مؤسسات الإقراض إلى الخبرة في إدارة التمويل، ولم تكن معايير الممارسة المثلى والاستدامة جزءاً من أدائها. كما أثر الواقع السياسي في قرارات منح الائتمان.
- ضعف الرقابة والشفافية وغياب برامج التطوير والتدريب (الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر، 2009).

2.2.7.2 المرحلة الثانية ظهور مؤسسات التمويل الصغير

مع دخول اتفاق أوسلو حيز التطبيق في بداية عام 1994 تم السماح للبنوك العاملة قبل عام 1967 بإعادة فتح فروعها وإنشاء بنوك جديدة، وأنشأت سلطة النقد الفلسطينية وتم إصدار قانون المصارف الفلسطينية. ومع وجود القطاع المصرفي الرسمي ظهرت تساؤلات حول دور مؤسسات الإقراض غير الربحية علماً أنها تعاني من محدودية الموارد المالية والخبرة المصرفية والإطار القانوني. وأخذت تتكون قناعة بأن التمويل من خلال البنوك يستهدف المشاريع المتوسطة والكبيرة ويعنى بالأشخاص القادرين على تقديم الضمانات البنكية، في حين أن مؤسسات الإقراض الصغير تستهدف القطاعات الفقيرة وأصحاب الدخل المحدود غير القادرين للوصول إلى البنوك. وأصبح من الضروري على المؤسسات

العاملة في مجال التمويل أن تختار أحد الاتجاهين، واختارت 3 مؤسسات وبمساعدة من الاتحاد الأوروبي النظام البنكي وبدأت في إجراءات الاندماج، وأسست صندوق التنمية الفلسطيني برأس مال 30 مليون دولار عام 1996 ولاحقاً المؤسسة المصرفية الفلسطينية التي سجلت كبنك تنموي لدى سلطة النقد الفلسطينية وتعمل بموجب قانون البنوك (غانم، 2010).

وقد تميزت المرحلة الثانية من تطور قطاع التمويل الصغير ومتناهي الصغر في فلسطين بما يلي:

- ظهور مؤسسات فلسطينية متخصصة في التمويل الصغير ومتناهي الصغر وحتى برامج التمويل التابعة لمؤسسات كبيرة متعددة النشاط جرى فصلها مالياً وإدارياً وبنات لها حسابات ومرجعيات إدارية مستقلة.
- معظم المؤسسات حددت أهدافها في مكافحة الفقر عبر التمويل الصغير ومتناهي الصغر وحددت الفئات المستهدفة بالنساء، فقراء المزارعين، ذوي الدخل المحدود وأبناء المخيمات.
- تطور كادر فلسطيني مؤهل لإدارة مؤسسات تمويل صغير ومتناهي الصغر لديه قناعة بالممارسات المثلى وضرورة الوصول إلى الاستدامة المالية والتشغيلية.
- برزت الوكالة الأميركية للتنمية كمول رئيسي للقطاع سواء بالشراكة مع البنوك التجارية أو المؤسسات والشركات غير الربحية وذلك في مجال رأس مال الإقراض والمساعدات الفنية، وتقدر المساهمة الأميركية لتطوير القطاع بأكثر من 50 مليون دولار (البرغوثي، 2011).

3.2.7.2 المرحلة الثالثة مأسسة القطاع وتعزيز وجوده

وبحسب تقرير (التمويل الصغير في فلسطين، 2015) فإنه ومع تفاقم الأوضاع الاقتصادية ووصولها إلى حافة الانهيار بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000 وما أعقبها من إعادة احتلال مدن الضفة الغربية من قبل القوات الإسرائيلية تأثرت مؤسسات التمويل إلى حد كبير ودخلت في أزمة عميقة دفعها لعقد سلسلة اجتماعات لتدرس أشكال مواجهة الأزمة والتعامل معها، وجرى التوافق على إنشاء الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر وهي بمثابة شبكة لمؤسسات الإقراض الصغير في فلسطين، وتم الإعلان عنها في نهاية عام 2002 وسجلت رسمياً وقانونياً عام 2004 كجمعية أهلية، وحددت هويتها بتمثيل صناعة التمويل الصغير ومتناهي الصغر والدفاع عن مصالحه أمام السلطات المختصة والممولين، وخلق بيئة قانونية ملائمة لتطور القطاع والتوعية العامة بأهمية

التمويل الصغير ودوره في مكافحة الفقر. وابتدأت الشبكة بسبعة أعضاء مؤسسين والآن تضم 11 مؤسسة عاملة في مجال التمويل الصغير ومتناهي الصغر.

وتم الاعتراف العملي بالشبكة كممثل وعنوان لصناعة التمويل الصغير لدى الجهات الرسمية والجهات الممولة، وتميزت هذه المرحلة فيما يلي:

➤ تزايد الاهتمام الحكومي الرسمي بأهمية التمويل الصغير ومتناهي الصغر كأداة وطنية في مكافحة الفقر وزيادة دخل الفئات المحدودة، وتم الإقرار بذلك في العديد من الخطط الاستراتيجية والتنمية والبرامج الحكومية.

➤ الإقرار الحكومي الرسمي بمطالب مؤسسات التمويل بضرورة خلق إطار قانوني ينظم الصناعة ويفتح الآفاق لتطورها.

➤ دخول ممولين جدد إضافة إلى الممولين التقليديين، وتحديدًا البنك الإسلامي للتنمية في جدة الذي بادر إلى عقد اتفاقات تجريبية بمبالغ صغيرة مع 5 مؤسسات عاملة في فلسطين.

➤ انتقال مبادئ الممارسة المثلى من القناعة النظرية إلى الممارسة الفعلية، حيث استطاعت العديد من المؤسسات من الوصول إلى الكفاية التشغيلية في نهاية عام 2008 وفقاً لمؤشرات الأداء المالي حتى ديسمبر 2008 الصادر عن شبكة الإقراض في إبريل 2009، وإجمالاً فقد أشار التقرير إلى أن معدل الكفاية التشغيلية في القطاع ككل تجاوز 100% بقليل.

3.7.2 نبذة عن مؤسسات الإقراض الصغير العاملة في فلسطين

بلغ عدد مؤسسات الإقراض المتخصصة المرخصة من قبل سلطة النقد ست مؤسسات، تتضمن أربع مؤسسات ربحية وهي فيتاس فلسطين، وشركة أكاد للتنمية والتمويل، وشركة الإبداع للتمويل متناهي الصغر، شركة أصالة للتنمية والإقراض، وشركتين غير ربحيتين وهما الشركة الفلسطينية للإقراض والتنمية، وشركة ريف للتمويل الصغير. وتعمل هذه المؤسسات من خلال مجموعة من المكاتب والفروع بلغ عددها في عام 2015 في الضفة الغربية وقطاع غزة 64 فرعاً ومكتباً ويعمل فيها 754 موظفاً، وبلغ عدد المقترضين حوالي 51,589 مقترضاً 39.1% منهم إناث. وأشارت بيانات سلطة النقد إلى ارتفاع حجم التمويل الممنوح من قبل هذه المؤسسات بنسبة 24.8% عن العام 2014، ليبليغ حجم التمويل 136.7 مليون دولار في عام 2015 (سلطة النقد، 2015).

وفي مقابلة أجراها الباحث مع عدد من مؤسسات الإقراض الصغير في فلسطين وهي (أكاد، ريف، أصالة، فاتن) تبين أن الضمانات المطلوبة في مؤسسات الإقراض في فلسطين هي: التوقيع على

اتفاقية القرض، توقيع كمبيالة واحدة بمبلغ القرض أو أكثر من كمبيالة، كفيل لديه دخل، تقديم شيكات ضمان من المقترض أو الكفيل، توقيع سند دين منظم أمام كاتب العدل، مقترض أو كفيل يتم تحويل راتبه للبنك، وبعض من المؤسسات تطلب توفير كفيل بنكي حسب حجم ونوع القرض مما يخفض من نسبة المخاطرة للمؤسسة.

كما وتمثل الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر (شراكة) تجمعاً لتلك المؤسسات التي تسعى إلى تقديم خدمات الإقراض وكذلك خدمات مالية للأفراد وللمشاريع الصغيرة والمتوسطة وهذه المؤسسات هي:

1.3.7.2 شركة أكاد للتمويل والتنمية

حيث ابتدأ المركز مسيرته التنموية منذ عام 1988 على شكل مشروع باسم الشركة الزراعية المتحدة في مدينة أريحا ورام الله، بغرض بناء القدرات الاقتصادية لصغار المزارعين الذين كانوا يواجهون مخاطر الانهيار في الانتفاضة الفلسطينية الأولى عبر التمويل العيني.

أما رؤية المركز فتميل إلى السعي لتشكيل نموذج ريادي تنموي فلسطيني أهلي يساهم في بناء مجتمع ريفي زراعي فاعل يعتمد على قدراته ويحدد مستقبله بذاته ويعيش بكرامة في دولة فلسطين ديمقراطية مستقلة.

ورسالة المركز هي المساهمة في جهود تنمية القطاع الزراعي والريفي عن طريق بناء الشراكات المبنية على التكاملية والمهنية، وإشراك الفئات المستهدفة بما فيهم المزارعين والريفيين المهمشين وخاصة النساء والشباب، وتدعم المبادرات التي تشجع على خلق فرص العمل وبناء القدرات وتطوير البنية التحتية الزراعية والإنتاجية وتسهيل الحصول على فرص التمويل لتنفيذ المشاريع الصغيرة. (www.acad.ps).

2.3.7.2 شركة أصالة للتنمية والإقراض

أشارت السيدة إنعام زقوت مدير العمليات في مقابلة مع الباحث إلى أن شركة أصالة هي مؤسسة أهلية فلسطينية بدأت عملها عام 1997 باسم مركز المشاريع النسوية، ثم سجلت باسمها الحالي في عام 2001. وتهدف أصالة إلى تعزيز مهارات المرأة الفلسطينية الضرورية وتعزيز فرص مساهمتها الناجحة في المجتمع وتطوره، ومن أجل المساواة في الحقوق وفرص الوصول إلى الموارد وإلى المؤسسات.

وقامت جمعية أصالة عام 2014 بالفصل بين أنشطتها كمؤسسة أهلية تنموية وأنشطتها كمؤسسة إقراض متناهية الصغر بسبب تغير القوانين الفلسطينية الخاصة بالمؤسسات المالية، حيث تم تأسيس شركة أصالة للتنمية والإقراض وتسجيلها رسمياً في تشرين الثاني 2014، لتكون الذراع التمويلي المسؤول عن استمرار تقديم الدعم المالي للمستفيدات. وتنتقل أصالة في رؤيتها إلى امرأة فلسطينية قادرة ومؤثرة في مجتمع ينعم بالعدالة الاجتماعية والديمقراطية، وريادية تساهم في تحقيق تنمية

اقتصادية مستدامة، أما رسالة أصالة فهي مؤسسة فلسطينية تعمل على تمكين النساء الفلسطينيات ذوات الموارد المحدودة للوصول إلى حقوقهن الاقتصادية والاجتماعية بنهج تنموي شمولي مستدام ومستند إلى احتياجاتهن وطموحاتهن، واهم قيمها هي المسائلة، المهنية، الالتزام، منهجية قائمة على الحقوق، منهجية قائمة على المشاركة، والتضامن، والابتكار، والتمكين (www.asala.ps).

3.3.7.2 المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية (فاتن)

تعتبر المؤسسة الوطنية الأولى الرائدة في مجال الإقراض الصغير ومتناهي الصغر، تأسست في العام 1999 ولها شبكة فروع واسعة ممتدة من رفح جنوباً وحتى جنين شمالاً وهذا ما يميزها عن باقي المؤسسات، ولا يقتصر توسعها على البعد الجغرافي فقط بل يتعداه إلى التطوير والتنوع في الخدمات المالية وغير المالية التي تقدمها، ومؤسسة فاتن هي من أوائل المؤسسات الفلسطينية التي تبنت خيار التمويل الصغير كوسيلة لتمكين المجتمعات الفلسطينية الفقيرة لتلعب دوراً فاعلاً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أما رسالة المؤسسة فهي تقديم خدمات مالية متنوعة تلبي احتياجات الفلسطينيين الأفراد والنشطاء اقتصادياً من ذوي الدخل المحدود والمتوسط، ورؤيتها هي وجود نظام مالي شامل ومتكامل لتحسين جودة حياة الفلسطينيين، وعن قيمها فقد أصبحت الحوكمة الرشيدة بمختلف أبعادها شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة على مختلف المستويات، لذلك وضعت المؤسسة لنفسها مجموعة من اللوائح والأنظمة والقوانين التي تعتبرها مرجعاً لعملية صناعة القرار، وتساعد في رسم السياسات المستقبلية للمؤسسة على قواعد متينة (www.faten.org).

4.3.7.2 دائرة الإقراض الصغير الأونروا

يضم إقليم عمليات الضفة الغربية ثمانية فروع، ويمتاز بأن شبكة عملياته هي الأكثر امتداداً من بين مناطق العمليات الأربع التي تخدمها دائرة التمويل الصغير التابعة للأونروا. تلقى سكان الضفة الغربية ما مجموعه 26% من إجمالي قروض الأونروا التراكمية - 70,000 قرض بلغت قيمتها 101,64 مليون دولار، وكانت غزة الموقع الأول لأنشطة الأونروا في مجال التمويل الصغير. حيث بدأ العمل في عام 1991 برأس مال ابتدائي بأقل من 500,000 دولار. كما أن العديد من مبادراتها قد تم إطلاقها من غزة، بما في ذلك القروض الجماعية لمجموعات من النساء صاحبات الأعمال في عام 1994 والقروض الائتمانية للمشروعات الصغيرة في عام 1997. وعلى مدى السنوات العشرين التي تلت القروض الأولى التي تم منحها. استحوذ قطاع غزة على 37% من القروض الصغيرة، حيث حصلت على ما مجموعه 98,356 قرضاً بقيمة تصل إلى 110,10 مليون دولار، وتعمل على تزويد

الشباب بسبل الوصول لأشكال ومبالغ مختلفة من القروض المستندة إلى احتياجاتهم ورغباتهم ومخططاتهم، بهدف مساعدتهم في العثور على فرص لتحسين مستقبلهم (www.unrwa.org).

5.3.7.2 شركة فيتاس فلسطين للإقراض

تأسست شركة فيتاس في العام 2014 وانطلقت في 2015/1/1، وتعتبر امتداداً لبرنامج ريادة للإقراض والخدمات المالية والذي تأسس في العام 1995 كإحدى أهم البرامج المتخصصة لمؤسسة مجتمعات عالمية (مؤسسة CHF الدولية سابقاً)، وذلك في مجال تقديم القروض السكنية وقروض تطوير المشاريع الصغيرة في الأراضي الفلسطينية.

وقد عملت المؤسسة منذ تأسيسها على صرف ما يزيد عن (33,500) قرض بقيمة (144.3) مليون دولار، وساهمت في تحسين سكن حوالي 21,300 عائلة، وتطوير ما يقارب (10,350) مشروع على مدى السنوات السابقة. وتعمل من خلال رؤيتها على تمكين جميع الأشخاص الذين لديهم الرغبة والقدرة على تحسين حياتهم من الحصول على الخدمات المالية التي يحتاجونها لمساعدتهم على إظهار قدراتهم الكامنة لكي يصبحوا مشاركين فاعلين في الحياة الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعاتهم، وأما رسالة المؤسسة فهي توفير المنتجات والخدمات المالية التي تلبى احتياجات عملائنا وتعزيز التنمية طويلة الأمد للأفراد، والمجتمعات التي يعيشون فيها (www.vitas.ps).

6.3.7.2 شركة ريف للتمويل الصغير

في مقابلة أجراها الباحث مع السيد نظام عطايا مدير دائرة البحث والتطوير ريف للتمويل والذي أشار إلى أن شركة ريف للتمويل تأسست عام 2007، وتطورت الشركة بشكل سريع وأصبحت من المؤسسات التمويلية التي لها خبرة طويلة، وقد ركزت الشركة على تقديم خدماتها في الريف وعززت حضور القطاع الزراعي ودوره في التنمية، وتمكين الفئات المهمشة في الريف من المساهمة بفعالية في النهوض بالمجتمع، وتوسعي الشركة ضمن استراتيجيتها لإحداث تحول نوعي في واقع الفئات المستهدفة، وتقديم خدمات مالية تراعي متطلبات واحتياجات الفئات المستهدفة، وتعتمد شركة ريف على العديد من التعاملات المالية بما فيها الإسلامية، مثل المرابحة وغيرها، من أجل تسهيل عملية الحصول على التمويل من مختلف الفئات المستهدفة، كما أن خدمات الشركة لا تقتصر على توفير التمويل فحسب، بل تساهم في تمكين أصحاب المشاريع من تطوير نشاطاتهم واستمراريتها (www.reef.ps).

7.3.7.2 صندوق التنمية الفلسطيني

تم تأسيس صندوق التنمية الفلسطيني بتاريخ 28 حزيران 2001 كشركة مساهمة خصوصية وهو من المؤسسات التي تختص بتقديم القروض للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في فلسطين، ويسعى إلى تمكين كافة الأفراد الذين يرغبون بتحسين حياتهم من خلال توفير الخدمات المالية التي يحتاجونها ليكونوا مشاركين فاعلين في الحياة المجتمعية، والصندوق هو وريث لثلاث مؤسسات سبقته وهي مجموعة التنمية الاقتصادية والشركة العربية للإقراض والتنمية، والمؤسسة العربية الفنية للتنمية، ويمول هذا الصندوق مشاريع إنتاجية، وتقوم رسالته على توفير التمويل من خلال التميز في الاقتراض والمرابحة في المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر التي توفر فرص العمل والمدرة للدخل، وأما رؤيته فهي الريادة في تمويل المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر ذات البعد التنموي والاجتماعي (www.pdf.ps).

8.3.7.2 شركة الإبداع للتمويل متناهي الصغر

وهي شركة فلسطينية غير هادفة للربح بادرة عن برنامج الخليج العربي للتنمية ومجموعة من رجال الأعمال الفلسطينيين والعرب ذوي المسؤولية الاجتماعية وتهدف الشركة إلى المساهمة في إنجاح الاستراتيجية الوطنية للحد من مشكلتي الفقر والبطالة من خلال زيادة إنتاجية أصحاب المشاريع الصغيرة في فلسطين وخاصة النساء وتحسين مستوى معيشتهم وذلك من خلال توفير خدمات مالية مستدامة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة تلبي احتياجات تلك الفئة، وتقوم رؤيتها على دمج كافة شرائح المجتمع الفلسطيني في منظومة الاشتغال المالي (www.alibdaa.ps).

8.2 المشاكل والمعوقات التي تواجه مؤسسات الإقراض الصغير في فلسطين

اطلع الباحث على المشاكل والمعوقات التي تواجه مؤسسات الإقراض الصغير العاملة في فلسطين وذلك من خلال مجموعة من المقابلات التي أجراها مع مدراء العمليات في مؤسسة أكاد، وريف، وفاتن، وأصالة.

وكانت اهم المشاكل والمعوقات التي تواجه مؤسسات الإقراض الصغير في فلسطين كما يلي:

- اعتبرت مؤسسات الإقراض أن القانون الناظم لقطاع الإقراض الصغير في فلسطين يعتبر أحد المعوقات التي تواجههم، ولا تفرق القوانين والتعليمات الصادرة عن سلطة النقد بين المؤسسات المصرفية ومؤسسات الإقراض، وطالبت المؤسسات بأن يتم تخصيص قوانين وتعليمات خاصة بقطاع الإقراض الصغير وألا يتم مساواتها بالبنوك حتى لا تضطر لمجاراتها وتفقد رسالتها الاجتماعية.

وكانت انتقادات مؤسسات الإقراض للقانون الناظم لقطاع الإقراض كما يلي:

- عدم السماح لمؤسسات الإقراض الصغير بالاقتراض من البنوك أكثر من راس المال المسجل لدى سلطة النقد، مما يحد من توسعها وانتشارها.
- عدم السماح لمؤسسات الإقراض بتقديم خدمات أخرى مثل الإيداع أو الادخار لعملائها أسوة بباقي دول العالم.
- إجبار مؤسسات الإقراض الصغير على إلغاء مكاتبها وتحويلها إلى فروع، ويترتب عليه زيادة في النفقات التشغيلية لتلك المؤسسات.
- إجبار مؤسسات الإقراض على استخدام برامج مالية متطورة مرتبطة مع سلطة النقد وتعتبر التكلفة المادية عالية جداً لتطبيق تلك البرامج.
- ازدواجية السلطة في الضفة الغربية وقطاع غزة الناتجة عن مرحلة الانقسام المشؤم بين شقي الوطن.
- اعتبرت مؤسسات الإقراض الصغير أن المخاطرة في قطاع الإقراض الصغير مرتفعة جداً، كونها تغطي مناطق (أ، ب، ج) في الضفة الغربية وكذلك قطاع غزة، واعتبرت تلك المؤسسات أن الوضع السياسي والاقتصادي الغير مستقر في فلسطين ينتج عنه تخلف المقترضين في كثير من الأحيان عن الوفاء بالتزاماتهم، بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية التي قد تضر بمشاريع المقترضين وبالتالي عدم قدرتهم على تسديد التزاماتهم.
- التكاليف التشغيلية من وجهة نظر مؤسسات الإقراض من المعوقات التي تحد من انتشارها نظراً للتكلفة المادية المرتفعة التي تشمل (زيارات ميدانية، متابعة المشاريع للمقترضين، إيجارات المباني) بالإضافة إلى رواتب موظفيها.
- محدودية التمويل تعد عائق أمام توسعها وانتشارها، ويعتبر المصدر الوحيد لتمويل مؤسسات الإقراض الصغير هو البنوك العاملة في فلسطين، حيث تأخذ المؤسسات قروض بفائدة تصل إلى 5% من البنوك وتعيد إقراضها لعملائها بأسعار فائدة اعلى لتستطيع تغطية نفقاتها التشغيلية، وهذا ما تعتبره مؤسسات الإقراض السبب الرئيس في ارتفاع أسعار الفائدة على القروض المقدمة من قبلها.

• الضرائب المفروضة على مؤسسات الإقراض كما يوضح الجدول التالي:
جدول رقم 1.2: التكاليف التشغيلية والضرائب المفروضة على المؤسسات الإقراض العاملة في فلسطين.

المتغير	أصالة 2015	الإبداع 2016	فاتن 2015	ريف 2015	أكاد 2015	فيتاس 2015	المجموع
الإيرادات	2,516,067	2,323,013	10,437,232	1,395,881	1,361,825	3,075,928	21,109,946
الرواتب	690,316	675,570	2,481,318	446,498	560,997	727,941	5,582,640
إجمالي النفقات	2,370,867	2,007,919	7,253,775	1,143,300	1,226,623	2,838,185	16,840,669
صافي الدخل (بدون ضرائب)	145,200	315,094	3,183,457	252,581	135,202	237,743	4,269,277
ضريبة القيمة المضافة على الرواتب	110,451	111,714	397,011	71,440	90,546	105,658	886,819
صافي الدخل بعد ضريبة القيمة المضافة على الرواتب	34,749	203,380	2,786,446	181,141	44,656	132,085	3,382,457
ضريبة القيمة المضافة على صافي الدخل	5,560	32,541	445,831	28,983	7,145	21,134	541,193
صافي الدخل	29,189	170,839	2,340,615	152,159	37,511	110,951	2,841,264
ضريبة الدخل	4,378	25,626	351,092	22,824	5,627	16,643	426,190
مجموع الضرائب	120,389	169,881	1,193,934	123,246	103,318	143,434	1,854,202
معدل الضريبة	83%	54%	38%	49%	76%	60%	43%

المصدر (الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر، IFC، 2017)

إن ضريبة القيمة المضافة بنسبة 16% على أكبر بنود المصروفات لمؤسسات التمويل الصغير تضعها في وضع غير مؤاتي مقابل البنوك، مع تحمل المقترضين الصغار التكلفة، وتؤدي الضرائب المجمعة (ضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل) إلى ضرائب أعلى مما هي عليه في البلدان الأخرى، وكما هو مبين في الجدول السابق فعند احتساب المعدل الضريبي بما في ذلك ضريبة القيمة المضافة على الرواتب وضريبة القيمة المضافة على صافي الدخل بالإضافة إلى ضريبة الدخل على صافي الدخل، وبافتراض أن جميع مؤسسات التمويل الصغير المرخصة هي للربح، فإن القطاع يدفع معدل ضريبي قدره 43 %، وهذا أعلى بكثير من ضريبة الدخل التي تدفعها مؤسسات الإقراض الصغير في معظم دول العالم، وسيتم دفعها في نهاية المطاف من العملاء (الفقراء ذوي الدخل المنخفض)، وعلى هذا النحو فهناك خيار واحد للنظر فيه وهو تخفيض أو إعفاء هذه الضريبة المرتبطة بتحقيق أهداف معينة للأداء الاجتماعي.

1.8.2 الدور الاقتصادي لمؤسسات الإقراض المختصة في فلسطين

يتضح من خلال الجدول التالي دور مؤسسات الإقراض في التمكين الاقتصادي كما يلي:

جدول 2.2: البيانات التشغيلية الخاصة بمؤسسات الإقراض الصغير العاملة في فلسطين حتى نهاية الربع الأول من العام 2016.

المؤسسة	عدد الموظفين	عدد الفروع	حجم المحفظة في غزة	حجم المحفظة في الضفة الغربية	المقترضين النشطاء	حجم المحفظة
أصالة	49	7	\$2,421,859	\$8,681,705	3,975	\$11,103,564.00
فيتاس	93	9	\$13,021,650	\$19,881,429	7,892	\$32,903,079.00
أكاد	53	7	\$1,092,745	\$11,082,409	4,488	\$12,175,154.00
فاتن	260	38	\$33,954,968	\$72,558,713	36,790	\$106,513,683.00
الأونروا	187	11	\$5,475,542	\$10,615,366	16,966	\$16,090,908.00
ريف	42	11	\$3,295,532	\$5,880,290	2,991	\$9,175,822.00
الإبداع	72	5	\$0	\$10,871,254	8,411	\$10,871,254.00
صندوق التنمية الفلسطيني	24	6	\$1,651,819	\$5,441,342	840	\$7,093,161.00
المجموع	780	94	\$60,914,115.00	\$145,012,508.00	82,353	\$205,926,625.00

المصدر الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير 2016

حيث يشير التقرير السنوي للشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر عام 2016 أن هناك 94 فرعاً ومكتباً لمؤسسات الإقراض في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبلغ عدد الموظفين فيها 780 موظفاً، أما المقترضين فيها فقد بلغ عددهم 82,353 مقترضاً 59,252 في الضفة الغربية و23,101 في قطاع غزة، شكلت النساء منهم 31,036 مقترضة أي ما نسبته 31%، وبلغ إجمالي المحفظة الائتمانية لمؤسسات الإقراض العاملة في فلسطين 205,926,625 مليون دولار نهاية العام 2016 وكانت حصة الضفة الغربية 145,012,508 دولار.

أما في قطاع غزة فبلغت 60,914,115 دولار وكان متوسط القروض الممنوحة من المؤسسات فقد بلغ 2500 دولار. وبحسب التقرير فقد توزعت القروض المقدمة من مؤسسات الإقراض على القطاعات الاقتصادية المختلفة حيث سيطرة قروض الإسكان وتحسين السكن بنسبة 31%، وقطاع التجارة بنسبة 22%، أما ثالثاً فجاء قطاع الزراعة بنسبة 14%، ثم تلاه قطاع الخدمات والاستهلاك بنسبة 13%، ثم جاء بعد ذلك قطاع الإنتاج بنسبة 6%.

ونلاحظ من خلال تلك المؤشرات أن مؤسسات الإقراض تقدم قروض في مجالات عدة مشتركة مع المصارف الفلسطينية، ويتبين أن القطاع الزراعي له أهمية في مؤسسات الإقراض بالنسبة للمصارف المحلية حيث بلغ ما يقارب 14% من القروض الممنوحة من تلك المؤسسات، أما في المصارف المحلية فبلغت نسبته ما يقارب 2.4%.

ومن خلال النظر إلى القروض الممنوحة من مؤسسات الإقراض المختصة نلاحظ أنها قروض إنتاجية، فقد بلغت نسبة القروض الزراعية والإنتاجية والتجارية ما يقارب 42% من مجموعة القروض الممنوحة، ويدل هذا على دور مؤسسات الإقراض البناء في الاقتصاد الفلسطيني، أما فيما يتعلق بالبطالة في المجتمع الفلسطيني فيرى أن مؤسسات الإقراض العاملة في فلسطين تساهم في الحد من البطالة فكل قرض يتم منحه من قبل مؤسسات الإقراض يعد خلق لفرصة عمل واحدة على الأقل للمقترض نفسه أو لأحد أفراد أسرته، وهذا يعني أنها خلقت حتى نهاية عام 2016 ما يقارب 82,000 فرصة عمل.

جدول 3.2: نمو المحفظة الائتمانية لقطاع التمويل الصغير في فلسطين للفترة (2013-2016)

المؤسسة	2016	2015	2014	2013
أصالة	13,159,598	6,683,155	4,259,345	4,680,969
فيتاس	35,807,187	22,697,481	17,431,476	15,615,714
أكاد	12,614,136	9,592,731	5,593,014	5,136,576
فاتن	116,879,347	82,680,670	59,556,681	45,300,283
الأونروا	16,810,249	14,501,450	14,017,405	12,590,472
ريف	9,878,126	8,955,814	8,698,520	8,577,288
الإبداع	11,052,425	6,069,141	1,710,167.00	
صندوق التنمية الفلسطيني	7,280,618	6,491,808	7,101,673	8,312,205
المجموع	223,481,686	157,672,250	118,368,281	100,213,507
حجم نمو القطاع	42%	33%	18%	24%

المصدر (الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر، IFC، 2017)

أما بخصوص عدد المقترضين فيوضح الجدول التالي نسبة النمو في أعداد المقترضين لقطاع التمويل الصغير للفترة 2010-2016 لكافة مؤسسات الإقراض الصغير العاملة في فلسطين.

جدول 4.2: نسبة النمو في عدد المقترضين من مؤسسات الإقراض للفترة (2010-2016)

المؤسسة	2016	2015	2014	2013
أصالة	4,489	3,135	4,957	5,544
فيتاس	8,275	6,570	5,870	5,395
أكاد	4,579	3,688	2,766	3,116
فاتن	39,712	31,575	28,751	24,395
الأونروا	17,171	16,230	14,577	13,209
ريف	3,052	2,901	2,800	2,389
الإبداع	8,805	4,395	691	
صندوق التنمية الفلسطيني	829	935	1,118	1,355
المجموع	86,912	69,429	61,530	55,403
حجم النمو	25%	13%	11%	16%

المصدر (الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر، IFC) 2017
نلاحظ من خلال الجدول السابق أن هناك زيادة في عدد المقترضين من قبل مؤسسات الإقراض العاملة في فلسطين ويعزى ذلك إلى التوسع والانتشار من قبل تلك المؤسسات، وزيادة الوعي لدى المقترضين بأهمية الإقراض الصغير ولما له من أهمية في تمكين الفئات المستهدفة اقتصادياً واجتماعياً، مما يعني نمو وتطور قطاع التمويل الصغير في فلسطين.

2.8.2 الدور المجتمعي لمؤسسات الإقراض العاملة في فلسطين

تلعب مؤسسات الإقراض الصغير دوراً مهماً في التمكين المجتمعي للفئات المستهدفة ولها تأثير كبير على مستوى معيشتهم وإجمالي دخلهم، فمن خلال دراسة (الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر، 2009) حول أثر التمويل الصغير ومتناهي الصغر على معيشة وأداء المقترضين تبين أن القروض الممنوحة لهم قد أدت إلى مجموعة من التأثيرات الإيجابية على الصعيد الاجتماعي

وعلى مستوى المعيشة لهم، وبينت الدراسة أن 24% من العينة قد تحسنت قدرتهم على تغطية نفقات التعليم، وان 15% منهم تحسنت قدرتهم على تغطية نفقات العلاج وتوفر التأمين الصحي، وهناك زيادة في دخل الأسرة ل 19% من العينة، وانتظم دخل الأسرة عند 23% منهم، وزادت قدرة 14% منهم من توسيع مساحة السكن، و18% ترميم منازلهم، و12% شراء ملابس ومقتنيات شخصية، و7% اقتناء أجهزة كهربائية، و12% اقتناء أثاث للمنزل، وبينت الدراسة أن 23% من العينة زادت مكانتهم الاجتماعية، كما أشارت الدراسة إلى أن 31% من النساء قد تحسنت مكانتهم الاجتماعية بعد عملية الإقراض، وهناك 68% من النساء المقترضات أصبح الذكور ينظروا لهن باحترام أكثر بعد الحصول على القرض والعمل في مشاريعهن الخاصة.

ولا يعد هذا النوع من الإقراض نوعاً مالياً فحسب بل يعد أيضاً نظاماً اجتماعياً، حيث تمكن الفئات التي لا تستطيع الاقتراض من المصارف من الحصول على القرض، وتطرح هذه المؤسسات العديد من المبادرات الخيرية مثل القروض الحسنة في بعض المؤسسات، وكذلك تقوم بتنفيذ مشاريع ممولة لإصلاح القطاع الزراعي في الريف، وتساعد بعض هذه المؤسسات بتقديم منح للطلاب المتفوقين من عملائها، وتقوم بالكثير من المبادرات البناءة التي تحقق تنمية اجتماعية واقتصادية، ورغم ذلك لا يزال هذا القطاع صغير في فلسطين رغم أنه يخدم شريحة كبيرة من المجتمع، كما ويعمل على دعم المسؤولية الاجتماعية في فلسطين بالإضافة إلى الاقتصاد المحلي، ودوره فعال وبناء، ولا بد من دعمه وإبراز أهميته (عبد الكريم، 2013).

وفي مقابلة أجراها الباحث مع السيد ضرار زامل رئيس وحدة الرقابة في سلطة النقد الفلسطينية أكد أن الدور الذي تقوم به مؤسسات الإقراض في فلسطين لا يزال ضعيفاً مقارنة بالدور الذي يلعبه القطاع المالي الرسمي، وأشار إلى أن مؤسسات الإقراض لا تشكل مخاطر على النظام المالي في فلسطين وان ما يمكن أن تشكله من خطر هو الضعف في ممارسات الحوكمة لدى بعض المؤسسات وكذلك الضعف في دورها الاجتماعي، وأكد على أن سلطة النقد تعتمد سياسات من أجل تحفيز مؤسسات الإقراض على التوسع بالإقراض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتطوير وابتكار منتجات جديدة بسقوف ائتمانية كبيرة وتطبيق برامج تدريبية متخصصة لمؤسسات الإقراض في مجال التخطيط الاستراتيجي، والرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر والسيولة ومقاييس الأداء الاجتماعي، لكي تساعد مؤسسات الإقراض

على الالتزام بالمعايير الدولية، وأن لا تتحرف عن دورها الاجتماعي، وأن وتتسجم مع الأنظمة والقوانين الصادرة عن سلطة النقد.

3.8.2 أسعار الفائدة في مؤسسات الإقراض الصغير العاملة في فلسطين

بالنظر إلى الأرقام المتاحة في الجدول رقم 5.2 فإن القروض لا تعد مكلفة في فلسطين، حيث تقارن البيانات الواردة في الجدول عوائد الفائدة في فلسطين مع المتوسط على المستوى الإقليمي والعالمي، إن مجموع الدخل الذي تحققه مؤسسات التمويل الصغير الفلسطينية من نسبة الفائدة وجميع الرسوم هو أقل من ربع إجمالي محفظة القروض، بينما في معظم البلدان الأخرى بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط يصل إلى الثلث تقريبا. ومن المهم ملاحظة أن عائد الفائدة يختلف بشكل كبير بين مؤسسات التمويل الصغير الفلسطينية، فقد ذكرت اثنتين من مؤسسات التمويل الصغير أن عائد الفائدة لديها أعلى من 20% في حين تراوح العائد لدى الآخرين بين 16% و19%.

جدول 5.2: متوسط أسعار الفائدة في مؤسسات الإقراض في العالم

عائد الفوائد			
2015	2014	2013	
%32.7	%32.5	%32.3	العالم
%32.2	%32	%30.9	الشرق الأوسط
%22.7	%22.8	%26.3	فلسطين
%22.7	%19.3	%22.3	فلسطين باستثناء الأوتروا

المصدر: (المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP، 2016)

وعليه فإن هناك آثار جانبية لمثل هذه السقوف، حيث لوحظ في الواقع أنه من المرجح أن ينكمش سوق التمويل الصغير، وتجبر مؤسسات التمويل الصغير على الانسحاب من خدمة العملاء والمناطق الأكثر كلفة وهم الفقراء والنساء والمناطق الريفية، وتقوم بدلا من ذلك بالتركيز على قطاعات السوق الأفضل. يؤدي ذلك إلى انخفاض شفافية الأسعار وحماية العملاء، بالإضافة إلى ذلك فإن وضع سقف على نسبة الفائدة في فلسطين سيكون له تأثير سلبي على عائد حقوق الملكية المنخفض أساسا الذي حققته مؤسسات التمويل الصغير، ولن يتم تشجيع الصناديق المحلية والدولية على الاستثمار في الأسهم، وسيتم الحد من انتشار إقراض مؤسسات التمويل الصغير، ويعد تحسين كفاءة التشغيل هو العامل الرئيسي لانخفاض أسعار الفائدة بسبب المنافسة، وإعادة استثمار الأرباح، والتعلم عن طريق

العمل، وضغوط من المانحين والمستثمرين على مؤسسات التمويل الصغير أن تكون مسؤولة اجتماعيا وغياب الحدود القصوى لأسعار الفائدة.

في حوار أجرته (بوابة اقتصاد فلسطين، 2015) التي ترى أن مؤسسات الإقراض هي مؤسسات مالية لا تهدف إلى الربح، وتساهم في عملية التنمية الاقتصادية والحد من الفقر والبطالة في المجتمع الفلسطيني، وذلك من خلال تقديمها للخدمات المالية للفقراء مقابل ضمانات وشروط ميسرة لتتوافق مع المقدرة الاقتصادية البسيطة للفقراء، ولكن الواقع أن أسعار الفائدة على القروض التي تمنحها العديد من مؤسسات الإقراض تتفاوت بين 10% إلى 24% وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالقروض التي تمنحها البنوك العاملة في فلسطين.

وترى سلطة النقد من خلال مداخلاتها في الحوار أن هناك عوامل أخرى تساهم في رفع نسبة الفائدة في مؤسسات الإقراض من ضمنها عدم قبولها للودائع مثل البنوك بأنواعها، ارتفاع متوسط تكلفة القرض واختلاف نوعية الفئات المستهدفة عن تلك التي تستهدفها المصارف، بالإضافة إلى قلة الاعتماد على الضمانات المستوفاة مقارنة بالمصارف، وارتفاع المخاطر المصاحبة لعمل الإقراض المتخصص مثل مخاطر السيولة والائتمان والتشغيل.

وفي مقابلة أجرتها صحيفة (القدس، 2013) مع مجموعة من ذوي الاختصاص في مجال الإقراض الصغير يرى عادل قرارين من جهاز الإحصاء الفلسطيني أن نسبة الفوائد التي تطلبها مؤسسات الإقراض الصغير مرتفعة جدا وتجاوزت 35% من قيمة القرض، وقد تصل في بعض الأحيان إلى 40%. إذا وصلت مدة سداد القرض خمس سنوات، ويضيف قرارين أن إحصاءات مؤسسات الإقراض تقول بأن 3% من القروض متعثرة فيما 97% منها ناجحة، ولكن الحقيقة تقول بأن نسبة البطالة مرتفعة، وهذا يتناقض مع ما تعرضه مؤسسات الإقراض من أرقام حول نجاح قروضها، وفيما يتعلق بالقطاعات الاقتصادية المستفيدة من القروض، يوضح قرارين أن غالبيتها تذهب كقروض استهلاكية أي انه لا يتحقق أي إنتاج استثماري يمكن أن يعود على المقترض بالربح لسداد قرضه.

وحول نسبة الفائدة أشار محمود دودين خلال الحوار أن القانون يسمح للمقترض باللجوء إلى المحكمة لتخفيض نسبة الفائدة إلى الحد الأقصى المسموح به حسب قانون الربا الفاحش لعام 1934 والتي تبلغ 9%، وأضاف دودين أنه في حال توجه المقترض إلى المحكمة المختصة وطلب إنقاص الفائدة، فإن مؤسسة الإقراض مجبرة وفق القانون والنظام العام على إعادة الفائدة إلى 9%.

وفي مقابلة أجراها الباحث مع السيد محمد عليان من الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر قال إن فكرة مؤسسات التمويل تختلف عن البنوك من حيث الشريحة التي تقدم لها القروض، حيث إن مؤسسات الإقراض الصغير تستهدف الفئات التي لا تستطيع الحصول على القروض من البنوك كالفئات الفقيرة التي لا تمتلك الضمانات التي تشترطها البنوك، وأشار عليان كذلك إلى أن مؤسسات الإقراض تواجه نسبة مخاطرة عالية لأن ضمانات القروض التي تمنحها بحجم أقل وبشروط أسهل، الأمر الذي يفسر ارتفاع نسبة الفائدة.

4.8.2 الإطار القانوني الناظم لمؤسسات الإقراض الصغير في فلسطين

بحسب (دودين، 2013) إن طبيعة الإطار القانوني الناظم لمؤسسات الإقراض الصغير في فلسطين ينقسم إلى مرحلتين، مرحلة التنظيم القديم وهي قبل صدور القرار بقانون رقم (9) لسنة 2010 والنظام الصادر عن سلطة النقد الفلسطينية رقم (132) لسنة 2011، والمرحلة الجديدة وهي بعد صدور القرارين.

1.4.8.2 مرحلة التنظيم القديم: لم يكن في تلك المرحلة قانوناً موحداً لعمل مؤسسات الإقراض وإنما كان الشكل القانوني للمؤسسة يقر وفقاً لأنظمتها أو عقود تأسيسها، وكان هناك ثلاث أشكال من القوانين التي استندت لها مؤسسات الإقراض وهي كما يلي:

• قانون الجمعيات الخيرية (هيئات أهلية غير حكومية)

تعتبر معظم مؤسسات الإقراض جمعيات خيرية وهيئات أهلية، وعرفت المادة (2) من القانون المذكور لتعريف الجمعية أو الهيئة على أنها شخصية معنوية مستقلة تنشأ بموجب اتفاق بين عدد لا يقل عن سبعة أشخاص لتحقيق أهداف مشروعة تهم الصالح العام دون استهداف جني الربح المالي بهدف اقتسامه بين الأعضاء، أو لتحقيق منفعة شخصية، بالإضافة إلى توسيع مفهوم النشاط الأهلي في المادة (2) من نفس القانون، حيث يشمل أي خدمة أو نشاط اجتماعي أو اقتصادي أو ثقافي أو تنموي أو غير ذلك، ويقدم تطوعاً من شأنه أن يحسن مستوى المواطنين في المجتمع اجتماعياً أو اقتصادياً أو مهنياً أو مادياً أو روحياً أو فنياً أو رياضياً أو تريبوياً، وبالرغم من عدم وجود نص صريح يتيح للجمعيات الخيرية ممارسة أنشطة الإقراض إلا أنها اتخذت من مفهوم النشاط الأهلي قانوناً لها لما يتركه من اثر اقتصادي واجتماعي، حيث تستكمل المؤسسة إجراءات التسجيل من خلال وزارة الداخلية وبعد ذلك تتولى الوزارة المختصة متابعة نشاط الجمعيات من أجل التحقق من أن أموالها صرفت من أجل الهدف الذي خصصت من أجله، ويلزم القانون الجمعية على أن تقدم للوزارة

المختصة تقرير سنوي يحوي كافة نشاطات الجمعية خلال السنة وتقرير آخر مالي مصدق من قبل مدقق مالي قانوني يتضمن إيرادات ومصروفات الجمعية وذلك بهدف الإشراف والرقابة على الجمعية من قبل الوزارة المختصة، ويتضح مما سبق أن هذا التنظيم لا يلائم مؤسسات الإقراض كونها نشاط مالي تحكمه قواعد وحقائق اقتصادية وقانونية وتنظيمية تختلف عن أي نشاط أهلي آخر، مما تتطلب تنظيمًا مختلفًا يتماشى وطبيعة الأنشطة التي تمارسها تلك المؤسسات.

• قوانين الشركات

هناك مؤسستي إقراض تأخذ شكل الشركة المساهمة الخاصة غير الربحية وهما (فاتن، وريف) وشركة أخرى مساهمة خصوصية ربحية وهي صندوق التنمية الفلسطيني، مع العلم أن قوانين الشركات غير موحدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث يعتبر القانون رقم (12) لسنة 1964 للشركات والمعدل بقانون رقم (6) لسنة 2008 هو الساري المفعول في الضفة الغربية. وقانون الشركات لعام 1929 وقانون الشركات العادية لعام 1930 هما الساريان في غزة، ومن أبرز الأحكام الخاصة بهذا التنظيم هو أن تكون غايات الشركات غير الربحية تقديم خدمات أو نشاط اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي أو تنموي أو غيره ومن شأنها تحسين مستوى المواطنين، وان ترفع الشركة لمراقب الشركات تقريراً سنوياً عن أعمالها ومصادر تمويلها، ويتضح مما سبق أن القوانين الموضوعية لكل من الشركات الغير ربحية والجمعيات الخيرية أو الهيئة الأهلية متشابهة إلى حد كبير جداً، أما الاختلاف بين القانونين هو في آلية التسجيل والإشراف والرقابة على أنشطة كل منها، وأن هناك سهولة في إجراءات التسجيل وسرعة في الإنجاز بخصوص قوانين الشركات الغير ربحية (البرغوثي، 2011).

2.4.8.2 مرحلة التنظيم الجديد وبحسب (مركز دراسات التنمية، 2014) فإن هذه المرحلة بدأت بعد صدور القرار بقانون بخصوص غسيل الأموال رقم (9) لسنة 2007، والقرار بقانون رقم (9) بخصوص المصارف عام 2010، وقرار الرئيس رقم (132) لعام 2011 بخصوص الترخيص والرقابة على مؤسسات الإقراض المختصة، وبعد هذا القرار تم منح سلطة النقد صلاحيات الترخيص والرقابة على تلك المؤسسات بغض النظر عن شكلها القانوني، خصوصاً في ظل تعريف المادة (2) من القانون لمؤسسات الإقراض المختصة وهي كل مؤسسة أو هيئة اعتبارية أنشئت في فلسطين وهدفها الرئيسي منح القروض لأغراض خاصة يحددها مجلس الوزراء، وتعتبره لأغراض هذا القانون مؤسسات إقراض مختصة.

ويرى محمود دودين أن مفهوم الإقراض الصغير ومؤسساته لم يتم توضيحه ولا يوجد معايير لقياس القروض أو مؤسسة الإقراض من حيث الحجم والمقدار، بالإضافة إلى عدم وضوح نوع الخدمات المرخصة لمؤسسات الإقراض لمزاولتها والتي يفترض أن يتم تحديد الخدمات المرخصة لكل منها ممارستها، وفيما يخص التسجيل والترخيص باتت مؤسسات الإقراض مهما كان نوعها تابعة لنوعين من رسوم الترخيص والتسجيل، رسوم الترخيص لسلطة النقد ورسوم التسجيل لدى مراقب الشركات، ولم يتطرق القانون الجديد إلى مستوى التنظيم الذي ينبغي أن يختلف من مؤسسة إلى أخرى من حيث تصنيفها (مؤسسة تمويل، إقراض صغير، متناهي الصغر).

ويتبين من وخلال دراسة (دودين، 2013) الذي قام بتصميم استبانة لقياس أثر القانون الجديد على مؤسسات الإقراض الآتي:

➤ **الترخيص والإشراف:** أجمعت مؤسسات الإقراض العاملة في فلسطين على عدم رضاها عن ترخيص مؤسسات الإقراض كجمعيات خيرية من قبل وزارة الداخلية وذلك لعدم معرفة الوزارة بالعمل المالي وأوصت أن يتم إيلاء الترخيص لجهات مختصة.

➤ **الأثر على هيكل المؤسسة:** أجمعت المؤسسات أنه لا يوجد تعثر في مركزها المالي يتطلب البحث في خطط الاندماج مع مؤسسات مماثلة، وأكدت المؤسسات المسجلة جمعيات خيرية أنها ستعمل على التحول إلى شركة ربحية أو غير ربحية من أجل الحصول على تسهيلات مصرفية.

➤ **رأس المال وسقوف الفائدة:** عارضت أربع مؤسسات وضع حد أدنى لرأس المال وأن يترك الأمر للمؤسسة نفسها، وأيدت مؤسسة واحدة أن يتم تحديد رأس المال والمقدر بـ 5 مليون دولار من قبل سلطة النقد، بينما اقترحت مؤسستين أن يتم تخفيض رأس المال إلى 3 مليون دولار، أما بخصوص تحديد سقوف قصوى لأسعار الفائدة فقد رأت 5 مؤسسات أنه لا داعي لتحديد سقف لسعر الفائدة لما يخلفه من أثر سلبي على ظروف المنافسة والاستدامة المالية، وربما ينذر بانهايار لبعض المؤسسات وخروجها من السوق وفضلت أن يترك الأمر للسوق وذلك من خلال العرض والطلب.

➤ **تصنيف المؤسسات والقروض:** عارضت المؤسسات فكرة التخصص في التمويل الإسلامي أو التجاري، فبقاء النوعين في المؤسسة تنوع لمصادر تمويلها من ناحية ومن ناحية أخرى إشباع لرغبات عملائها.

➤ **شروط عضوية مجلس الإدارة:** بخصوص الأحكام الخاصة برئيس وأعضاء مجلس الإدارة وما يلزم للإفصاح المالي والإداري فهناك أربع مؤسسات لا ترى مبالغة في الأحكام، بينما رأت ثلاث مؤسسات أن هناك مبالغة في تلك الأحكام وأنها لا تناسب قطاع التمويل وإنما تناسب المصارف والمؤسسات التي تعمل بالودائع.

➤ **التكلفة التشغيلية والأداء المؤسسي:** رأت غالبية المؤسسات أنه لم يتم التكيف مع القانون الجديد وأن الأمر سابق لأوانه، ورات انه في حال ازدادت التكلفة التشغيلية نظرا لزيادة المحاسبين والمدققين وغيرهم فإن المؤسسات ستقوم برفع نسبة الفائدة والعمولات من أجل تغطية التكلفة الإضافية.

وفي ورشة عمل حول القانون الناظم لمؤسسات الإقراض الصغير في فلسطين عقد في مقر معهد ماس في رام الله نشرته (الحياة الجديدة، 2015) تم التأكيد على عدم وجود تشريع فلسطيني خاص لقطاع التمويل الصغير بالمفهوم والأهداف المتعارف عليها دولياً، وعدم وجود قوانين تحدد مفهوم الإقراض الصغير والإقراض متناهي الصغر أو الفئات المستهدفة من الإقراض الصغير، وأنه لم يذكر في القانون تعريف للفئات المستهدفة وهم الفقراء ومحدودي الدخل ليتمكنهم من الاستفادة من النظام القائم بصفتهم جزءاً من المجتمع، ولم يتم تصميم الإطار التشريعي الناظم لمؤسسات الإقراض للنهوض بهذه الفئات، بل كان الاهتمام بتنظيم عمل مؤسسات الإقراض باعتباره نشاطاً مالياً غير مصرفي.

أما نائب محافظ سلطة النقد شحادة حسين فأكد أن مواد القانون جميعها عرضت أمام بنوك مركزية عالمية، وأن القانون لا يمنع مؤسسات الإقراض أن تحصل على ودائع ولكن سلطة النقد دعت إلى ضرورة الاهتمام بحوكمة مؤسسات الإقراض ومأسستها ثم السماح لها بالحصول على الودائع، وترى أن مؤسسات الإقراض نواة لبنوك متخصصة في الإقراض الصغير.

5.8.2 جودة الحوكمة في مؤسسات الإقراض الصغير العاملة في فلسطين

إن الحوكمة وجدت للحد من المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية والتي تندرج تحت الجرائم المالية مثل غسل الأموال والاحتيال والنصب، وأعطت سلطة النقد الفلسطينية اهتماماً بالحوكمة السليمة، ووضع دليل حول معايير ومبادئ الحوكمة للقطاع المصرفي الفلسطيني هدفه تعزيز الوعي العام بالحكم الجيد، ووضع إطار تنظيمي لحوكمة المصارف وتوفير إرشادات للمصارف حول كيفية الالتزام بالمعايير الدولية، ومن خلال الجدول التالي تبرز أهم مؤشرات الحوكمة في مؤسسات الإقراض العاملة في فلسطين:

جدول 6.2: مدى تطبيق جودة الحوكمة في مؤسسات الإقراض الصغير في فلسطين.

المؤشر	أكاد	فاتن	أصالة	PDF	ريف	Unrwa	فيتاس	الإبداع
عدد أعضاء الهيئة العامة	-	-	-	-	-	تابع للوكالة	-	7
عدد أعضاء مجلس الإدارة								
تركيب مجلس الإدارة وتنوع خبرات الأعضاء	متنوعة	متنوعة	متنوعة	متنوعة	متنوعة	متنوعة	متنوعة	متنوعة
دورية انتخاب مجلس الإدارة	سنتين	3 س	3 س	3 س	سنتين	يعين	3 س	3 س
وجود لجان في مجلس الإدارة ذات اختصاص	لا	نعم	لا	نعم	لا	لا	لا	لا
وجود وظيفة مدقق داخلي لرفع التقارير للإدارة	-	-	-	-	-	--	-	-
وجود مدقق خارجي مستقل لنشر تقارير حول إعداد القوائم المالية	-	نعم	نعم	نعم	-	نعم	نعم	نعم
وجود أنظمة وإجراءات عمل مقرة من مجلس الإدارة وموزعة على العاملين	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
الإفصاح الدوري عن البيانات المالية	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
وجود دليل للحوكمة في المؤسسة	لا	نعم	لا	لا	لا	تابع للوكالة	لا	لا

المصدر (عبد الكريم، 2013)

ويلاحظه من خلال البيانات المتوفرة في الجدول السابق ما يلي:

➤ إن مؤسسات الإقراض العاملة في فلسطين يوجد لديها هيئات عامة.

➤ عدد أعضاء مجلس الإدارة يتراوح بين 7-13 بينما تنص تعليمات سلطة النقد على أن يكون من 5-9.

➤ إن خبرات أعضاء مجلس الإدارة متنوعة وإن شهاداتهم العلمية مختلفة مما يتوافق مع ما توصي به سلطة النقد.

➤ إن كافة المؤسسات تتبع طريقة الانتخابات المباشرة لأعضاء مجلس الإدارة ويقوم المجلس بانتخاب رئيس له بشكل دوري كل سنتين أو ثلاث، وأنه لا يجوز الترشح لأكثر من دورتين متتاليتين.

➤ لا يوجد بشكل عام لجان في تلك المؤسسات وأن وجد فهي تكون مؤقتة مع العلم أن سلطة النقد من خلال تعليماتها تشير إلى وجوب تشكيل لجان دائماً خاصة فيما يتعلق بإدارة الموجودات والمطلوبات، وإدارة المخاطر في مؤسسات الإقراض.

➤ تفتقر معظم المؤسسات إلى وجود مدقق داخلي، بينما تلتزم بالمدقق الخارجي في تدقيق حساباتها، حيث إن المدققين الخارجيين لهذه المؤسسات هم من المدققين المعتمدين من قبل سلطة النقد.

➤ كافة المؤسسات تمارس أنشطتها وأعمالها من خلال أنظمة وإجراءات محددة ومقرة من مجلس الإدارة وموزعة على ذوي الاختصاصات.

➤ كافة المؤسسات تقوم بنشر بياناتها المالية والإفصاح عنها على المواقع الإلكترونية أو بطرق أخرى (عبد الكريم، 2013).

وعليه فإن مؤسسات الإقراض العاملة في فلسطين ما زالت بحاجة إلى مزيد من الجهود من أجل تحسين جودة الحوكمة، وهذا سينعكس على أدائها ويحد من المخاطر التي قد تنشأ من نقاط الضعف في بنيتها التنظيمية. وفي مقابلة أجرتها (وكالة وطن للأخبار، 2014) مع مدير دائرة الرقابة والتفتيش في سلطة النقد رياض أبو شحادة بشأن ضعف الحوكمة داخل مؤسسات الإقراض أكد أن سلطة النقد تقوم من خلال أنظمتها الرقابية وخلال عملية الترخيص على تصحيح هذا الجانب، ويعود السبب وراء هذا الضعف إلى أن الإطار القانوني الناظم لمؤسسات الإقراض الصغير في فلسطين غير واضح، فبعض هذه المؤسسات يعمل على شكل شركات ربحية أو غير ربحية ويتم مراقبتها من خلال وزارة الاقتصاد والبعض الآخر يعمل على شكل جمعيات تعود رقابته إلى وزارة الداخلية، وأكد شحادة أنه وبعد إصدار قرار "132" لسنة 2011 الذي جاء ليوحد مؤسسات الإقراض العاملة في فلسطين تحت مظلة واحدة وهي سلطة النقد، وعليه فإن سلطة النقد ستصدر تعليمات الانتماء العادل لمؤسسات الإقراض حول التوعية والإفصاح والشفافية المصرفية لزيائنها.

9.2 الدراسات السابقة

يوجد العديد من الدراسات المحلية والعربية والدولية التي تناولت مؤسسات الإقراض الصغير يمكن عرض أبرزها فيما يلي:

1.9.2 الدراسات العربية

دراسة الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير، International Finance Corporation
Highlights of the Palestinian Microfinance Sector (2017): بعنوان "Development"

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم مراجعة للمراحل التنموية لقطاع التمويل الصغير في فلسطين والإنجازات التي حققتها هذا القطاع والتطورات المستقبلية المحتملة للنمو والمنتجات المتنوعة التي يقدمها وتحليل الطلب على التمويل الصغير في فلسطين، ومقارنته بالدول المجاورة، وكانت عينة الدراسة هي مؤسسات الإقراض العاملة في فلسطين.

وكانت اهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن قطاع التمويل الصغير في فلسطين شهد تطورات كبيرة منذ تطبيق اللوائح القانونية الخاصة بالإقراض الصغير في عام 2011، وان التدخلات والقوانين التي أحدثتها سلطة النقد جعلت قطاع التمويل الصغير أكثر تنظيماً ومهنية، دون مراعاة الخصوصية في القوانين لمؤسسات الإقراض، وان القطاع ينمو بشكل كبير سواء في عدد العملاء أو حجم المحفظة، وقد تحقق هذا النمو مع إدارة أفضل للمخاطر-وبالتالي تحسين جودة المحفظة، ومع تزايد الشفافية أصبح هناك أدلة واضحة على زيادة الثقة في القطاع الذي يمكن ملاحظته من خلال زيادة التمويل المتاح من حيث المبالغ والممولين الجدد.

دراسة جامعة بيرزيت، مؤسسة فاتن (2014): بعنوان:

Microfinance Impact Assessment: Households' Social & Economic empowerment, FATEN as a case Study

وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التمويل الصغير في فلسطين وتقييم اثر القروض الصغيرة المقدمة من مؤسسة فاتن للإقراض الصغير على مستوى الفقر للفئات المستهدفة، ولا سيما على المقترضات من الإناث في جوانب التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمقترضين، حيث تم اختيار مؤسسة فاتن للإقراض الصغير في دراسة تقييم الأثر كونها تمول حوالي 50% من إجمالي محفظة التمويل الصغير في فلسطين، مما يجعلها المؤسسة المهيمنة بين مؤسسات التمويل الصغير الأخرى،

أجريت هذه الدراسة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي والاستبانة كاده لجمع البيانات من عينة تكونت من 386 مقترض من مجتمع دراسة حجمه 8300 مقترض.

وكانت اهم النتائج للدراسة أن هناك تأثير إيجابي على المقترضين، وقد تم تحديد هذا التأثير بشكل أفضل بين الإناث والمقترضين الذين لديهم سنوات دراسية اقل، وبينت الدراسة أن هناك العديد من العوامل والمؤهلات مثل (خطة عمل معدة جيدا، ودراسة الجدوى، ودراسة السوق، وتقييم الاحتياجات، والخبرة السابقة) كعناصر هامة لنجاح المشروع، وهناك أيضا عدد من الصعوبات والعقبات التي تحول دون نجاح أي مشروع واهمها عدم توفر التدريب المناسب على كيفية إدارة المشروع، وأسعار الفائدة المرتفعة، ووجود الاحتلال الإسرائيلي، والسوق المحدود المصحوب بمنافسة شرسة.

دراسة عقل (2010): بعنوان " العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة" هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الصغير في قطاع غزة، ومعرفة درجة تأثير تلك العوامل على قرار منح الائتمان في تلك المؤسسات، كما هدفت إلى تحديد مدى تأثير المتغيرات الشخصية (الجنس، العمر، المسمى الوظيفي، الدرجة العلمية، سنوات الخبرة)، تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام أسلوب المسح على عينة من 69 موظف ائتمان يعملون في 10 مؤسسات إقراض صغير تعمل في غزة.

وكانت أهم نتائج الدراسة أن السمعة المالية لطالبي الائتمان هي من أكثر العوامل تأثير على قرار الائتمان، وجاء ثانيا عامل القدرة على توليد الدخل للمشاريع القائمة، وجاءت بالمرتبة الثالثة الظروف الاقتصادية والسياسية العامة المحيطة بطالبي الائتمان، وتبين كذلك أن مؤسسات الإقراض لا تقدم التدريب للمقترضين قبل الحصول على القرض، ولا تعتمد المؤسسة على عنصر الخبرة للمقترض في قرار منح القرض.

دراسة غانم (2010) بعنوان " واقع التمويل الأصغر الإسلامي وأفاق تطوره في فلسطين دراسة تطبيقية على قطاع غزة" حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع التمويل الصغير الإسلامي واهم المعوقات التي تحول دون انتشاره بما يتناسب على حجم الطلب عليه، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الباحث أسلوب المسح الشامل لعينة الدراسة المتمثل في المدراء وموظفي الإقراض العاملين في مؤسسات الإقراض الصغير وهم الأعضاء الفاعلين في الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر (شراكة) في قطاع غزة ويبلغ عددهم 10 مؤسسات ويبلغ عدد العاملين 90 موظف.

وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها أن حجم المحفظة للتمويل الإسلامي بلغت 15.88% من مجموع المحفظة النشطة لهذه المؤسسات بتاريخ 31 ديسمبر 2009، وهي نسبة ضعيفة مقابل حجم الطلب على التمويل الإسلامي في فلسطين، وأنه يمكن تطبيق عدد من صيغ التمويل الإسلامي في مؤسسات التمويل الصغير خاصة المرابحة والإجارة المنتهية بالتملك، كما توصلت الدراسة إلى أن نصف العاملين في مؤسسات الإقراض العاملة في قطاع غزة يعتقدون أن هناك صعوبة في التغلب على التحديات التي يواجهها التمويل الصغير الإسلامي وإن ما نسبته 70.7% من العاملين في تلك المؤسسات يرون أنه يمكن التغلب على التحديات التي يواجهها انتشار التمويل الصغير الإسلامي وذلك من خلال تطوير قدراتهم، كما بينت الدراسة بوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين آراء أفراد الدراسة حول آفاق تطور التمويل الصغير تعزى لمتغير مجال عمل المؤسسة (تمويل إسلامي، تمويل إسلامي وتقليدي، تمويل تقليدي).

دراسة أبو زينة (2010): بعنوان "دور برامج التمويل الصغير في تحسين مستوى الأمن الغذائي الفلسطيني لدى الفئات المستهدفة: دراسة حالة محافظات شمال الضفة الغربية"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور برامج التمويل الصغير في تحسين مستوى الأمن الغذائي لكافة الفئات المستهدفة في الأراضي الفلسطينية، مع اخذ محافظات شمال الضفة الغربية كحالة دراسية وقد تم قياس دور برامج التمويل الصغير في تحسين مستوى الأمن الغذائي من ثلاثة أبعاد، وهي الوفرة الغذائية، إمكانية الوصول للغذاء، وتوفير التنوع الغذائي كما هدفت أيضا إلى توضيح الدور الذي تلعبه هذه البرامج في جهود تحسين الأمن الغذائي، وكذلك تحليل مدى اختلاف هذا الدور تبعاً لعدة متغيرات منها ما يتعلق بالأسرة، ومنها ما يتعلق بالقروض، إضافة إلى توضيح آليات عمل برامج التمويل الصغير وقدرتها على الاستدامة.

وتكون مجتمع الدراسة من مقترضي المشاريع الزراعية والثروة الحيوانية من مؤسسات الإقراض الصغير لعامي 2007-2008 وعددهم 1325 مقترضاً، وقد استخدم عينة طبقية عشوائية لاختيار 160 مقترض، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، حيث تم توظيف أداتين بحثيتين الملاحظة غير المباشرة، والمقابلة لكل أفراد العينة من مستفيدي ومقدمي خدمات التمويل الصغير، وتم جمع البيانات في الفترة 2009-2010 وتحليلها باستخدام برامج التحليل الإحصائي SPSS.

وكانت أهم نتائج الدراسة أن 44% من المبحوثين اختاروا الإقراض من هذه المؤسسات لسهولة إجراءات الحصول على قروض منها، ما يعني أن هذه المؤسسات لا زالت تشكل الوسيلة الأسرع

للحصول على القروض لمن لا يستطيع الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية، احتلت مشاريع زراعة الخضار المرتبة الأولى ضمن مشاريع المبحوثين، وذلك بسبب سرعة إنتاجيتها، حيث أن نسبة 29% من المبحوثين حصلوا على القروض من أجل ذلك، بالإضافة إلى ذلك تبين أن قدرة مشاريع المبحوثين على الاستمرارية كانت مرتفعة، حيث أكد 76% من المبحوثين ان مشاريعهم لا تزال قائمة، فيما تنوعت أسباب توقف المشاريع لدى ما نسبته 24% من المبحوثين، ويعزي 77% من أصحاب المشاريع المتوقفة ذلك إلى عدم نجاحها مالياً، وأكد 95% من المبحوثين أن المؤسسات المبحوثة تتبع آليات سهلة نسبياً للإقراض، وقد أظهر 81% من المبحوثين درجة عالية من الرضا في التعامل مع مؤسسات التمويل الصغير بينما أظهر 19% من المبحوثين عدم الرضا لارتفاع نسبة الفائدة، وعدم تلقيهم أي تدريب مسبق من مؤسسة الإقراض.

دراسة الدماغ (2010): بعنوان "دور التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة دراسة تطبيقية على المشاريع النسائية الممولة من مؤسسات الإقراض (Non-Governmental Organizations) في قطاع غزة" هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور مؤسسات الإقراض الصغير NGOs في تنمية المشاريع النسائية الصغيرة في قطاع غزة للفترة ما بين 1995-2008 لبيان مدى اختلاف دور التمويل بين مؤسسات الإقراض، واثّر هذا الاختلاف على المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالمشاريع، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأجريت هذه الدراسة على عينة عشوائية تبلغ 130 مشروع نسائي مختارة من قبل ثلاث مؤسسات إقراض اختيرت بناءً على عدد المشاريع الممولة.

وكانت أهم نتائج الدراسة هي عدم وجود ارتباط بين عدد القروض المقدمة من مؤسسات الإقراض وبين ارتفاع وانخفاض راس المال المستثمر للمشروع، وهناك ارتباط تام بين نسبة التمويل الذاتي لرأس المال المستثمر وبين راس المال المستثمر للمشروع، ليس هناك ارتباط بين راس المال المستثمر للمشروع وبين ارتفاع وانخفاض متوسط الدخل الشهري للمشروع، يتناقض راس المال المستثمر للمشروع بارتفاع سعر الفائدة المحدد من قبل مؤسسات الإقراض،

دراسة الشايب (2010): بعنوان "أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئات المستهدفة دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر"

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار أثر التمويل على مستوى المعيشة للطبقات الفقيرة في المجتمع، وتهدف كذلك إلى لفت نظر الحكومات وأصحاب القرار إلى أهمية وضروة دعم هذه الصناعة، بالإضافة إلى تعريف التمويل الصغير وتجربة بنك جرامين، وذكر المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة،

والتحديات التي تواجه مؤسسات الإقراض، واستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والاستبانة كاده لجمع البيانات من عينة عشوائية من مؤسسة التضامن للتمويل الصغير فرع بنها تكونت من 130 مقترض من مجتمع دراسة حجمه 2800 مقترض.

وكانت أهم النتائج للدراسة يساهم تمويل المشروعات الصغيرة على زيادة دخل الفئات الفقيرة في المجتمع وتحسين المستوى الصحي لهم، أما بما يخص مستوى التعليم فكان بشكل سلبي كون الأسر تضطر إلى إجبار أبنائها لترك التعليم والتفرغ للمشروع من أجل زيادة الإنتاج للأسرة، وكذلك مستوى السكن للأسرة كان سلبي كون الأسر تحتاج إلى الدخل من أجل تغطية الاحتياجات الأساسية من مأكّل ومشرب والح...، يتأثر التمويل الصغير بشكل إيجابي على دوام المشروع، زيادة رأس مال المشروع ومن ثمة زيادة احتمالات وتكبير حجم المشروع في المستقبل.

دراسة الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير (2009): بعنوان "أثر التمويل الصغير ومتناهي الصغر على معيشة وأداء المقترضين" هدفت الدراسة إلى تقديم تحليل كمي ونوعي لأثر القروض الصغير على معيشة وأداء المقترضين، وتوفير المعلومات الحقيقية عن إثر القروض للجهات المختصة من أجل النهوض بقطاع التمويل من خلال سياسات وقرارات مناسبة، إضافة لاستعراض نشوء قطاع التمويل الصغير ومراحل نموه في فلسطين.

وعملت هذه الدراسة على الجمع ما بين المنهجيات الكمية والنوعية استخدمت أدوات تجمع ما بين الأسلوب الكمي والنوعي بما فيها مسح الأثر على المستفيدين وعلى معيشة وصفات العائلات المرتبطة بالتمويل، وتحليل استخدامات القرض، ومسح رضي المستفيدين. ويتكون مجتمع الدراسة من إجمالي المقترضين الحاصلين على تمويل من أي نوع ولأي غرض كان، والحاصلين على تمويل من المؤسسات الأعضاء في الشبكة للفترة ما بين 1 كانون ثاني 2002 وحتى 31 كانون أول 2006، وبلغ حجم المجتمع المبحوث 56,460 مقترضة ومقترض يمثلون 40% من إجمالي المقترضين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعليه تم سحب العينة باستخدام العينة الطبقيّة العشوائية. حجم العينة المسحوب بلغ 489 مقترض ومقترضة.

وبينت النتائج الأساسية للدراسة وجود على أن التمويل الصغير والمتناهي الصغر من مؤسسات الإقراض الصغير ومتناهي الصغر، يؤثر وبشكل مباشر وإيجابي على حياة المقترضين، حيث تبين النتائج وجود أثر إيجابي للإقراض الصغير سواء على المشروع أو على المستوى الاجتماعي والاقتصادي لأسرة أصحاب المشاريع، وبينت النتائج أن مؤسسات التمويل تعمل وفقاً للسمات العامة للإقراض المتناهي الصغر المتعارف عليها عالمياً.

دراسة الصفدي (2008) بعنوان " منهجية الإقراض بضمان المجموعة دراسة حالة برامج الإقراض بضمان المجموعة والادخار في قطاع غزة.

وهدفت الدراسة إلى التعرف على منهجية الإقراض بضمان المجموعة وكيفية عمله في مؤسستين من مؤسسات الإقراض بضمان المجموعة وهما فاتن وأصالة، ووضحت عناصر الإقراض بضمان المجموعة ومدى تطبيقه في مؤسسات الإقراض واعتمدت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي، واشتملت عينة الدراسة على 20% من مقترضات مؤسسة فاتن و20% من مقترضات مؤسسة أصالة، وبلغت عينة الدراسة 267 مقترضة، وتم جمع البيانات باستخدام أداة الاستبانة التي تم توزيعها على المقترضات.

وكان اهم نتائج الدراسة بوجود معرفة قوية بين أعضاء المجموعة قبل الاشتراك بالقرض، ولكن عند تشكيل المجموعات تقوم المؤسسة بتشكيل المجموعات بنفسها دون ترك الخيار للمقترضات بتشكيل المجموعة، ووجدت الدراسة بان عضوات المجموعة تقوم بالفعل بالضغط على العضوة التي لا تقوم بالسداد، وأظهرت كذلك بان المقترضات يعرفن بشكل واضح بانهن مسؤولات عن سداد قرض زميلتهن في حال تخلفها عن الدفع، وتمثلت حوافز السداد من قبل المؤسسة بالحصول على قرض فردي مستقبلا، وكذلك حافز زيادة حجم القرض الذي يعتبر من اهم الحوافز للمقترضات حيث يعتبر المقترضات أن هه الزيادة مهمة جدا لاحتياج مشروعهن المالي، ووجدت الدراسة أن المقترضات لا يرغبن بالاستمرار مع المقترضات اللواتي لا يلتزمن بالسداد، وكذلك وجدت أن المقترضات يرغبن بالحصول على قروض فرديه اكثر من الحصول على قروض مع مجموعة وذلك للحصول على الاستقلالية في الحصول على القرض وسداده.

دراسة العاجز (2008): بعنوان " مدى تطبيق ركائز إدارة الجودة الشاملة وتأثيرها على الأداء المالي في مؤسسات الإقراض النسائية في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق ركائز إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات الإقراض النسائية العاملة في قطاع غزة، وركزت الدراسة على العميل واحتياجات العاملين، والاحتياجات الإدارية والتكنولوجية للمنافسة وتأثيرها على الأداء المؤسسي.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما استخدمت أسلوب المسح الشامل لكافة الأفراد العاملين بمؤسسات الإقراض النسائية وعددهم 109 شخص، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها تطبيق مؤسسات الإقراض النسائية العاملة في قطاع غزة ركائز إدارة الجودة الشاملة بشكل إيجابي وبدرجات متفاوتة فقد كان اعلى مستوى تطبيق التركيز على الاحتياجات الإدارية والتكنولوجيا للمنافسة يليه التركيز على العميل وثمة تحسين العمليات والتركيز

على تلبية احتياجات العاملين، وبينت الدراسة أن هناك صعوبة في بعض الإجراءات للحصول على القرض من وجهة نظر المقترضين.

دراسة اوبيتوم للدراسات والأبحاث (2009) بعنوان " تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للقروض المتناهية الصغر على المرأة الفلسطينية" هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للقروض المتناهية الصغر على المرأة الفلسطينية حيث غطت جوانب متعددة تتعلق بالتمكين الاقتصادي والاجتماعي، ومدى مساهمتها في إخراج العائلة من حالة الفقر، ودور المرأة في صنع القرار وعلاقات القوى في عائلتها و محيطها الاجتماعي، وتقييم أنماط المشاريع من ناحية الفشل و النجاح، والدروس المستفادة واستعراض قصص النجاح، إضافة إلى تحليل المشاكل التي تحول دون تطوير مشاريع المرأة، و تمكينها.

واعتمدت الدراسة منهجية التقييم السريع بالمشاركة باستخدام المؤشرات التي تم اشتقاقها من الإطار المفاهيمي، وتم استخدام أداة الاستبانة والمقابلة لجمع المعلومات، وتكون مجتمع الدراسة من 10 مؤسسات إقراض صغير عاملة في الضفة الغربية فقط، وتم اختيار عينة عشوائية بلغت 304 امرأة مقترضة من مختلف المؤسسات ومختلف القطاعات، وأجريت 103 مقابلة مع مؤسسات إقراض وعاملات ميدانيات لمؤسسات الإقراض.

وكانت أهم نتائج الدراسة أن القروض المتناهية الصغر وصلت للنساء الفقيرات من الأسر الفقيرة وهؤلاء لديهن موارد متدنية وفرص محدودة، واستطاعت إتاحة الفرص أمامهن لتطوير وضعهن الاقتصادي، بالرغم من محددات الوصول التي تم مناقشتها، بالإضافة إلى أن التدعيم الذاتي والتطوير المعرفي والقدرات، أدى إلى تحسين مهارات الاتصال والتواصل للمقترضات مع المحيط، كما تبين أن للتمكين الاقتصادي وللتدعيم اثر على تطور مقدرة النساء على اتخاذ القرارات، والقيام عمليا باتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية والصحية داخل الأسرة، كما تبين أن للإقراض أثرا في تخفيف العنف الأسري الممارس على النساء (النفسي والجسدي)، وتبين من خلال الدراسة أن مؤسسات الإقراض تفرض أسعار فائدة بنسبة مرتفعة وضمانات لا تناسب الفئات الفقيرة في المجتمع.

دراسة شتيوي (2001): بعنوان " تقييم الأثار الاقتصادية والاجتماعية لقروض برنامجي الأسر المنتجة وصناديق الائتمان المنفذين من قبل وزارة التنمية الاجتماعية في الأردن" هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم الأثار الاقتصادية والاجتماعية للقروض التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية من خلال برنامج الأسر المنتجة وبرنامج صناديق الائتمان، وتقييم نجاح أو فشل تلك المشروعات في تحقيق الأهداف المرجوة منها وبشكل أكثر دقة فقد تم تقييم اثر المشاريع على دخل المنتفعين منها،

وعلى توليد العمالة، وعلى مستوى المعيشة للأسرة بشكل عام، كما تم تقييم المنتفعين للشروط الخاصة بالقروض فيما يتعلق بحجم القرض، وفترة السماح، ونسبة الفائدة، والقسط الشهري للقرض، وطريقة السداد، وقد تم تقييم المنتفعين لإجراءات منح القروض، واستقصاء طريقة معرفة المنتفعين عن البرنامج، والمشاكل والصعوبات التي تواجه المنتفعين في إدارة المشاريع، وإعطاء الحلول المقترحة لمشاكل المنتفعين من وجهة نظرهم، استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بالعينة في جمع البيانات، وأجريت الدراسة على مجتمع الدراسة المكون من 1663 أسرة مقترضة، وتم اختيار عينة من 281 مشروعاً من برنامج الأسر المنتجة و100 مشروعاً لصناديق الائتمان من مختلف المحافظات.

وكانت أهم النتائج للدراسة أن هناك تباين واضح في خصائص المقترضين حسب نوع البرنامج، حيث تغلب نسبة الذكور في مشاريع برنامج الأسر المنتجة كما أن معظمهم من ذوي الأعمار الكبيرة وتتميز مستوياتهم العلمية بالانخفاض، أما بخصوص حجم اسر المقترضين بان السمة الغالبة هي كبر حجم أسرهم وانخفاض عدد النشطين اقتصادياً، كما تبين النتائج أن أكثر من نصفهم من المتعطلين والمتقاعدين، كما أظهرت النتائج ارتفاع عدد ربات البيوت من الإناث في هذا البرنامج، كما أن مستوى دخلهم يتسم بالانخفاض الشديد قبل الاقتراض، أما بخصوص برنامج صناديق الائتمان وتشير النتائج إلى ارتفاع عدد الإناث، وتقل بنسبة 40% أعمارهن عن 34 عام.

2.9.2 الدراسات الأجنبية

دراسة عبد العزيز (2010): بعنوان " **discussing and evaluating the role of the Agricultural Bank of Sudan in the area of microfinance** " هدفت هذه الدراسة إلى تقييم دور البنك الزراعي السوداني في مجال الإقراض الصغير وأثره على المقترضين من الجانب الاجتماعي والاقتصادي، ودراسة أدبيات قطاع الإقراض الصغير ومكوناته، بالإضافة إلى استعراض التجارب العالمية والإقليمية ومقارنتها مع التجربة المحلية للإقراض الصغير.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت على أداة الاستبانة لجمع البيانات من عينة عشوائية مكونة من 90 مقترض من مجتمع الدراسة البالغ 4775 مقترضاً في البنك الزراعي السوداني.

وكانت أهم النتائج للدراسة أن التمويل الذي يقدمه البنك الزراعي السوداني له أثر إيجابي على حياة المقترضين من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وبينت الدراسة بعدم وجود الوعي الكامل لسياسات وبرامج الإقراض الصغير المقدمة من البنك الزراعي السوداني، واتضح أن الفئات المستفيدة من البنك

الزراعي هي ليست بالفئات الفقيرة بل هم من محدودي الدخل أو ليس لديهم دخل ثابت، بالإضافة إلى أن هناك صعوبة في الإجراءات للحصول على القرض.

دراسة Planet Finance (2008) : بعنوان " National impact Survey of microfinance

in Egypt" هدفت هذه الدراسة إلى مساعدة الشركاء في التمويل الصغير في مصر على الاضطلاع بتوسيع نطاق خدمات التمويل بشكل مستدام وفعال في هذا القطاع بما يضمن قيام التمويل الصغير في مصر برسائله الاجتماعية في الجوانب المتعلقة بتخفيف حدة الفقر والتنمية الاقتصادية والتمكين، وركزت الدراسة على التقييم الكمي للمدى الذي وصلت اليه المشاركة في برامج التمويل متناهي الصغر من حيث خلق اثر إيجابي على تنمية المشاريع الصغيرة ومكافحة الفقر، وأجريت هذه الدراسة باستخدام منهجية تتبناها مؤسسة بلانت فاينانس وهي منهجية الأثر-المعرفة-السوق وهي بمثابة برنامج للتدريب والبحث الإجرائي يستخدم الأساليب الكمية والكيفية لتحديد خصائص العميل وبحث الطلب بالسوق وتقييم الأثر، أما مجتمع الدراسة فبلغ 900 الف مقترض من عملاء مؤسسات التمويل في مصر وتم اختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائية تكونت من 2470 شخص.

وجاءت اهم النتائج أن هناك اثر إيجابي على تنمية هذه المشروعات، من حيث الأثر على مستوى معيشة الأفراد تبين الدراسة أن 76% من المقترضين اثر التمويل الصغير عليهم بشكل إيجابي واحداث لهم شعور بالاستقلال الذاتي، ولاحظ اكثر من نصف المبحوثين بتغير إيجابي في نوعية وكمية الغذاء، وتبين أن مؤسسات الإقراض الصغير لا تستطيع أن تحقق الاستدامة المالية وهي بذلك لا تستهدف الفقراء كمقترضين من أجل تجنب أي تعثر مالي لديها الذي يؤثر بشكل سلبي على جودة المحفظة للمؤسسة، وان التمويل الصغير لا يستطيع أن يصل إلى اشد الفقراء المنتشرين في العالم، وتبين أن اهم الأسباب للمقترضين المتعثره مشاريعهم تعود لأسباب ارتفاع أسعار الفائدة والتي لا تتناسب مع حجم القرض، مما يجبر الفقراء على سداد الدفعات للقرض ولو كان ذلك على حساب عائد المشروع الذي لا يحقق الأرباح العالية، وتبين كذلك أن التمويل الصغير لا يحقق انتشار واسع لكي يشمل المناطق المهمشة والفقيرة في العالم، ويعود السبب في ذلك إلى قلة الإمكانيات المادية لمؤسسات الإقراض.

دراسة Mourji (2000) : Impact Study of the Zakoura Microcredit Program

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر برنامج الإقراض الذي تقدمه مؤسسة زاكورة على حياة المقترضات، ومعرفة متطلبات المشاركات ومدى رضاهن عن البرامج المقدمة من المؤسسة، بالإضافة إلى معرفة أسباب مغادرة المقترضات للبرنامج.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وكان مجتمع الدراسة 34 ألف مقترضة من مؤسسة زاكورة، وتم اختيار عينة عشوائية من 190 مقترضة نشطة، و108 صاحبة مشروع جديد، و199 مقترضة غادرة البرنامج.

وكانت اهم النتائج للدراسة من حيث التأثير على المشروع كان هناك أثراً إيجابياً تمثل في زيادة الأرباح وراس المال العام وزيادة الأصول، أما التأثير على مستوى الأسرة فقد زاد مستوى دخل الأسرة وهناك تحسن في مستوى نظام معيشة الأسرة، ومن حيث الرضا أبدت المقترضات درجة عالية من الرضا عن البرامج المقدمة من المؤسسة، وكانت اهم أسباب الخروج من البرامج بالنسبة للمقترضات فتمثلت بصغر حجم القروض والتكلفة المرتفعة للقروض.

دراسة Chen, Snodgrass (1999) : "An Assessment of the Impact of SEWA Bank"

In India" حيث هدفت هذه الدراسة إلى تقييم اثر القروض المقدم من sewa bank للمقترضات على المشروع وكذلك حياتهم الأسرية، بالإضافة إلى مدى رضا المقترضات على البرامج المقدمة، واعتمدت هذه الدراسة منهجية المشاركة (PRA) واستخدمت الدراسة أداة المقابلة والاستبانة لجمع المعلومات أما مجتمع الدراسة فبلغ 55 الف مقترض حصلوا على قروض من sewa bank وتم اختيار عينة عشوائية تكونت من 900 مقترض من مختلف القطاعات في sewa bank.

وكانت أهم نتائج هذه الدراسة على مستوى الأسرة أن 40% من المقترضات يعيشن تحت خط الفقر، وبعد القرض أصبح لديهم القدرة على إجراء تحسين مستمر على المنزل، وان المقترضات المتعلمات لديهن القدرة على الاستمرار بالمشروع أكثر من غير المتعلمات، أما على مستوى المشروع فتبين أن المقترضات التي تفرغ وقتها لمشروعها الخاص يحصلن على نسبة دخل اعلى من اللواتي يعملن بالمشروع كوسيلة دخل ثانية، ويملكن نسبة عالية من الأصول الثابتة في المشروع، وعلى مستوى الثقة بالنفس لم تستطع المؤشرات التي تقيس الثقة بالنفس إثبات تحسن المقترضة على المستوى الشخصي.

Impact of microfinance on living standards, empowerment and poverty alleviation of poor people: A case study on microfinance in the Chittagong district of Bangladesh.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفية مبدأ عمل الإقراض الصغير باستخدام منهجية الإقراض، بالإضافة إلى قياس تأثير التمويل الصغير على الفئات المستهدفة من حيث الدخل والادخار الخ والتخفيف من مستويات الفقر بين الفئات المستهدفة في بنغلاديش، وذلك عن طريق توفير التمويل الازم لإنشاء مشاريع اقتصادية للفقراء وتوفير المتابعة والرقابة الدائمة على جميع مراحل عمل المشروع، واستخدمت الدراسة المنهج لوصفي التحليلي وتم استخدام عينة عشوائية حجمها 109 مقترضاً من كافة القرى في شيتاغونغ في بنغلادش، وبينت الدراسة بان معظم المقترضين هم من النساء ومعظمهم من المستوى التعليمي (ابتدائي فما دون)، كما بينت بأن المشاريع التي أنشأها الفقراء ساهمت في زيادة دخلهم وزيادة قدرتهم على ادخار مبلغ مالي للاستخدام الطارئ وعند الحاجة، بالإضافة إلى أن برامج التمويل الصغير ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتمكين الفقراء اقتصادياً واجتماعياً وتساعد الفقراء في زيادة ثقتهم بأنفسهم وقدراتهم، وأظهرت الدراسة بأن التمويل الصغير ساهم في توفير فرصة عمل لأكثر من فرد في الأسرة.

3.9.2 التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال مراجعة الدراسات السابقة التي تضمنتها الدراسة أعلاه، يتضح أن توفر البيانات والمعلومات تعتبر من متطلبات قياس دور مؤسسات الإقراض الصغير في التمكين الاقتصادي والاجتماعي، وتحليل الدراسات السابقة وتصنيفها يشار بوضوح إلى أهمية دراسة الإقراض الصغير، ففي الدراسات السابقة وخاصة المحلية والعربية تناولت جوانب جزئية في قطاع التمويل الصغير، سواءً حول الاطار القانوني الناظم للقطاع أو واقع قطاع التمويل في فلسطين أو حتى مقترحات لتحسين الأداء في قطاع التمويل، وذلك تحت عناوين لموضوعات ذات علاقة بدور مؤسسات الإقراض الصغير في التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمقترضين أو أخرى تقترب منها، مثل دور التمويل الصغير في تنمية المشاريع الصغيرة، منهجية الإقراض في مؤسسات الإقراض، ويتضح من ذلك أن هذه الدراسات تختلف عن جميع الدراسات السابقة من حيث مشكلة الدراسة والأهداف والأسئلة وأهمية الدراسة، كما تختلف في اختيار العينة وحجم العينة، كما يمكن لهذه الدراسة أن تساعد مؤسسات الإقراض الصغير على تحقيق نموذج مؤسسي وعلى أسس علمية في مجال الإقراض الصغير.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

يشتمل هذا الفصل على وصف للخطوات والإجراءات المتبعة من قبل الباحث في تحديد مجتمع الدراسة وعينتها، بالإضافة إلى التحقق من صدق الأداة وثباتها، إلى جانب تحديد أداة الدراسة، وكذلك وصف متغيرات الدراسة والطرق الإحصائية المتبعة في تحليل نتائج وبيانات تلك الدراسة.

1.3 منهجية الدراسة

استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم الرجوع إلى الأدبيات السابقة حول الموضوع لتوضيح الخلفية النظرية للدراسة، كما سيتم الاستناد إلى أداة المقابلة من خلال الاطلاع على وجهة نظر مجموعة من المختصين بالإقراض، وبالاستناد إلى الأدب السابق والدراسات السابقة تم تصميم استبانة استهدفت جمع البيانات المتعلقة بالموضوع للتعرف على وجهة نظر الفئات المستفيدة حول دور مؤسسة الإقراض الصغير "أكاد" في التمكين الاقتصادي والاجتماعي، حيث قام الباحث بتوزيع استبانة على العينة المجتمعية للوصول إلى أهداف الدراسة، وذلك ليتم تحليل النتائج باستخدام برامج التحليل الإحصائية (SPSS)، إضافة إلى مراجعة الأدبيات والتقارير ذات العلاقة بالموضوع، كما تم استشارة الكادر الوظيفي للشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير شراكة ومؤسسة أكاد في جمع المعلومات عن طريق المقابلة مع مدير مؤسسة أكاد ومؤسسة شراكة، وتم استخدام الملاحظة من خلال الزيارات الميدانية لبعض الفئات المستهدفة من المقترضين ومؤسسات الإقراض الصغير العاملة في فلسطين.

2.3 مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في الفئات التي تلقت قروضاً من مؤسسة الإقراض الصغير "أكاد" في محافظات الضفة الغربية (جنين، رام الله، الخليل) خلال الفترة من عام 2013 وحتى عام 2016 ويبلغ عددهم 3,063 مستفيد، وقامت الدراسة على اختيار عينة عشوائية طبقية تتكون من 120 مقترضاً من المستفيدين من قروض مؤسسة الإقراض الصغير "أكاد" خلال الفترة 2013-2016، حيث تم استخدام أربع مستويات للطبقات لضمان أن لدينا مجموعة متجانسة وفعالة، وتم سحب العينة بالاعتماد على الطبقات التالية:

- الطبقة الأولى: المحافظة (جنين، رام الله، الخليل).
- الطبقة الثانية: مكان السكن (قرية، مخيم، مدينة).
- الطبقة الثالثة: الجنس (نكر، أنثى).
- الطبقة الرابعة: القطاعات (تجاري، زراعي، صناعة وتعددين، قروض استهلاكية).

3.3 وصف عينة الدراسة

تم اختيار عينة عشوائية طبقية تتكون من 120 مقترضاً من المستفيدين من قروض مؤسسة الإقراض الصغير "أكاد" خلال الفترة 2013-2016، حيث تم مراعاة توزيع العينة بشكل يتناسب وفئات المستفيدين ومناطق تواجدهم والقطاعات التي تغطيها هذه القروض في محافظات الضفة الغربية التالية (جنين، رام الله، الخليل)، كونها تغطي المناطق الشمالية والجنوبية والوسطى للضفة الغربية.

جدول رقم 1.3 توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها

المتغير	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية %
موقع المقترض	جنين	60	50%
	رام الله والبيرة	20	16%
	الخليل	40	34%
القطاعات	القطاع التجاري	48	40%
	القطاع الزراعي	42	36%
	قطاع الصناعة والتعددين	7	5%
	قطاع القروض الاستهلاكية	23	19%
الجنس	ذكر	51	42.5%
	أنثى	69	57.5%
المجموع		120	100%

جدول رقم 2.3 توزيع عينة الدراسة لمدينة جنين حسب متغيراتها

المتغير	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية %
موقع المقترض	قرية	45	75%
	مدينة	11	19.1%
	مخيم	4	5.9%
الجنس	ذكر	18	28%
	أنثى	42	72%
القطاعات (الإناث)	قطاع تجاري	17	39%
	قطاع زراعي	20	45%
	قطاع صناعة وتعددين	1	5%
	قطاع قروض استهلاكية وشخصية	4	11%
القطاعات (ذكور)	قطاع تجاري	9	50%
	قطاع زراعي	5	33%
	قطاع صناعة وتعددين	2	9%
	قطاع قروض استهلاكية وشخصية	2	8%
المجموع		60	100%

جدول رقم 3.3 توزيع عينة الدراسة لمدينة رام الله حسب متغيراتها

المتغير	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية %
موقع المقترض	قرية	15	75%
	مدينة	4	19.1%
	مخيم	1	5.9%
الجنس	ذكر	8	40%
	أنثى	12	60%
القطاعات (الإناث)	قطاع تجاري	5	43%
	قطاع زراعي	2	12%
	قطاع صناعة وتعددين	1	6%
	قطاع قروض استهلاكية وشخصية	4	39%
القطاعات (ذكور)	قطاع تجاري	3	41%
	قطاع زراعي	1	10%
	قطاع صناعة وتعددين	1	6%
	قطاع قروض استهلاكية وشخصية	3	43%
المجموع		20	100%

جدول رقم 4.3 توزيع عينة الدراسة لمدينة الخليل حسب متغيراتها

المتغير	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية %
موقع المقترض	قرية	33	81%
	مدينة	5	14%
	مخيم	2	5%
الجنس	ذكر	25	62%
	أنثى	15	38%
القطاعات (الإناث)	قطاع تجاري	4	28%
	قطاع زراعي	6	38%
	قطاع صناعة وتعددين	1	7%
	قطاع قروض استهلاكية وشخصية	4	27%
القطاعات (ذكور)	قطاع تجاري	10	38%
	قطاع زراعي	8	32%
	قطاع صناعة وتعددين	1	3%
	قطاع قروض استهلاكية وشخصية	6	25%
المجموع		40	100%

4.3 أداة الدراسة

تم اعتماد الاستبانة كأحد أدوات البحث وهي مجموعة من الأسئلة، والهدف من ذلك جمع المعلومات من الأشخاص موضع البحث، حيث أن الاستبانات تكون مصممة من أجل التحليل الإحصائي للإجابات، وتكون هذه الاستبانات لها إجابات قياسية محددة بشكل يجعل من السهل تجميع البيانات وتنظيمها، وقد قام الباحث ببناء الاستبانة وتطويرها كأداة لجمع المعلومات من خلال مراجعة الأدب النظري المتعلق بموضوع الدراسة، وقام الباحث بمراجعة الأبحاث والدراسات والكتب التي بحثت في دور مؤسسات الإقراض في تمكين الفئات المستهدفة اقتصادياً واجتماعياً، وقد تكونت أداة الدراسة من جزئين كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم 5.3 يوضح المحاور الرئيسية للجزء الأول من استبانة الدراسة

الرقم	المحور	عدد الأسئلة
1	ويحتوي على البيانات الأولية الخاصة بالمقترض الذي يقوم بتعبئة الاستبانة الشخصية، وهي: النوع الاجتماعي (الجنس)، الفئة العمرية التي ينتمي إليها (العمر)، التحصيل العلمي للمقترض، ومكان السكن (قرية، مدينة، مخيم)، وعدد أفراد الأسرة، بالإضافة إلى معرفة متوسط الدخل للمقترض قبل الحصول على القرض وبعده.	9
2	وهدفت هذه الأسئلة إلى التعرف على طبيعة القرض من حيث حجم القرض ونوعه وتاريخ الحصول عليه وما هي الأسباب التي اخذ لأجلها القرض، كذلك معرفة طبيعة المشروع من حيث مكانه، وملكيته، وهل ساهم في تشغيل عمال جدد، وكيفية التسويق لمنتجات المشروع.	16

جدول رقم 6.3 يوضح المحاور الرئيسية للجزء الثاني من استبانة الدراسة

الرقم	المحور	عدد الأسئلة
1	وهدفت هذه الأسئلة إلى التعرف على أثر سياسة مؤسسات الإقراض على المقترضين وما هو تقييم المقترضين لمؤسسة الإقراض التي منحتهم القرض، وهل ساعدت تلك السياسات في تشجيعهم والمساهمة في نجاح مشاريعهم، ومعرفة مدى رضا المقترضين عن حجم القرض ونسبة الفائدة وفترة السداد، والضمانات المطلوب، والخدمات التي تقدمها تلك المؤسسات.	14
2	وهدفت هذه الأسئلة إلى تقييم أثر القروض على الجانب الاقتصادي للمقترضين.	17

15	حيث هدفت هذه الأسئلة إلى تقييم أثر القروض على الجانب الاجتماعي للمقترضين.	3
17	وهدفت هذه الأسئلة إلى معرفة الأسباب التي تحول دون تمكين المقترضين اقتصاديا واجتماعيا.	4
9	وهدفت هذه الأسئلة إلى الخروج بمقترحات تساهم في تمكين المقترضين اقتصاديا واجتماعيا.	5

وقد تكون سلم الاستجابات على الجزء الثاني من خمس درجات حسب سلم ليكرت، وهي:

أوافق بشدة: حيث تدل على أن المقترض وجد أكثر مما كان يتوقع في موضوع البحث. ورمز إليها بالتحليل الإحصائي إلى الرقم 5.

أوافق: تشير إلى أن المقترض وجد ما كان يتوقع، ورمز إليها إحصائيا بالرقم 4.

محايد: لم يجاب المقترض على السؤال إما لعدم معرفته، أو لتحيد لأسباب خاصة، أو لعدم مطابقة السؤال لوضعه. ورمز إليها إحصائيا بالرقم 3.

أعارض بشدة: وهنا يعطي المقترض اقل مما كان يتوقعه، ويرمز إليها إحصائيا بالرقم 2.

أعارض بشدة: تشير إلى أن المقترض وجد اقل بكثير مما كان يتوقعه في موضوع البحث، ويشار إليها إحصائيا بالرقم 1. (سلم ليكرت).

5.3 صدق الأداة

قام الباحث بعرض أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين المختصين، حيث بلغ عددهم (5) محكمين، مرفق أسماءهم في ملحق رقم (3.3)، حيث طلب من المحكمين تحكيم الاستبانة وصياغة فقراتها، ومدى مناسبتها للمجال الذي وضعت له، إما بالموافقة على الفقرات أو تعديل صياغتها أو حذفها لعدم أهميتها، وقد رأى المحكمون بضرورة الإبقاء على بعض الفقرات، وحذف أخرى وردت

مضامينها في فقرات أخرى، وفصل بعض الفقرات إلى فقرتين، ولقد تم الأخذ برأي الأغلبية في عملية التحكيم، وقد كان لملاحظات المحكمين دور كبير في تحسين هذه الاستبانة، ويكون قد تحقق الصدق للاستبانة، حيث أصبحت أداة الدراسة في صورتها النهائية ملحق رقم (2.3).

6.3 ثبات الأداة

قام الباحث بالتحقق من ثبات الأداة من خلال توزيعها على عينة مصغرة من 8 أفراد، وتم احتساب معامل (Cronbach's Alpha) لفحص الاتساق الداخلي للفقرات وبلغت قيمته (90.8%) وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بثبات يفي بأغراضها، وأصبحت جاهزة ليتم توزيعها على كامل عينة الدراسة.

7.3 تصحيح الأداة

لقد تم اعتماد التوزيع التالي في عملية تصحيح فقرات أداة الدراسة واستخراج النتائج وفقا لتدرج ليكارت الخماسية.

معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة
1	2	3	4	5

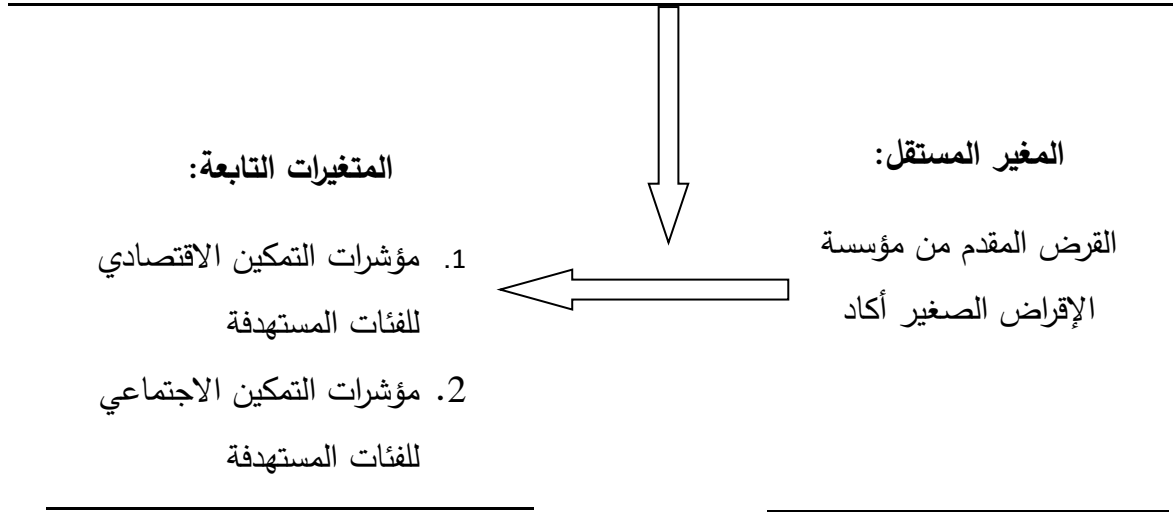
مفتاح التصحيح

الدرجة	النسبة المئوية	الوسط الحسابي
مرتفعة	70% فما فوق	3.5 فما فوق
متوسطة	من 50% - 70%	3.5-2.5
منخفضة	اقل من 50%	اقل من 2.5

8.3 متغيرات الدراسة:

تشتمل هذه الدراسة المتغيرات التالية:

المتغيرات الضابطة: الجنس، العمر، المستوى التعليمي، مكان السكن، الدخل الشهري قبل القرض.



9.3 المعالجات الإحصائية

تمت المعالجة الإحصائية باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (spss) حيث تم بعد إدخالها إلى جهاز الحاسب الآلي:

- استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبانة.
- استخراج النسب المئوية لأفراد عينة الدراسة حسب متغيرات البحث.
- تم استخدام اختبار (Mann-Whitney) واختبار (Kruskal-Wallis) بالإضافة إلى اختبار (ت) لمتوسط عينة واحدة (One Sample T Test) لمعرفة الفرق بين متوسطات الفقرة والمتوسط الحيادي 3، وكذلك اختبار التحليل الأحادي وذلك لفحص الفرضيات المتعلقة بمتغيرات الدراسة.

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

يتناول الفصل عرضاً لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال الإجابة على أسئلة الدراسة واستعراض أبرز نتائج الاستبانة التي والتي تم التوصل إليها، لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من استبانة الدراسة للحصول على نتائج الدراسة التي سيتم عرضها وتحليلها في هذا الفصل.

1.4 الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق خصائص المقترضين

جدول 1.4 توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

متغير الجنس	عدد	النسبة المئوية %
نكر	50	41.7
أنثى	70	58.3
المجموع	120	100.0

يتضح من الجدول رقم (1.4) أن الأغلبية من الفئات المستهدفة هي من النساء مما يدل على مدى اهتمام مؤسسات الإقراض بدور المرأة في المجتمع وإيماناً بقدرتها على إدارة المشاريع، ويدل كذلك على مدى تطبيق تلك المؤسسات لرسالتها الاجتماعية بالوصول إلى أشد الفقراء دون تمييز بين الرجل والمرأة.

جدول 2.4: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير مكان السكن

متغير مكان السكن	العدد	النسبة المئوية
قرية	93	77.5%
مدينة	20	16.7%
مخيم	7	5.8%
المجموع	120	100.0

يظهر في الجدول رقم (2.4) أن 77.5% من المبحوثين هم سكان مناطق ريفية (قرى) وهذا يدل على أن مؤسسة أكاد تستهدف المناطق الريف المهمشة وهذا يتفق مع رؤيتها وأهدافها التي تسعى لتحقيقها، أما المخيمات فكانت النسبة 5.8% من العينة وهذه النسبة قليلة جدا مما يستدعي القيام بخطوات عملية جادة من قبل مؤسسة أكاد لاستهداف المخيمات كونها من المناطق التي ترتفع فيها نسب الفقر والبطالة، ومن خلال المقابلات التي أجراها الباحث مع مؤسسات الإقراض تبين عدم وجود أي فرع أو مكتب إقراض لتلك المؤسسات في المخيمات الفلسطينية باستثناء فرع واحد لمؤسسة فاتن في مخيم الجلزون في مدينة رام الله.

جدول رقم 3.4: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر والتحصيل العلمي والحالة الاجتماعية.

متغير عدد أفراد الأسرة	النسبة المئوية	متغير الحالة الاجتماعية	النسبة المئوية	متغير التحصيل العلمي	النسبة المئوية	متغير العمر	النسبة المئوية
لا يوجد	23.3	أعزب/عزباء	14.2%	ثانوي فأقل	54.2	أقل من 30 سنة	30.0
من 1 - 3	47.6	متزوج/ة	79.1%	دبلوم	14.1	سنة 30 - 39	37.5
من 4 - 7	20.8	أرمل/ة	2.5%	بكالوريوس	30.0	سنة 40 - 49	22.5
7 فأكثر	8.3	مطلق/ة	4.2%	دراسات عليا	1.7	50 فأكثر	10.0
المجموع	100.0	المجموع	100.0	المجموع	100.0	المجموع	100.0

ومن حيث التركيبة العمرية، فإن الجدول رقم (3.4) يوضح أن أقل نسبة هي الفئة العمرية (أكثر من 50 سنة) وكانت نسبتها 10% ويعزى ذلك إلى كون تلك وبحكم العمر المتقدم فإن قدرتها محدودة على متابعة المشاريع وإدارتها، ومن الملاحظ هنا أن مؤسسة الإقراض الصغير أكاد تستهدف كل الفئات العمرية.

ويظهر الجدول النسبة الأكبر من المبحوثين هم من الحاصلين على أقل من ثانوي، ويعزى ذلك إلى كون تلك الفئة الأقل حظاً في الحصول على فرص العمل في السوق الفلسطيني كونها لا تحمل مؤهلات علمية، أما النسبة الأقل فهي حملة الشهادات العليا فكانت 1.7%، ومن خلال مقابلة الباحث اتضح أنهم حصلوا على القرض بغرض سداد دين واعتبروا أن تلك القروض المقدمة من مؤسسات

الإقراض لا تكفي لتلبية تطلعاتهم وإمكانياتهم العلمية، ومن هنا نلاحظ أن مؤسسة الإقراض الصغير أكاد تطورت وأصبحت تتناسب حتى الفئات التي لها نصيب في التعليم.

أما الحالة الاجتماعية فيشير الجدول أن النسبة العظمى من العينة المبحوثة هم من المتزوجين ويعزى ذلك من وجهة نظر الباحث إلى سعي تلك الفئات إلى تحسين ظروفها المعيشية نظراً لزيادة الالتزامات المادية المترتبة عليهم بعد الزواج.

وأما من حيث عدد أفراد الأسرة فإن 8.3% ينتمون لعائلات تتكون من أكثر من 7 أفراد وتعد هذه النسبة قليلة، ومن المفترض أن تكون الأسر الأكبر حجماً أكثر إقبالا على القروض كونها تحتاج إلى دخل شهري اعلى من غيرها، مما يتوجب على مؤسسات الإقراض أن تسعى جاهدة للوصول إلى تلك الفئات.

ووفقاً لإجابات المبحوثين فإن 70% من عينة الدراسة لديهم دخل آخر وهو ما يشير إلى أن معظم القروض تأتي لتحسين الدخل وليس كمصدر دخل آخر.

جدول رقم 4.4: يبين متوسط الدخل الشهري قبل وبعد الحصول على القرض.

متوسط الدخل الشهري	قبل الحصول على القرض	النسبة المئوية قبل الحصول على القرض	بعد الحصول على القرض	النسبة المئوية بعد الحصول على القرض
اقل من 1500	12	10.1	3	2.5
1500 – 2000	39	32.8	17	14.2%
2001 – 2500	37	30.3	46	38.4%
2501 – 4000	21	17.6	39	32.5%
4000 فأكثر	9	7.6	14	11.6%
لا يوجد	2	0.02	1	0.8
المجموع	120	100.0	120	100.0

وفقاً للجدول رقم (4.4) ومن خلال إجابات المبحوثين على استبانة الدراسة فإن ما يقرب 42.9% صرحوا أن دخلهم الشهري اقل من (2293 شيقل) ووفقاً لجهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني فإن هذه

الأسر تعيش تحت خط الفقر، ويعزى ارتفاع هذه النسبة كون المتقدمين للقروض الصغيرة من الفئات المحتاجة لتحسين وضعهم المعيشي من خلال تنفيذ مشاريع خاصة بهم ترتقي بمستوياتهم المعيشية، وهنا نلاحظ أن مؤسسة أكاد تستهدف الفقراء وهذا ينسجم مع رؤيتها ورسالتها في المجتمع.

2.4 الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق خصائص القرض والمشروع

جدول رقم 5.4: يبين النشاط الاقتصادي للمشروع وخدمات يرغب المقترضين في الحصول عليها من مؤسسات الإقراض أكاد

النسبة	النشاط الاقتصادي للمشروع	النسبة	خدمات يرغب المقترضين للمشاريع الإنتاجية في الحصول عليها من مؤسسات الإقراض
42.5%	تجاري	23.7	تدريب
37.5%	زراعي	39.5	تسويق
7.5%	تصنيع وإنتاج	35.5	لا اربغ بالحصول
12.5%	استهلاكي شخصي	1.3	غير ذلك
100.0	المجموع	100.0	المجموع

ومن خلال الجدول (5.4) يتضح أن مؤسسة أكاد للإقراض الصغير تقوم بتقديم قروض متنوعة (تجاري، زراعي، تصنيع وإنتاج، واستهلاكي) وهذا يحسب لمؤسسة أكاد اهتمامها بتلبية الرغبات المختلف للمقترضين، ويعزو الباحث النسبة القليلة لقطاع التصنيع والإنتاج إلى التكلفة العالية التي تحتاجها هذه المشاريع، مما يجعل من الصعب تغطية نفقات مثل هذه التدخلات من قبل مؤسسات الإقراض باستثناء المشاريع الصغيرة مثل الخياطة والتطريز وغيرها من المشاريع الصغيرة.

أما الخدمات التي يرغب المقترضين في الحصول عليها فقد أشار 39.5% من المبحوثين برغبتهم في الحصول على مساعدات تفيدهم في تسويق منتجاتهم، ويعزى ذلك إلى الضعف الذي تعانيه الأسواق الفلسطينية، وصرح 23.7% منهم برغبتهم في الحصول على تدريب قبل البدء بتنفيذ مشروعهم ليتمكنوا من أدارته بالشكل الصحيح، وهذا يدل على وعي المقترضين لضرورة حصولهم على تدريب مسبق بكيفية إدارة مشاريعهم الخاصة، كما أشار 35.5% منهم بعدم رغبتهم بالحصول على أي خدمة

ويعزى ذلك إما إلى المعرفة المسبقة من المقترضين بعدم وجود خدمات أخرى تقدمها مؤسسة أكاد أو لوجود الخبرة المسبقة لديهم بالمشروع المراد تنفيذه.

جدول رقم 6.4: يبين طرق تسويق المنتجات للمشاريع الإنتاجية وعدد العاملين في المشروع.

عدد العاملين في المشروع	النسبة	طرق تسويق المنتجات للمشاريع	النسبة
عامل واحد (صاحب المشروع)	61.9	السوق المحلية	97.4
عاملين	28.9	تصدير إلى الأسواق الخارجية	1.3
من 3-5 عمال	9.2	لا يوجد مبيعات	1.3
المجموع	100.0	المجموع	100.0

وفقاً للجدول رقم (6.4) فإن 1.3% من المبحوثين يقوموا بتصدير منتجاتهم إلى الأسواق الخارجية وتعزى هذه النسبة القليلة إلى كون المنافسة في الأسواق العالمية تعد صعبة للغاية.

ومن حيث التشغيل، فصرح 61.8% من المبحوثين أصحاب المشاريع الإنتاجية أن القرض ساهم في تشغيل عامل واحد (صاحب المشروع)، ويعزى ذلك كون المشاريع التي يتم إنشائها هي صغيرة وبالتالي عدم قدرتها على تشغيل أكثر من عامل، ويمكن القول إن الأغلبية من المشاريع تعتمد على العمالة البيئية ويكون العاملين فيها هم من أفراد العائلة.

جدول رقم 7.4: يبين وجود الخبرة السابقة للمبحوثين، والوضع القانوني للمشروع وديمومته.

المتغير	نعم	لا
وجود الخبرة السابقة	81.6%	18.4%
تسجيل المشروع	34.2%	65.8%
هل المشروع ما زال قائماً	72.4	27.6%

وفقاً للجدول رقم (7.4) فقد أشار 18.4% من المبحوثين بعدم امتلاكهم خبرة مسبقة في مجال المشروع، ومن المفروض هنا أن تقوم مؤسسة أكاد بدراسة إمكانيات المقترضين والتأكد من توفر الخبرة الكافية لديهم قبل منحهم القروض نظراً لأهمية الخبرة بنجاح أو فشل المشروع.

ويوضح الجدول أن 65.8% من المشاريع غير مسجلة رسمياً لدى أية جهة ويعزى ذلك من وجهة نظر المبحوثين إلى أن مشاريعهم صغير بطبيعة الحال وان عملية تسجيلها يتطلب منهم التزامات مالية وضرائب للدولة، وكذلك الوقت لتنفيذ تلك الإجراءات، ويتطلب ذلك من مؤسسة أكاد أن تنتهج سياسات تجبر من خلالها المقترضين على تسجيل مشاريعهم وذلك بتذليل العقبات أمامهم.

أما من حيث الاستمرارية للمشروع فقد صرح 27.6% من المبحوثين أن مشاريعهم لم تعد قائمة ويعزى ذلك لعدة أسباب من وجهة نظر المبحوثين أبرزها عدم القدرة على سداد أقساط القرض، وسوء الإدارة للمشروع، عدم الخبرة السابقة بالمشروع، إنفاق راس مال المشروع على متطلبات الحياة المختلف، حالات طارئة، عدم القدرة على تسويق المنتجات، الخ).

جدول رقم 8.4: يبين نوع القروض التي حصل عليها المبحوثين.

النسبة	التكرار	نوع القروض التي حصل عليها المبحوثين
68.3	82	عادي (ربوي)
30.8	37	إسلامي
.80	1	غير ذلك
100.0	120	المجموع

يتضح من خلال السابق إلى أن التنوع في القروض من قبل مؤسسة أكاد إيجابيا كونها تلبي الرغبات المختلفة للمقترضين، وبحسب دراسة (غانم، 2010) فإن غالبية المقترضين يرغبون بتفعيل نظام الإقراض الإسلامي وأن تستخدم مؤسسات الإقراض الأدوات الإسلامية في معاملاتها مما ينعكس إيجابيا على نمو قطاع الإقراض الصغير في فلسطين.

جدول رقم 9.4: يبين قيمة القروض التي حصل عليها المبحوثين.

النسبة	التكرار	قيمة القروض التي حصل عليها المبحوثين
87.4	105	1000 – 5000
12.6	15	5001 – 10000
100.0	120	المجموع

حيث يوضح الجدول السابق أن 87.4% حصلوا على قروض من 1000 إلى 5000 دولار وهذه النسبة الكبيرة تعكس صغر حجم القروض المقدمة من قبل مؤسسات الإقراض أكاد، حيث يرى 39% من المبحوثين أن حجم القرض غير كافي ليتمكنهم من إنشاء المشاريع التي تلبى رغباتهم.

وتبين من خلال الدراسة أن 75% من المبحوثين حصولهم على القروض من أجل إنشاء مشاريع جديدة أو تطوير مشاريعهم القائم، وبعد حصولهم على القرض تبين من خلال المقابلات التي أجراها الباحث مع المقترضين أن 7.5% منهم استخدم القرض لأغراض استهلاكية.

3.4 تحليل فقرات الاستبانة

1.3.4 تحليل فقرات محور "أثر القرض على الجانب الاقتصادي للمقترضين"

جدول رقم 10.4: يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء المبحوثين حول تقييم أثر القرض على الجانب الاقتصادي مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة النسب المئوية
1.	ساهم القرض في زيادة قدرتك على اتخاذ القرارات المتعلقة بالمشروع	3.97	1.07	79.5	مرتفعة
2.	ساهم عائد المشروع في رفع قدرتك الشرائية لأساسيات الحياة	3.93	1.04	78.7	مرتفعة
3.	ساهم القرض في تطوير مهارتك في التعامل مع الأمور المالية والمحاسبية	3.84	1.22	76.8	مرتفعة
4.	ساهم القرض في تطوير مهارات الإدارية في المشروع	3.75	1.21	75.0	مرتفعة
5.	ساهم القرض في توفير السيولة النقدية لمواجهة الظروف الطارئة في الحياة اليومية	3.68	1.17	73.7	مرتفعة
6.	ساعد القرض في رفع قدرة المشروع على تحسين السيولة النقدية	3.68	1.17	73.7	مرتفعة
7.	ساهم القرض في تحسين رأس المال التشغيلي (النفقات اليومية المطلوبة لاستمرارية المشروع)	3.59	1.10	71.7	مرتفعة
8.	أثر القرض على رأس مال المشروع (الإنشاءات، المعدات، الأدوات،	3.55	1.16	71.1	مرتفعة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة النسب المئوية
	التجهيزات) بشكل إيجابي				
9.	ساهم عائد المشروع في تحسين القدرة على سداد القرض	3.45	1.20	69.1	متوسطة
10.	ساهم القرض في زيادة الدخل الشهري	3.37	1.47	67.4	متوسطة
11.	ساهم القرض في انتظام دخلك الشهري	3.18	1.53	63.7	متوسطة
12.	ساهم القرض في زيادة كمية الإنتاج	3.12	1.24	62.4	متوسطة
13.	ساعد القرض في رفع القدرة التنافسية للمشروع في السوق	2.75	1.28	54.9	متوسطة
14.	ساهم القرض في تشغيل عمال جدد	2.67	1.27	53.4	متوسطة
15.	ساهم القرض في إدخال أصناف جديدة وخدمات جديدة للمشروع	2.65	1.25	53.1	متوسطة
16.	ساهم القرض في زيادة الفرص للوصول إلى أسواق جديدة	2.47	1.27	49.5	منخفضة
17.	ساهم القرض في توفير النقد للاستثمار في مصادر دخل أخرى	2.47	1.60	49.5	منخفضة
	المتوسط الحسابي لجميع الفقرات	3.27	0.93	65.4	متوسطة

يعتبر الجانب الاقتصادي من اهم الركائز التي تقيس أثر القروض على المقترضين ومدى تأثيرها في تحسين أحوالهم المعيشية ولدراسة أثر القروض على تحسين الجانب الاقتصادي للمقترضين تم الارتكاز على عدد من المؤشرات الرئيسية منها: حجم رأس المال المشروع، رأس المال التشغيلي، والدخل الشهري، والسيولة النقدية، والتشغيل، إضافة إلى مجموعة من المؤشرات التي يمكن على أساسها تحليل الأثر.

ومن خلال ملاحظة قيم المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لفقرات محور أثر القرض على الجانب الاقتصادي للمقترضين من وجهة نظر المقترضين الواردة في الجدول رقم (10.4) يتضح ما يلي:

1. تراوحت المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لمحور أثر القرض على الجانب الاقتصادي للمقترضين من وجهة نظر المقترضين ما بين (2.47_3.97)، وبلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال العام لإجابات المبحوثين 3.27 مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة (المحايدة) وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرات.

2. جاءت المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين مرتفعة للفقرات من (1_8) والتي تقيم أثر القرض على الجانب الاقتصادي للمقترضين من حيث (القدرة على اتخاذ القرار، القدرة الشرائية لأساسيات الحياة، تطور المهارات المالية والإدارية، توفر السيولة النقدية، تحسين رأس المال التشغيلي، ورأس مال المشروع).

ويظهر من ذلك أن هناك تقييماً إيجابياً من المقترضين لهذه الفقرات، وقد حازت الفقرة زيادة قدرتك على اتخاذ القرارات المتعلقة بالمشروع على أعلى المتوسطات الحسابية وقد يكون السبب وراء ذلك إلى تولد شعور المسؤولية لدى المقترضين كونهم أصبحوا أصحاب مشاريع ويتحملون مسؤولية قراراتهم التي من شأنها أن تنجح أو تفشل المشروع وهذا ما لا يتنافى مع الطبيعة البشرية حين يقع عليها المسؤولية فيتولد لديها القدرة على اتخاذ القرارات، وكانت الفقرات المتعلقة بتطوير المهارات الإدارية والمالية مرتفعة أيضاً بسبب المعرفة والخبرة التي تشكلت لديهم من خلال مباشرتهم بتنفيذ مشاريعهم، وهذا يؤكد على ضرورة أن تقوم مؤسسة أكاد بالاهتمام بتطوير مقترضيها ليواكبوا أحدث الطرق الإدارية والمالية المتبعة عالمياً ومحلياً لضمان نجاح مشاريعهم وإدارتها بأحدث الطرق.

ومن حيث السيولة النقدية فقد صرح 73.7% من المبحوثين والذين اقترضوا من أجل إنشاء مشروع أكدوا أن القرض ساهم في توفيرات نقدية لمواجهة ظروف طارئة في حياتهم اليومية، ويعزى ذلك كون المشروع الناجح بطبيعة الحال يدر الأرباح للمقترض مما يزيد قدرتهم الشرائية لأساسيات الحياة وتوفر السيولة النقدية لديهم، وصرح غالبية المبحوثين أن حجم السيولة المتوفرة لديهم والقدرة الشرائية لأساسيات الحياة لم تكن كبيرة بالحد الكافي للوصول للرفاهية، ويعزى ذلك لصغر مشاريعهم بطبيعة الحال، ويرى الباحث أن توفر السيولة النقدية لا يدل بالضرورة على نجاح المشروع فتوفر السيولة النقدية يبدأ بمجرد بداية الإنتاج وتسويق المنتجات، وهي ليست أرباح، وهنا يتوجب على مؤسسة أكاد

من خلال التوعية والإرشاد لمقترضيها أن ترشدهم لكيفية التعامل مع السيولة النقدية لما له أهميته في إفشال أو تعثر المشروع.

أما بخصوص تحسين رأس المال التشغيلي وكذلك رأس مال المشروع فصرح أفراد العينة بان هناك أثر إيجابي، وتبين من الدراسة أن المقترضين الحاصلين على قرض من فئة 5001-10,000 دولار وبلغت نسبتهم 12% من المبحوثين قد صرحوا جميعاً ودون استثناء بالأثر الإيجابي، وان الذين صرحوا بعدم زيادة رأس المال التشغيلي ورأس المال للمشروع هم من الفئات التي تلقت قروض من 1000 دولار إلى 5000 دولار بتحسن رأس المال للمشروع، ومن خلال المقابلة التي أجراها الباحث مع المقترضين صرح المبحوثين بان تلك الزيادة لم تكن كبيرة لصغر حجم القرض الممنوح وهذا يعد عائقاً لتطوير مشاريعهم وتوسعتها، مما يتوجب على مؤسسة أكاد أن تمنح قروض بحجم أكبر وذلك حسب دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع المقدم وان لا تتظر في زيادة عدد المقترضين من خلال القروض الصغيرة بقدر النظر في مدى نجاح وفعالية القروض الكبيرة لما لها أثر كبير على الاقتصاد الفلسطيني ككل.

وجاءت المتوسطات الحسابية متوسطة للفقرات من (9_15) والتي تقيم أثر القرض على الجانب الاقتصادي من حيث (تحسن القدرة على سداد القرض، زيادة الدخل وانتظامه، كمية الإنتاج، تشغيل عمل جدد، القدرة التنافسية في السوق، إدخال أصناف جديدة، والوصول إلى أسواق جديدة).

ويظهر من ذلك أن هناك أثر بنسبة متوسطة وليست كبيرة على تلك المؤشرات، حيث صرح 69.1% المبحوثين الذين حصلوا على قروض لإنشاء مشاريع أو تطوير مشاريع قائمة أن عائد المشروع ساهم في تسديد أقساط القروض، ومن خلال المقابلة التي أجراها الباحث أفاد 29.9% منهم انهم قاموا بالاستدانة من آخرين لتسديد القرض الأول و2% قاموا بأخذ قرض آخر لسداد القرض الأول، وصرح 80% من المتعثرين في تسديد الأقساط من عائد المشروع أن السبب الأساسي للمشكلة يرجع إلى أن عائد المشروع لا يكفي لسداده القرض وصرح 20% منهم انهم لم يتمكنوا من سداد القرض لتعرض الأسرة لازمة مالية طارئة، أو لأسباب خارجة عن إرادتهم، ويرى الباحث أن المطلوب هنا من مؤسسة أكاد أن تقوم بإعادة النظر بفترة السماح الممنوح للمقترض وكذلك تمديد الفترة الزمنية لجدول الدفعات حتى تمكن المقترضين من الإيفاء بالتزاماتهم.

أما مؤشر الدخل الشهري للمقترضين فقد صرح 67.4% من أن القرض أحدث زيادة في الدخل الشهري لديهم بينما أشار 32.6% بان القرض لم يحدث أي زيادة في دخلهم الشهري، ويرى الباحث

أن غالبية المقترضين الذين لم يحدث زيادة في دخلهم الشهري أو انتظام في دخلهم الشهري هم من المقترضين الذين لا يملكون مصادر دخل أخرى حيث صرح 70% من عينة الدراسة انهم يملكون مصادر دخل أخرى، وصرح 62.4% من المقترضين أن هناك زيادة كمية الإنتاج ولكن بنسب محدودة ويعزى ذلك من وجهة نظر المبحوثين إلى صغر حجم القرض الممنوح لهم والذي يحد من قدرتهم على زيادة كمية الإنتاج.

أما المؤشرات التي تتحدث عن تشغيل عمال جدد وإدخال أصناف جديد فقد صرح 53.4% منهم أن القرض ساهم في تشغيل عمال جدد (غير صاحب المشروع) وصرح المبحوثين أن معظم العمال الجدد هم من أفراد العائلة مع العلم أن 62% منهم قد تمكنوا من تشغيل عامل واحد فقط و28.8% منهم تمكنوا من تشغيل عاملين، 9.2% منهم تمكنوا من تشغيل 3 عمال فاكتر وتعزى هذه النسبة القليلة إلى صغر المشاريع وبالتالي عدم قدرتها على تشغيل عمال جدد، وصرح 53.1% منهم عن تمكنهم من إدخال أصناف جديدة للمشروع وهي كذلك نسبة قليلة ويعود السبب وراء ذلك إلى صغر حجم المشروع والقرض الذي يحول دون تمكينهم من زيادة رأس المال وبالتالي زيادة كمية الإنتاج وتشغيل عمال جدد، يرى الباحث وبناء على تلك النتائج أن تقوم مؤسسة أكاد بمنح قروض أكبر وإعطاء أهمية أكبر لقروض قطاع الصناعة والتعدين حتى تمكن المقترضين من توسيع مشاريعهم والذي ينتج عنه زيادة في كمية الإنتاج وتشغيل أعداد أكبر من العمال، وهذا له انعكاسات إيجابية على نمو الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام.

وحصلت الفقرتين (16،17) على أدنى المتوسطات الحسابية وهي منخفضة، والتي تتحدث عن إمكانية الوصول لأسواق جديد وتوفير النقد للاستثمار في مصادر دخل أخرى حيث صرح 49.5% منهم عن عدم قدرتهم على الوصول لأسواق جديد وتوفير النقد للاستثمار في مصادر دخل أخرى، ويرى الباحث أن القروض المقدمة من مؤسسة أكاد صغيرة بطبيعة الحال ولا ترتقي لمستوى إيصال المقترض لا سواق جديدة والاستثمار في مصادر دخل أخرى وهذا يدل على أن مردود المشاريع الخاص فيهم قليل ولا تمكنهم من فتح استثمارات أخرى بل تكفي من نجحت مشاريعهم لتلبية احتياجاتهم الأساسية فقط.

ومن خلال تحليل المؤشرات الاقتصادية لإجابات المبحوثين يرى الباحث أن هناك أثر إيجابي بنسب متوسط على الجوانب الاقتصادية للمقترضين من مؤسسة أكاد، وان مؤسسة أكاد بإمكانها رفع هذه النسبة وذلك من خلال منح المقترضين قروض بمبالغ مالية أكبر كون القروض المقدمة من مؤسسة

أكاد صغيرة جدا حيث صرح 87.4% من عينة الدراسة حصولهم على قروض تتراوح ما بين (5000_1000) دولار أمريكي وهي لا تكفي لإنشاء مشاريع تلبي احتياجات المقترضين نظراً للتكاف المرتفعة للمواد الأساسية للإنشاء المشروع.

ومما سبق يتضح أن هذه النتائج تتفق مع هذه الدراسات السابقة بوجود أثر إيجابي على الجوانب الاقتصادية للمقترضين ولكن بنسب متفاوتة، (الدماع، 2010)، (جامعة بيرزيت، مؤسسة فاتن، 2014)، (الشايب، 2010)، (الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير، 2009)، (شتيوي، 2001)، (عبد العزيز، 2010)، (planet finance، 2008)، (Mourji، 2000)، (Rahman, kahn، 2007).

وان اهم ما يلاحظه الباحث من خلال المقابلات التي أجراها مع المقترضين أن 30% من عينة الدراسة لا يعتمدون على مصادر دخل أخرى حيث صرح 20% منهم بعدم وجود زيادة في الدخل الشهري، وهذا يدل على أن القروض المقدمة من مؤسسة أكاد يكون لها أثر إيجابي على زيادة الدخل الشهري للمقترضين الذين يملكون مصادر دخل أخرى، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن المقترضين الذين يعتمدون على مصادر دخل أخرى يملكون دخل يمكنهم من تغطية النفقات الأساسية من خلاله والاعتماد بشكل اقل على عائد المشروع وبذلك يمكنهم تطوير مشاريعهم وتوسعتها لضمان نجاحها، وهنا يتوجب على مؤسسة أكاد أن تقوم بالاهتمام أكثر بمتابعة مشاريع الفئات التي لا تملك دخل شهري والتي تكون في الغالب مهمشة جداً وان تسعى للوصول إليها وهذا يتطابق مع الرسالة الاجتماعية التي تحملها المؤسسة وهي تمكين الفئات المهمشة.

2.3.4 تحليل فقرات محور "أثر القرض على الجانب الاجتماعي للمقترضين"

تختلف أهداف مؤسسات الإقراض الصغير في فلسطين فمنها من يستهدف قطاع محدد مثل (الزراعة، الإسكان، الخدمات) ومنها من يعمل في كافة القطاعات، وفي مجال الفئات المستهدفة (الشباب، المرأة، الريف، أو المجتمع الفلسطيني بشكل عام) وما يميز هذه المؤسسات هو التقائها في مجموعة من الأهداف الجوهرية وأهمها:

1. تمكين فئاتها المستهدفة من الوصول إلى مصادر التمويل لتفعيل مشاركتها التنموية والخروج من دائرة الفقر التي يعيشها.
2. تمكين الفئات المستهدفة من تطوير وضعهم الاجتماعي وظروفهم المعيشية.
3. بناء قدرات وتنمية الفئات المستهدفة

جدول رقم 11.4: يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء المبحوثين حول تقييم أثر القرض على الجانب الاجتماعي مرتبة ترتيباً تنازلياً

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة النسب المئوية
1.	ساهم القرض بشكل إيجابي في استقلاليتك واعتمادك على نفسك	3.91	1.22	78.2	مرتفعة
2.	ساهم عائد المشروع في تغطية النفقات التعليمية لأفراد الأسرة (تسديد الأقساط المدرسية، شراء القرطاسية والحقائب المدرسية، شراء الزي المدرسي)	3.82	0.99	76.3	مرتفعة
3.	ساهم عاد المشروع في توفير ثمن علاجات وأدوية لك أو ل احد أفراد أسرتك	3.70	1.13	73.9	مرتفعة
4.	ساهم عائد المشروع في زيادة قدرتك على تغطية النفقات الصحية والعلاج	3.61	1.10	72.1	مرتفعة
5.	عند حاجتك للعلاج تتوجه إلى طبيب خاص	3.55	1.20	70.9	مرتفعة
6.	ساهم عائد المشروع في عدم تسرب أحد الأطفال من المدرسة وذلك هدف العمل ومساندة الأسرة	3.54	1.01	70.8	مرتفعة
7.	ساهم عائد المشروع في توفير أنواع طعام ومأكولات لم تكن قادرا على توفيرها سابقا	3.54	1.11	70.8	مرتفعة
8.	ساهم عائد المشروع في زيادة قدرتك على الوفاء بالالتزامات الشهرية (تسديد فواتير) مثل (فاتورة مياه، فاتورة كهرباء)	3.52	1.31	70.4	مرتفعة
9.	ساهم عائد المشروع بإتاحة الفرصة للأسرة للمشاركة في المناسبات الاجتماعية ومجاملة الآخرين	3.49	1.14	69.7	متوسطة
10.	ساهم القرض في امتلاك تأمين صحي	2.88	1.29	57.6	متوسطة
11.	ساهم عائد المشروع بإتاحة الفرصة للأسرة للخروج بنزهات أو رحلات ترفيهية	2.84	1.33	56.8	متوسطة
12.	ساهم عائد المشروع في توفير الأقساط الجامعية ل احد أفراد الأسرة	2.76	1.27	55.3	متوسطة
13.	ساهم عائد المشروع في توفير أو استبدال أجهزة كهربائية أو أثاث منزلي مثل (تلفاز، ثلاجة، غسالة، طقم كنب، غرفة نوم)	2.74	1.42	54.7	متوسطة

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة النسب المئوية
14	ساهم عائد المشروع في إجراء صيانة أو إضافات على السكن	2.44	1.37	48.8	منخفضة
15	ساهم عائد المشروع في انتقال الأسرة إلى مكان سكن أفضل	2.12	1.14	42.4	منخفضة
	المتوسط الحسابي لجميع الفقرات: أثر القرض على الجانب الاجتماعي للمقترضين	3.23	0.85	64.6	متوسطة

ومن خلال ملاحظة قيم المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لفقرات محور أثر القرض على الجانب الاجتماعي للمقترضين من وجهة نظر المقترضين الواردة في الجدول رقم (11.4) يتضح ما يلي:

1. تراوحت المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لمحور أثر القرض على الجانب الاجتماعي للمقترضين من وجهة نظر المقترضين ما بين (2.12_3.91)، وبلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال العام لإجابات المبحوثين 3.23 مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة (المحايدة) وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرات.

2. جاءت المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين مرتفعة لفقرات من (1_8) والتي تقيم أثر القرض على الجانب الاجتماعي للمقترضين من حيث (الاستقلالية والاعتماد على النفس، تغطية النفقات التعليمية للمرحلة الأساسية، توفير ثمن العلاج والنفقات الصحية، الوفاء بالالتزامات الشهرية، توفير أنواع جديدة من الطعام).

ويظهر من ذلك أن هناك تقيماً إيجابياً من المقترضين لهذه الفقرات، وقد حازت فقرة ساهم القرض بشكل إيجابي في استقلاليته واعتماده على نفسه قد حازت على أعلى المتوسطات الحسابية، ويعود لذلك لتولد الشعور بالمسؤولية عند المقترضين مما يجعلهم أكثر اعتماداً على أنفسهم حتى يتمكنوا من إنجاح مشاريعهم، وساهم القرض بشكل إيجابي عند 76.3% من المقترضين في تغطية النفقات التعليمية لأفراد الأسرة في المرحلة الأساسية وذلك نظراً للتكاليف المنخفضة لتلك المرحلة على عكس النفقات التعليمية في المرحلة الجامعية حيث صرح 55.3% منهم فقط بمساهم المشروع بتغطية الأقساط الجامعة وذلك نظراً لتكلفتها المرتفعة، أما بخصوص المساهمة في تغطية النفقات الصحية من

ثمن للأدوية والعلاج لأفراد الأسرة فكانت مرتفعة ويعود ذلك لسببين من وجهة نظر الباحث أما لحصول أفراد العينة على تأمين للعلاج كون 52% من أفراد العينة موظفين حكوميين وقطاع خاص وغير ذلك مما يوفر عليهم التأمين تغطية تلك النفقات، والسبب الأخر هو التكلفة الغير مرتفعة للعلاج والأدوية في فلسطين وبالتالي يتمكن المقترضين من تغطية تلك النفقات من عائد المشروع.

وساهم كذلك عائد المشروع بنسبة مرتفعة بزيادة القدرة لدى المقترضين بتسديد الالتزامات الشهرية المترتبة عليهم من كهرباء، وماء، وطعام، ويرى الباحث أن كل ما سبق يعتبر احتياجات أساسية للحياة ويمكن لمشروع صغير أن يساهم بتغطية تلك النفقات أو يساعد في تغطيتها نظراً لتكلفتها المنخفضة مقارنة بعائد المشروع في حال نجاحه.

وجاءت المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين متوسطة للفقرات من (9_13) والتي تقيم أثر القرض على الجانب الاجتماعي للمقترضين من حيث (المشاركة في المناسبات الاجتماعية، الخروج برحلات ترفيهية، توفير الأقساط الجامعية، شراء أثاث منزلي وأجهزة كهربائية).

وكانت إجابات المبحوثين على تلك المؤشرات الاجتماعية بنسب متوسط من حيث تأثير القرض على تلك المؤشرات، ويعود السبب وراء ذلك من وجهة نظر الباحث إلى وجود أولويات في الإنفاق لدى المقترضين نظراً للعائد القليل التي تحققه المشاريع الصغيرة تبدأ بالإنفاق على الاحتياجات الأساسية والتي كانت إجابتهم عليها في الفقرات من (1_8) مرتفعة ومن ثمة الإنفاق على المتطلبات الأقل أهمية، وتعد المؤشرات الاجتماعية في الفقرات من (9_13) مكلفة مادياً وتحتاج إلى دخل أعلى من الدخل الذي توفره المشاريع الصغيرة لتبليتها وبالتالي كانت إجابة المبحوثين عليها متوسطة أي أن عائد المشروع لم يحدث أثر كبير في تغطية تلك النفقات نظراً لارتفاع تكلفتها.

أما في مجال السكن فقد حصلت الفقرتين (15,14) على أدنى المتوسطات الحسابية وهي نسبة منخفضة حيث أشار 57.6% من المبحوثين بأن عائد المشروع لم يساهم في انتقال الأسرة إلى مكان سكن أفضل، وأشار كذلك 51.2% من المبحوثين بعدم مساهمة عائد المشروع في إجراء صيانة أو إضافات على السكن ويعود السبب وراء ذلك إلى أن الإضافات على السكن والانتقال إلى سكن آخر تكون تكلفتها مرتفعة نسبياً وإن عائد المشروع الصغير لا يستطيع تغطية تلك النفقات خصوصاً أن المقترضين ينفقون عائد المشروع على متطلبات الحياة الأساسية وبالتالي تقل قدرتهم مما تبقى لديهم من تغطية النفقات الكبيرة.

ومما سبق يتضح أن هذه النتائج تتفق مع هذه الدراسات السابقة التي أشارت جميعها إلى وجود أثر إيجابي على المقترضين من الجوانب الاجتماعية ولكن بنسب متفاوتة، (جامعة بيرزيت، مؤسسة فاتن، 2014)، (الشايب، 2010)، (الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير، 2009)، (شتيوي، 2001)، (عبد العزيز، 2010)، (palnet finance، 2008)، (Mourji، 2000)، (Rahman, kahn، 2007).

ويرى الباحث أن القروض الصغيرة المقدمة من مؤسسة أكاد تساهم بشكل إيجابي بتغطية تلك النفقات التي تعتبر منخفضة التكاليف مقارنة مع كماليات الحياة والتي أصبحت شبه أساسية في مجتمعنا الفلسطيني مثل شراء (منزل، سيارة، قطعة ارض، أثاث منزلي، وغير ذلك) حيث لم يرتقي عائد المشروع للمساهم في تغطية تلك النفقات، وبطبيعة الحال لا ننكر دور مؤسسة أكاد والقروض المقدمة من قبلها لان الهدف الأساسي للإقراض الصغير عالميا هو تمكين الفئات المهمشة تحسين المستوى المعيشي لديها وتغطية النفقات الأساسية لمتطلبات الحياة وليس تحقيق الرفاهية كما يعتقد البعض.

ومن هنا لا بد من قيام مؤسسة أكاد بمنح مبالغ أكبر للمقترضين حتى يمكنوا من إنشاء مشاريع صغيرة أكبر وبالتالي تحقق كمية إنتاج أكبر وعائد اعلى من المشروع والمتابعة الدورية لمراحل تأسيس وتشغيل المشروع لان ذلك سيمكن المقترضين من تغطية النفقات على كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في حال نجاح مشاريعهم.

3.3.4 تحليل فقرات محور "الإجراءات والشروط الخاصة للحصول على القروض من قبل المؤسسة"

جدول رقم 12.4: يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء المبحوثين حول أثر سياسة مؤسسات الإقراض على المقترضين مرتبة ترتيباً تنازلياً.

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة النسب المئوية
1.	يتمتع موظفي الإقراض بقدرات فنية ومهنية عالية	4.48	0.74	89.7	مرتفعة
2.	تقوم مؤسسة الإقراض بإعلامك بخدماتها وسياسة الإقراض لديها قبل التعاقد	4.47	0.71	89.5	مرتفعة
3.	فترة تقديم الطلب للقروض والحصول عليه تعد سريعة	4.30	0.89	86.1	مرتفعة
4.	وجود فترة السماح (المهلة الممنوحة للبدء بتسديد الأقساط) يؤدي إلى سهولة سداد القرض	3.92	1.03	78.5	مرتفعة
5.	يعتبر جدول الدفعات مريح ومناسب	3.87	0.94	77.5	مرتفعة
6.	تقوم مؤسسة الإقراض بدراسة مشروعك وتقييمه من قبل منح القرض	3.83	1.16	76.5	مرتفعة
7.	فترة السداد التي تقدمها المؤسسة فترة كافية لحجم ونوعية المشاريع الصغيرة	3.73	1.09	74.6	مرتفعة
8.	هناك سهولة في الإجراءات التي تتبعها المؤسسة للحصول على القرض	3.69	1.33	73.8	مرتفعة
9.	يعتبر مبلغ القرض الممنوح قريب من المبلغ الذي طلبته	3.42	1.53	68.3	متوسطة
10.	يعتبر حجم القرض ملائم	3.05	1.48	61.0	متوسطة
11.	تعتبر الضمانات المطلوبة من مؤسسة الإقراض سهلة ومتاحة	3.05	1.37	61.0	متوسطة
12.	تقوم مؤسسة الإقراض بمتابعة مشروعك بعد منح القرض	3.02	1.42	60.3	متوسطة
13.	تعد نسبة الفائدة على القرض ملائمة	2.24	1.42	44.8	منخفضة
14.	تقوم المؤسسة بتقديم برامج تدريبية قبل البدء بالمشروع	1.90	0.96	38.0	منخفضة
	المتوسط الحسابي لجميع فقرات: أثر سياسة مؤسسات الإقراض على المقترضين	3.50	0.65	70.0	متوسطة

ومن خلال ملاحظة قيم المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لفقرات محور تقييم أثر سياسة مؤسسات الإقراض على المقترضين من وجهة نظر المقترضين الواردة في الجدول رقم (12.4) يتضح ما يلي:

1. تراوحت المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لمحور أثر سياسة مؤسسات الإقراض على المقترضين من وجهة نظر المقترضين ما بين (1.90-4.48)، وبلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال العام لإجابات المبحوثين 3.50 مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة (المحايدة) وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرات.

2. جاءت المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين مرتفعة لفقرات من (1_8) والتي تقيم الإجراءات والشروط الخاصة بالقروض المقدمة من مؤسسة أكاد ومدى رضا المقترضين عن تلك الإجراءات من حيث (القدرات الفنية والمهنية التي يتمتع بها الموظفين، وسهولة الإجراءات للحصول على القرض، وفترة الحصول على القرض، وفترة السماح، وجدول الدفعات، ودراسة المشروع قبل الحصول على القرض، وفترة السداد).

ويظهر من ذلك أن هناك تقييماً إيجابياً من المقترضين للإجراءات التي تتبعها مؤسسة الإقراض أكاد من أجل الحصول على القرض، ويمكن أن يعود ذلك بسبب وجود المنافسة بين مؤسسات الإقراض العاملة في فلسطين والتي تسعى لاستقطاب أكبر عدد ممكن من المقترضين وذلك من خلال تسهيل الإجراءات اللازمة للحصول على القرض، ومن خلال ملاحظة الباحث لإجابات المبحوثين على الفقرة (6) "تقوم مؤسسة الإقراض بدراسة مشروعك وتقييمه من قبل منح القرض" تبين أن النسبة إحصائياً مرتفعة ولكن على أرض الواقع هي منخفضة، حيث أكد المقترضين خلال المقابلات التي أجراها الباحث أن المؤسسة تقوم بدراسة سطحية للمشروع ودون التحقق من إمكانيات الشخص المقترض وقدرته على إدارة المشروع وإنجاحه، ويتطلب ذلك من المؤسسة أن تدرس كافة المشاريع المقدمة من المقترضين بعمق وإن تتحقق من مدى توفر الخبرة والقدرة على إدارة المشروع عند المقترض وذلك لضمان نجاحهم وعدم تعثرهم، ومن وجهة نظر الباحث فإن الدراسة الحقيقية للمشاريع تضمن من خلاله مؤسسة أكاد نجاح مشاريع مقترضيه وأن تتبع سياسة رفض المشاريع أو قبولها بناء على دراسة الجدوى الاقتصادية وهذا بالمقابل يتطلب عدد موظفين أكثر وبالتالي يترتب على المؤسسة تكاليف وعبء مالي كبير.

وهذه النتائج تتفق مع هذه الدراسات التي أشارت إلى رضى المقترضين عن الإجراءات والسياسات التي تتبعها مؤسسات الإقراض، (أبو زينة، 2010)، (جامعة بيرزيت، مؤسسة فاتن، 2014)، (العاجز، 2008).

أما الفقرات من (9_12) فكانت المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين عليها متوسطة، والتي تقيم مدى رضا المقترضين عن (حجم القرض، والضمانات المطلوب للحصول على القرض، وهل هناك متابعة للمشروع بعد الحصول على القرض من المؤسسة، وهل كان حجم القرض قريب من الذي طلبه).

ويتضح من ذلك أن 39% من المبحوثين اعتبروا أن هناك صعوبة بالضمانات المطلوبة من مؤسسة الإقراض الصغير أكاد وهذا يتعارض مع المبادئ التي نشأ من أجلها الإقراض الصغير عالمياً ورسالة مؤسسة أكاد وهي الوصول لأشد الفقراء والمهمشين الذين لا يملكون الضمانات للحصول على القرض، ويتطلب ذلك من مؤسسة الإقراض أكاد أن تقوم بإعادة النظر بالضمانات التي تطلبها من المقترضين وأن تقوم بتخفيفها وذلك للسماح لأكثر شريحة من الفئات المهمشة للحصول على القرض، ويعزو الباحث قيام مؤسسة أكاد بفرض الضمانات كون قطاع الإقراض الصغير فيه الكثير من المخاطر وأن تلك الضمانات هي اقل ما يمكن طلبه من المقترضين للوفاء بالتزاماتهم وبمقارنتها بسياسة البنوك المصرفية فهي معقده جدا بالنسبة لما يتم طلبه من مؤسسات الإقراض.

وأشار كذلك 39% من المبحوثين أن حجم القرض غير ملائم ويعزو الباحث ذلك إلى أن مؤسسات الإقراض تسعى لاستقطاب أكبر عدد من العملاء وأن سياسة منح القروض بحجم كبير سيحد من استقطاب أعداد كبيرة من العملاء نظراً لإمكانياتها المادية المحدودة في تغطية قروض ذات مبالغ كبيرة وبالتالي ستقل قدرتها على منح أعداد أكثر من المقترضين مما يقلل من أرباحها وإمكانيتها على تغطية نفقاتها التشغيلية، ويرى الباحث أن استمرار مؤسسات الإقراض بهذه السياسة سيحد من نمو قطاع الصناعة والإنتاج والذي يعد القطاع الأهم لنمو الاقتصاد الفلسطيني وتخفيف نسب البطالة، حيث بلغت نسبة الحاصلين على قروض لأغراض الصناعة والإنتاج 7.5% من المقترضين وهذا يتطلب من مؤسسة الإقراض أكاد أعاد النظر في هذا القطاع والعمل على رفع تلك النسبة وذلك من خلال زياد حجم القروض المقدمة.

وأفاد 39.7% من المقترضين أن مؤسسات الإقراض لا تقوم بمتابعة مشاريعهم بعد الحصول على القرض، ويرى الباحث أن متابعة المشاريع للمقترضين من أهم العوامل التي تساعد على نجاح

المشروع فمعرفة المؤسسة بالمراحل التي يمر بها المشروع تعد ضرورية جدا لإجراء أي تدخل من قبل المؤسسة قيد يفيد في استمراره نتيجة أي خطأ بسيط قد يقوم به المقترض ويؤدي إلى فشل المشروع.

وهذه النتائج تتفق مع هذه الدراسات التي أشارت إلى صعوبة توفير الضمانات المطلوبة من مؤسسات الإقراض وان حجم القرض المقدم لها لا يكفي لإنشاء المشاريع التي يتطلع المقترض لإنشائها، (العاجز، 2008)، (عبد العزيز، 2010)، (planet finance، 2008)، (Mourji، 2000)

أما الفترتين (13،14) فكانت المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين عليها منخفضة حيث تقيم مدى رضى المقترضين عن أسعار الفائدة وهل حصل المقترضين على تدريب مسبق من قبل مؤسسة أكاد، حيث أشار 55.2% من المبحوثين عن عدم رضاهم عن أسعار الفائدة واعتبروها كبيرة جداً وعائقاً أما نجاح مشاريعهم وتعثرهم في سداد القروض، ويرى الباحث أن الشكوى من الرسوم والفوائد تزداد لدى المقترضين اللذين يواجهون صعوبات وضعف في أداء المشروع وتتنخفض بشكل كبير في حالة نجاح المشروع وتحقيقه للدخل المتوقع، ومن خلال المقابلات التي أجراها الباحث مع مؤسسات الإقراض ترى أن نسبة الفائدة ليست مرتفعة مقارنة مع دول العالم وتكاد تكون الأقل بين دول المحيط المجاورة، وأشارت مؤسسات الإقراض أنها تأخذ القروض من البنوك بفائدة تصل إلى 5% وتعيد توزيعاً على المقترضين بأسعار فائدة اعلى نظراً لأسباب مختلفة أهمها تغطية نفقاتها التشغيلية وارتفاع المخاطر في قطاع التمويل الصغير المتصلة بالوضع السياسي والاقتصادي في فلسطين، وأشار 62% من المبحوثين بعدم تلقيهم أي دورة تدريبية ويرى الباحث أن العامل الرئيس في نجاح أي مشروع هو توفر الخبرة الكافية أو الحصول على التدريب المناسب وان لا تكتفي مؤسسة أكاد بإرشادهم في كيفية إدارة مشاريعهم من الناحية المالية والإدارية وتقديم النصائح، ويعزو الباحث عدم تقديم مؤسسة أكاد للتدريب على إدارة المشاريع إلى التكلفة المرتفعة لعقد تلك الدورات التدريبية، ومن هنا لا بد لمؤسسة أكاد أن تضع استراتيجيات وخطط تمكنها من تقديم التدريب للمقترضين وذلك بمساهمة رمزية من المقترضين وان تقدم التدريب المكثفة لهم في كيفية إدارة مشاريعهم على شكل مجموعات في المدن الفلسطينية مما يقلل التكلفة المادية المترتبة على المؤسسة لعقد مثل هذه الدورات التدريبية.

وهذه النتائج تتوافق مع هذه الدراسات السابقة بوجود ارتفاع في أسعار الفائدة وعدم تلقي المقترضين لأي نوع من التدريب، (دراسة جامعة بيرزيت، مؤسسة فاتن، 2014)، (أبو زينة، 2010)، (اوبيتوم للدراسات والأبحاث، 2009)، (شتيوي، 2010).

4.3.4 تحليل فقرات محور "الصعوبات والمشاكل التي تعيق نجاح القروض لتمكين الفئات المستهدفة اقتصادياً واجتماعياً وما هي الحلول المقترحة من وجهة نظر المقترضين

جدول رقم 13.4: يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأراء المبحوثين حول الصعوبات التي تعيق نجاح المشاريع الإنتاجية من القروض المقدم من مؤسسة أكاد مرتبة ترتيباً تنازلياً.

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة النسب المئوية
1.	صعوبة تسويق المنتجات	4.08	1.07	81.6	مرتفعة
2.	عدم وجود تدريب من قبل المؤسسات	3.97	1.24	79.5	مرتفعة
3.	الرسوم والفوائد مرتفعة	3.95	1.29	78.9	مرتفعة
4.	وجود سلع منافسة في الأسواق	3.89	1.24	77.9	مرتفعة
5.	قلة رأس المالي اللازم لتطوير المشروع	3.80	1.29	76.0	مرتفعة
6.	انخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين	3.55	1.27	71.1	مرتفعة
7.	عدم وجود إعفاءات ضريبية للمشاريع الصغيرة	3.50	1.22	70.0	متوسطة
8.	الكوارث الطبيعية	3.43	1.23	68.5	متوسطة
9.	ارتفاع أسعار المحروقات، الماء، الكهرباء	3.40	1.15	68.0	متوسطة
10.	عدم كفاية القرض الممنوح	3.33	1.45	66.6	متوسطة
11.	عدم توفر المواد اللازمة للإنتاج	3.28	1.36	65.7	متوسطة
12.	تعقيد إجراءات التسجيل والترخيص للمشروع الصغير	3.17	1.20	63.4	متوسطة
13.	أسباب تتعلق بإجراءات الاحتلال وسياسته	3.13	1.29	62.7	متوسطة
14.	عدم وجود قوانين كافة لتنظيم المشاريع الاستثمارية	3.09	1.19	61.8	متوسطة
15.	فترة السماح قصيرة لتشغيل المشروع	2.78	1.14	55.5	متوسطة
16.	عدم توفر الضمانات للقروض	2.76	1.12	55.3	متوسطة

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة النسب المئوية
17	جدول الدفعات غير مناسب	2.57	1.01	51.3	متوسطة
	المتوسط الحسابي لجميع فقرات: أثر الصعوبات التي تعيق نجاح المشاريع الإنتاجية للقروض المقدم من المؤسسة	3.39	0.53	67.8	متوسطة

ومن خلال ملاحظة قيم المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لآراء المبحوثين حول الصعوبات التي تعيق نجاح المشاريع الإنتاجية من القروض المقدم من مؤسسة أكاد الواردة في الجدول رقم (13.4) يتضح ما يلي:

1. تراوحت المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لآراء المبحوثين حول الصعوبات التي تعيق نجاح المشاريع الإنتاجية من القروض المقدم من مؤسسة أكاد ما بين (2.57-4.08)، وبلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال العام لإجابات المبحوثين 3.39 مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة (المحايدة) وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرات.

2. جاءت المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين مرتفعة للفقرات من (6_1) والتي تبين أهم المعوقات والصعوبات التي تعيق نجاح المشاريع التي اقترضوا من أجلها.

وجاءت المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين متوسطة للفقرات من (17_7) والتي تبين أهم المعوقات والصعوبات التي تعيق نجاح المشاريع التي اقترضوا من أجلها.

ويتضح مما سبق أن المشاكل والمعوقات التي تواجه المقترضين وتعيق نجاح مشاريعهم تنقسم إلى قسمين.

القسم الأول وتتحمل مؤسسة الإقراض أكاد المسؤولية عن محاولة إيجاد الحلول ووضع خطط وسياسات تقوم بالحد من تلك المعوقات والمشاكل وهي كما يلي:

1. صعوبة تسويق المنتجات:

ويظهر من ذلك أن تسويق المنتجات قد حازت على أعلى المتوسطات الحسابية وكان متوسطها الحسابي يساوي (4.08) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى صعوبة الظروف الاقتصادية في فلسطين وتدهور الأوضاع السياسية من فترة إلى أخرى وعدم انفتاح السوق الفلسطيني على الأسواق العالمية مما يعيق أصحاب المشاريع من تسويق منتجاتهم، وبطبيعة الحال فإن مشاريع المقترضين تكون صغيرة وبالتالي لا تملك القدرة على المنافسة حتى بالسوق المحلي، وهذا يتطلب جهداً من مؤسسات الإقراض لإجراء دراسات تسويقية بشكل دوري لمعرفة حاجات السوق ومواكبة تغيراته لمعرفة الأماكن التي تحتاج إلى تركيز وبناء على ذلك تحدد القطاعات التي ستدعمها وان لا تكتفي بالتكرار لنفس البرامج والمشاريع وهذا سيكون بطبيعة الحال داعم للاقتصاد الفلسطيني، التركيز على مساعدة المقترضين في تسويق منتجاتهم من خلال تدريبهم على آليات التسويق الحديثة حتى يكونوا قادرين على المنافسة في الأسواق المحلية، ويرى الباحث أن مؤسسة أصالة خير مثال يحتذى به، حيث تقوم بربط مقترضها مع جمعية أصالة التي بدورها تقوم بمساعدتهم في التسويق لمنتجاتهم في الأسواق المحلية.

2. عدم وجود تدريب من قبل مؤسسة أكاد:

حيث أشار 79.5% من المبحوثين إلى أن عدم وجود تدريب من قبل مؤسسة الإقراض أكاد يعتبر من أهم المعوقات لإنجاح مشاريعهم، ويعزى السبب لارتفاع هذه النسبة لانخفاض المعرفة والخبرة والمستوى التعليمي من قبل المقترضين في كيفية إدارة مشاريعهم عند الدخول للأسواق، وترى مؤسسات الإقراض أن تقديم دورات تدريبية للمقترضين يعتبر مكلفاً جداً وان المردود المالي من أسعار الفائدة التي تحصلها المؤسسات من المقترضين لا يكفي لعقد مثل هذه الدورات، وان هذا المردود يذهب لتغطية النفقات التشغيلية لتلك المؤسسات، ويرى الباحث أن تقوم مؤسسة أكاد بتقديم قروض صغيرة جداً لفرص التدريب للمقترضين في كيفية إدارة مشاريعهم ليتمكنوا من تخطي المشاكل والعقبات التي تواجههم وإكسابهم المزيد من المهارات والخبرات من الناحية المالية، الإدارية، الفنية، التسويقية، ونظراً للتكلف المرتفعة لمثل هذه الدورات فيمكن تخفيف التكاليف على المقترضين وذلك من خلال عقد دورات جماعية متخصصة للمقترضين كلاً حسب نوعية مشروعه، وذلك لضمان نجاح مشاريع مقترضها.

3. ارتفاع أسعار الفائدة:

أشار 78.9% من المبحوثين أن أسعار الفائدة المرتفعة تحول دون نجاح مشاريعهم واعتبروا أن عائد المشاريع الصغير لا يتناسب مع الأسعار المرتفعة للفوائد وان توفير تلك المبالغ يكون على حساب المشروع مما يطرحهم في بعض الأحيان إلى الاستدانة أو إغلاق مشاريعهم لعدم قدرتهم على السداد، ويتبين من خلال الدراسة أن مؤسسات الإقراض العاملة في فلسطين تعد من اقل الدول التي تفرض نسبة أسعار الفائدة، وترى مؤسسة أكاد أن أسعار الفائدة تذهب لتغطية النفقات التشغيلية ومخاطر عدم التسديد للمؤسسة وان تخفيضها سيؤدي إلى إفلاسها وإغلاقها.

4. عدم كفاية القرض الممنوح:

• حيث يرى 66.6% من المبحوثين أن القرض صغر حجم القرض الممنوح لهم من مؤسسة أكاد يعد من اهم المشاكل التي تواجههم، ويعتبروه صغير خصوصاً في ظل الارتفاع الملحوظ بالأسعار للمواد الخام اللازمة لتأسيس أي مشروع، ويرى الباحث أن مرحلة تأسيس المشروع تتطلب التدخل من مؤسسة أكاد في أكثر من مرحلة وان تقدم قرض آخر إذا تطلب الأمر لتتأكد من استقرار المشروع وثباته، وهنا يتوجب على مؤسسة أكاد زيادة حجم القروض المقدمة من المؤسسة وعدم تحديد قيمتها بحيث تتناسب مع رأس المال المطلوب وربطها بالجدوى الاقتصادية المقدمة للمشروع من قبل المقترض حتى لا يضطر المقترض للاستدانة لتوفير المبلغ المتبقي لتوفير متطلبات الإنشاء وذلك لضمان نجاح المشروع.

5. فترة السماح قصيرة لتشغيل المشروع:

فترة السماح هي الفترة التي تعفي فيها مؤسسة أكاد المقترض من تسديد الدفعات حتى يبدأ مشروعهم بالاستقرار والإنتاج وبالتالي تدر الأرباح وهي بالعادة تكون 3 شهور، ويرى 55.5% من المقترضين أن هذه الفترة غير كافية لتبدأ مشاريعهم بالإنتاج وتحصيل الأرباح التي من خلالها يقوم المقترض بتسديد الدفعات المترتبة عليهم، وتعد هذه المشكلة معيق حقيقي في وجه استمرار المشاريع مما يترتب على مؤسسة أكاد أن تعيد النظر بتلك السياسة وان تراعي حاجات المقترضين لفترات سماح أكثر من المتبعة في سياسة المؤسسة.

6. عدم توفر الضمانات:

يرى 55.3% من المقترضين أن الضمانات يجب أن تكون متاحة وسهلة التوفير مما هي عليه حتى يتمكن المقترض من توفيرها للحصول على القرض، ويتوجب على مؤسسة أكاد أن تعيد النظر بسياسة الضمانات المطلوبة حتى تستطيع أن تحقق رسالتها التي تنادي بها والمبادئ الأساسية للإقراض وهي الوصول لكافة الفقراء والفئات المهمشة.

7. جدول الدفعات غير مناسب:

يعتبر 51.3% من المقترضين أن جدول الدفعات يعتبر عائق لاستمرار مشاريعهم مما يتوجب على مؤسسة أكاد أن تعمل على تمديد فترة تسديد القرض وبالتالي تقلل من حجم الدفعة المستحقة عليهم في الشهر.

أما القسم الثاني فتتحمل الحكومة الفلسطينية المسؤولية عن إيجاد الحلول وهي كما يلي:

1. وجود سلع منافسة في الأسواق:

وعن وجود السلع المنافسة في السوق فصرح 77.9% من المقترضين أن هناك صعوبة في منافسة السلع المستوردة من الخارج، ويعزى ذلك لانفتاح السوق الفلسطيني على العالم الخارجي من حيث الاستيراد مما يقلل إقبال المجتمع على المنتجات والسلع المحلية، وهنا تتحمل الحكومة الفلسطينية المسؤولية عن تلك المشكلة مما يتوجب عليها إعادة النظر في القوانين التي تضبط الأسواق وإن تعمل على دعم المنتج الوطني ليكون قادر على المنافسة.

2. انخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين:

أما انخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين فكان من أهم الأسباب لتعثر المشاريع، ويعزى ذلك من وجهة نظر الباحث إلى تراجع الوضع الاقتصادي في فلسطين من لفترة إلى أخرى مما يجبر المستهلك ليبحث عن أقل الأسعار وبطبيعة الحال فإن المنتجات المستوردة تكون أرخص بالأسواق الفلسطينية كون الأيدي العاملة في الخارج تكلفتها أقل وهذا يجعل المستهلك يبحث عن المنتجات الأوفر مادياً، ويعزى كذلك إلى عدم انتشار ثقافة دعم المنتج الوطني في فلسطين وبهذا يترتب على الحكومة الفلسطينية أن تفرض قوانين وإجراءات تنشر من خلالها ثقافة دعم المنتج الوطني.

3. الكوارث الطبيعية:

أكد 70% من المقترضين أن أهم الكوارث الطبيعية هي سبب رئيس في تعثر مشاريعهم أو فشلها، ومن أهمها الأمطار وما تسببه من انهيارات في المنشآت، الصقيع وارتفاع درجات الحرارة وما يسببه من تلف للمزروعات أو نفوق للحيوانات، وقلة الأمطار، وهنا يتوجب على الحكومة الفلسطينية أن تقوم بتفعيل دور صندوق درء المخاطر التابع لوزارة الزراعة الفلسطينية الذي تم إصدار قرار بإنشائه ولم يتم تفعيله بالشكل المطلوب حتى اللحظة.

4. وتعقيد إجراءات التسجيل والترخيص وعدم وجود إعفاءات ضريبية وقوانين لتنظيم المشاريع الصغيرة:

حيث يرى المقترضين أن عدم وجود القوانين الكافية التي تضمن حقوقهم وتعويض خسائرهم تعد من المعوقات التي قد تعثر مشاريعهم أو تغلقها، ويرى المبحوثين كذلك أن إجراءات التسجيل والترخيص تعد صعبة ومكلفة، ومن خلال المقابلات التي أجراها الباحث تبين أن المقترض يتخوف من الإقبال على تفعيل إجراءات التسجيل والترخيص لما يترتب عليه من أعباء مالية تفرضها الحكومة، وهنا يتوجب على الحكومة الفلسطينية بإصدار قوانين وتعليمات خاصة بالمشاريع الصغيرة تحديداً لما لها من خصوصيات، وأن تعمل على تفعيل نظام تسهيلات مالية وإعفاءات ضريبية للمشاريع الصغيرة خصيصاً، وأن تفعل دور صندوق درء المخاطر ليضمن لهم حقوقهم ولا تتركهم عرضه للمخاطر بمختلف أشكالها.

5. أسباب تتعلق بإجراءات الاحتلال وسياسته:

حيث اعتبر 62.7% من المبحوثين أنها تعتبر عائق لنجاح مشاريعهم خصوصاً فيما يسببه الاحتلال من حصار مالي وسياسي من فترة إلى أخرى حيث ينعكس ذلك على مشاريعهم بشكل سلبي.

6. ارتفاع أسعار المحروقات، المياه، الكهرباء وعدم توفر المواد اللازمة للإنتاج.

5.3.4 تحليل فقرات محور "الحلول المقترحة لإنجاح القروض المقدمة مؤسسات الإقراض الصغير من وجهة نظر المبحوثين"

جدول رقم 14.4: يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء المبحوثين حول المقترحات التي تساهم في تمكينهم اقتصاديا واجتماعيا مرتبة ترتيباً تنازلياً.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة النسب المئوية
1	ضرورة خلق آليات تساعد في تسويق المنتجات لضمان استمرارية المشاريع	4.64	0.67	92.9	مرتفعة
2	أن تقوم مؤسسات الإقراض بتخفيض نسبة الفائدة المعمول بها	4.45	0.85	88.9	مرتفعة
3	قيام مؤسسات الإقراض بعقد دورات تدريبية تتعلق بكيفية إدارة المشروع من قبل منح القرض	4.37	0.92	87.4	مرتفعة
4	أن تقوم مؤسسات الإقراض في زيادة مبلغ القرض	4.13	1.12	82.6	مرتفعة
5	أن تقوم المؤسسة بتوفير خدمات استشارية وإرشادية للمقترض قبل بدء المشروع	4.07	0.79	81.3	مرتفعة
6	أن تقوم مؤسسات الإقراض بعمل جدوى اقتصادية للمشروعات المتقدمة للحصول على التمويل	4.04	0.92	80.8	مرتفعة
7	تطوير برامج جديدة من قبل مؤسسات الإقراض	4.03	1.08	80.5	مرتفعة
8	ضرورة استحداث تشريعات وقوانين لإعفاء المشروعات الصغيرة من الضرائب	3.83	1.09	76.6	مرتفعة
9	أن تقوم مؤسسات الإقراض بإعطاء فترة سماح أطول	3.32	1.26	66.3	متوسطة

يبين الجدول رقم (14.4) السابق المقترحات التي اعتبرها المقترضين حلول للمشاكل التي تعيق نجاح مشاريعهم مرتبة ترتيباً تنازلياً وهي كالتالي:

1. ضرورة خلق آليات تساعد في تسويق المنتجات لضمان استمرارية المشاريع.
2. أن تقوم مؤسسات الإقراض بتخفيض نسبة الفائدة المعمول بها.
3. قيام مؤسسات الإقراض بعقد دورات تدريبية تتعلق بكيفية إدارة المشروع من قبل منح القرض.
4. أن تقوم مؤسسات الإقراض في زيادة مبلغ القرض.
5. أن تقوم المؤسسة بتوفير خدمات استشارية وإرشادية للمقترض قبل بدء المشروع.
6. أن تقوم مؤسسات الإقراض بعمل جدوى اقتصادية للمشروعات المتقدمة للحصول على التمويل.
7. تطوير برامج جديدة من قبل مؤسسات الإقراض.
8. ضرورة استحداث تشريعات وقوانين لإعفاء المشروعات الصغيرة من الضرائب.
9. أن تقوم مؤسسات الإقراض بإعطاء فترة سماح أطول.

4.4 النتائج المتعلقة بفحص فرضيات الدراسة

1.4.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند متوسط إجابات المبحوثين حول دور القرض المقدم من مؤسسة أكاد في التمكين الاقتصادي للمقترضين عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

جدول رقم 15.4: نتائج اختبار (ت) One Sample Test لمتوسطات استجابة المبحوثين نحو أثر القرض على الجانب الاقتصادي للمقترضين.

	Test Value = 3					
	الانحراف المعياري = 0.92523			متوسط استجابات العينة = 3.2693		
	t	درجة الحرية	Sig. (2-tailed)	اختلاف المتوسطات	فترة الثقة 95%	
الأدنى					الأعلى	
الجانب الاقتصادي	2.554	76	0.013	0.26932	0.0593	0.4793

تشير النتائج حسب الجدول أعلاه من وجهة نظر المبحوثين إلى أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية حول دور القرض المقدم من مؤسسة أكاد في التمكين الاقتصادي للمقترضين، حيث بلغ متوسط استجابات العينة 3.26 وهو أكبر من 3 مما يؤكد وجود أثر إيجابي على الجانب الاقتصادي للمقترضين، وانحراف معياري يساوي 0.92523، وبالاستناد إلى اختبار تحليل (one-sample test) تبين أن قيمة الدالة المعنوية المحسوبة بالجدول أعلاه هي 0.013 وهي أقل من 0.05 لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند متوسط إجابات المبحوثين حول دور القرض المقدم من مؤسسة أكاد في التمكين الاقتصادي للمقترضين عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

ويرى الباحث من خلال إجابات المبحوثين على مؤشرات التمكين الاقتصادي أن القروض الصغيرة المقدمة من مؤسسة أكاد تساهم بالمجمل بشكل إيجابي بتغطية النفقات المتعلقة بالجوانب الاقتصادية ولكن بدرجات متفاوتة لمتوسط إجابات المبحوثين (مرتفعة، متوسطة، منخفضة) وهذا يدل على أن أثر تلك القروض لم يشمل كافة الجوانب الاقتصادية بنفس الدرجة، ويعزو الباحث ذلك إلى أن الاهتمام بالدرجة الأولى للمقترضين ينصب على المتطلبات الأساسية للحياة والتي كانت الإجابة علي فقراتها بالمرتفعة ونظراً لمحدودية العائد من المشروع فستقل إمكانية إنفاقهم على الجوانب الأخرى حيث كانت

متوسط الإجابات على تلك الفقرات متوسطة ومنخفضة، وهنا لا ننكر دور مؤسسة أكاد والقروض المقدمة من قبلها لان الهدف الأساسي للإقراض الصغير عالميا هو تمكين الفئات المهمشة من تحسين المستوى المعيشي لديها وتغطية النفقات الأساسية لمتطلبات الحياة وليس تحقيق الرفاهية، ومن وجهة نظر الباحث فإن مؤسسة أكاد بإمكانها أعاد النظر في بعض سياساتها المتعلقة بحجم القرض، وتقديم التدريب قبل البدء بالمشروع، والدراسة العميقة لجدوى المشروع لتضمن نجاح المشاريع الخاصة بمقترضيها.

2.4.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند متوسط إجابات المبحوثين حول دور القرض المقدم من مؤسسة أكاد في التمكين الاجتماعي للمقترضين عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

جدول رقم 16.4: نتائج اختبار (ت) One Sample Test لمتوسطات استجابة المبحوثين نحو أثر القرض على الجانب الاجتماعي للمقترضين.

	Test Value = 3					
	الانحراف المعياري = 0.85151			متوسط استجابات العينة = 3.2301		
	t	درجة الحرية	Sig. (2-tailed)	اختلاف المتوسطات	فترة الثقة 95%	
الأدنى					الأعلى	
الجانب الاجتماعي	2.356	75	0.021	0.23014	0.0356	0.4247

تشير النتائج حسب الجدول أعلاه من وجهة نظر المبحوثين إلى أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية حول دور القرض المقدم من مؤسسة أكاد في التمكين الاجتماعي للمقترضين، حيث بلغ متوسط استجابات العينة 3.23 وهو أكبر من 3 مما يؤكد وجود اثر إيجابي على الجانب الاجتماعي للمقترضين، وانحراف معياري يساوي 0.85151، وبالاستناد إلى اختبار تحليل (one-sample test) تبين أن قيمة الدالة المعنوية المحسوبة بالجدول أعلاه هي 0.021 وهي اقل من 0.05 لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند متوسط إجابات المبحوثين حول دور القرض المقدم من مؤسسة أكاد في التمكين الاجتماعي للمقترضين عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

ويرى الباحث من خلال إجابات المبحوثين على مؤشرات التمكين الاجتماعي أن القروض الصغيرة المقدمة من مؤسسة أكاد ساهم كذلك بشكل إيجابي بتغطية النفقات المتعلقة بالجوانب الاجتماعية ولكن بدرجات متفاوتة لمتوسط إجابات المبحوثين (مرتفعة، متوسطة، منخفضة) مما يدل على عدم اشتغالها لكافة الجوانب الاجتماعية وهذا يدل على أن أثر تلك القروض لم يشمل كافة الجوانب الاجتماعية بنفس الدرجة، ويعزو الباحث ذلك إلى أن الإنفاق من قبل المقترضين يتركز على تغطية النفقات الصحية والتعليم في المرحلة الأساسية والالتزامات الشهرية من ماء وكهرباء، أما الإنفاق على الجوانب الأخرى مثل تغطية نفقات الأقساط الجامعية وشراء الأثاث والأجهزة الكهربائية أو الانتقال لمكان سكن أفضل أو إضافات على المنزل فكان متوسط الإجابات للمبحوثين عليها بنسب متوسطة ومنخفض وذلك نظراً لتكلفتها المرتفعة وبالتالي فمن الصعب تغطية تلك لنفقات من العائد المحدود للمشروع.

3.4.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين بين دور القرض المقدم من مؤسسة أكاد في التمكين الاقتصادي والاجتماعي تعزى لمتغير الجنس.

جدول رقم 17.4: نتائج اختبار Kruskal-Wallis Test بين دور القرض المقدم من مؤسسة أكاد في التمكين الاقتصادي والاجتماعي تعزى لمتغير الجنس.

نتائج الاختبار	
	الدرجة
دالة الاختبار	.908
درجة الحرية	1
قيمة الدلالة	.341
المتغير: الجنس	

يظهر الجدول رقم (17.4) اختبار Kruskal-Wallis Test الذي يعرض إجابات الفرضية الثالثة أن قيمة sig (مستوى الدلالة) أكثر من 5% ($\alpha > 0.05$)، وهي بذلك ليست دالة إحصائية، لذا نقبل الفرضية الصفرية القائلة، لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (≤ 0.05) من وجهة نظر المبحوثين في عينة الدراسة حول دور مؤسسات الإقراض الصغير في التمكين الاقتصادي والاجتماعي تعزى لمتغير الجنس، ويعزو الباحث ذلك إلى أن عوامل نجاح المشروع أو فشله تتعلق بتوفر الإرادة لدى الشخص لتحسين المستوى المعيشي له ولأفراد أسرته وبالقدرة على التنظيم المالي والإداري للمشروع وتوفر الخبرة في مجال عمل المشروع، وهذه العوامل قد يمتلكها الفرد سواء الذكر أو الأنثى، وإن مؤسسة أكاد تقوم بتقديم القروض للفئات المستهدفة دون تمييز بين الجنسين أو إضافة شروط على جنس معين وبالتالي فإن التمكين الاقتصادي والاجتماعي لا يرتبط بمتغير الجنس.

4.4.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين بين دور القرض المقدم من مؤسسة أكاد في التمكين الاقتصادي والاجتماعي تعزى لمتغير العمر.

جدول رقم 18.4: نتائج اختبار Kruskal-Wallis Test بين دور القرض المقدم من مؤسسة أكاد في التمكين الاقتصادي والاجتماعي تعزى لمتغير العمر.

نتائج الاختبار	
	الدرجة
دالة الاختبار	4.471
درجة الحرية	3
قيمة الدلالة	.215
المتغير: العمر	

يظهر الجدول رقم (18.4) اختبار Kruskal-Wallis Test والذي يعرض إجابات الفرضية الرابعة أن قيمة sig (مستوى الدلالة) أكثر من 5% ($\alpha > 0.05$)، وهي بذلك ليست دالة إحصائية، لذا نقبل الفرضية الصفرية القائلة لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (≤ 0.05) في تقديرات أفراد عينة الدراسة حول دور القرض المقدم من مؤسسة أكاد في التمكين الاقتصادي والاجتماعي تعزى لمتغير العمر، ومن وجهة نظر الباحث فإن العمر لم يكن مقياساً لنجاح المشروع أو فشله وان كافة الفئات العمرية في عينة الدراسة هي اقل من 60 عام وبالتالي فهي مؤهلة وتمتلك الطاقة والنشاط والخبرة لإدارة مشاريعها، وان مؤسسة أكاد تقدم القروض لكافة الفئات العمرية دون شروط محددة لبعض الفئات، ومن خلال الواقع الذي نعيشه في المجتمع الفلسطيني يمكن أن نلاحظه أن المستوى المعيشي الجيد لا ينحصر على فئة عمرية معينة بل يشمل جميع الفئات وبالتالي فإن قرار تحسين المستوى المعيشي يرجع للفرد نفسه مهما كانت فئته العمرية.

5.4.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لإجابات الباحثين بين دور القرض المقدم من مؤسسة أكاد في التمكين الاقتصادي والاجتماعي تعزى لمتغير مكان السكن.

جدول رقم 19.4: نتائج اختبار Kruskal-Wallis Test بين دور القرض المقدم من مؤسسة أكاد في التمكين الاقتصادي والاجتماعي تعزى لمتغير مكان السكن.

نتائج الاختبار	
	الدرجة
دالة الاختبار	1.600
درجة الحرية	2
قيمة الدلالة	.449
المتغير: مكان السكن	

يظهر الجدول رقم (19.4) اختبار Kruskal-Wallis Test الذي يعرض إجابات الفرضية الرابعة أن قيمة sig (مستوى الدلالة) أكثر من 5% ($\alpha > 0.05$)، وهي بذلك ليست دالة إحصائية، لذا نقبل الفرضية الصفرية القائلة، لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) من وجهة نظر المبحوثين بين دور القرض المقدم من مؤسسة أكاد في التمكين الاقتصادي والاجتماعي تعزى لمتغير مكان السكن، ويعزو الباحث ذلك إلى عدم وجود اختلاف في طبقات المجتمع الفلسطيني بين المدينة والريف والمخيم، وأن المشاريع الصغيرة يمكن إقامتها في أي منها باستثناء المشاريع الزراعية والتي بالغالب تحتاج إلى المناطق الريفية، أما المشاريع التجارية والصناعية فيمكن إنشائها أينما كان، ومؤسسة أكاد لا تفرض أي شروط حسب مكان الإقامة وبالتالي فإن نجاح المشروع أو فشله لا يحكمه مكان الإقامة وإنما تحكمه جوانب أخرى.

6.4.4 النتائج المتعلقة بالفرضية السادسة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين بين دور القرض المقدم من مؤسسة أكاد في التمكين الاقتصادي والاجتماعي تعزى لمتغير مستوى الدخل الشهري قبل الانتفاع.

جدول رقم 20.4: نتائج اختبار Kruskal-Wallis Test بين دور القرض المقدم من مؤسسة أكاد في التمكين الاقتصادي والاجتماعي تعزى لمتغير مستوى الدخل الشهري قبل الانتفاع.

نتائج الاختبار	
الدرجة	
دالة الاختبار	11.840
درجة الحرية	5
قيمة الدلالة	.037
المتغير: مستوى الدخل الشهري قبل الانتفاع من القرض	

يظهر الجدول رقم (20.4) اختبار Kruskal-Wallis Test حيث تبين أن قيمة sig (مستوى الدلالة) أقل من 5% ($\alpha < 0.05$)، وهي بذلك دالة إحصائية، لذا فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة، لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في تقديرات أفراد عينة

الدراسة بين دور القرض المقدم من مؤسسة أكاد في التمكين الاقتصادي والاجتماعي تعزى لمتغير مستوى الدخل الشهري قبل الانتفاع من القرض، ويعزو الباحث ذلك إلى انه كلما كان مستوى الدخل الشهري للمقترضين قبل الانتفاع من القرض اعلى كلما قل اعتمادهم على عائد المشروع الحالي، أي انه سيقبل إنفاقهم عن غيرهم من المقترضين من عائد المشروع وبالتالي يتمكن المقترض من تطوير مشروعه ومواجهة المخاطر الطارئة التي قد تواجه المشروع، وبطبيعة الحال فإن ارتفاع مستوى الدخل الشهري قبل الانتفاع من المشروع سيمنح المقترضين القدرة على تحمل عدم وجود عائد للمشروع في المرحلة المراحل الأولى لتأسيس المشروع وسيكتفون بتغطية النفقات المطلوبة منهم من خلال الدخل الشهري المعتمد عليه قبل الحصول على القرض، ومما سبق نلاحظ أن انه كلما ارتفع مستوى الدخل الشهري للمقترضين قبل حصولهم على القرض كلما كانت نسبة نجاح المشروع اعلى وبالتالي تحقيقه لأثر إيجابي بنسبة أكبر على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

7.4.4 النتائج المتعلقة بالفرضية السابعة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لإجابات الباحثين بين دور القرض المقدم من مؤسسة أكاد في التمكين الاقتصادي والاجتماعي تعزى لمتغير المستوى التعليمي للمقترضين قبل الانتفاع.

جدول رقم 21.4: نتائج اختبار Kruskal-Wallis Test بين دور القرض المقدم من مؤسسة أكاد في التمكين الاقتصادي والاجتماعي تعزى لمتغير المستوى التعليمي للمقترضين.

نتائج الاختبار	
الدرجة	
دالة الاختبار	1.600
درجة الحرية	2
قيمة الدلالة	.449
المتغير: المستوى التعليمي للمقترضين قبل الانتفاع من القرض	

يبين الجدول رقم (21.4) اختبار Kruskal-Wallis Test حيث تبين أن قيمة sig (مستوى الدلالة) أكثر من 5% ($\alpha > 0.05$)، وهي بذلك ليست دالة إحصائية، لذا فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة،

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في تقديرات أفراد عينة الدراسة بين دور القرض المقدم من مؤسسة أكاد في التمكين الاقتصادي والاجتماعي تعزى لمتغير المستوى التعليمي للمقترضين قبل الانتفاع، ويعزو الباحث ذلك إلى أن طبيعة المشاريع الصغيرة تحتاج إلى الخبرة المسبقة في مجال المشروع والمعرفة في كيفية إدارته من الناحية المالية والإدارية وتوفير البيئة المناسبة لإنشائه، وكون المشاريع بطبيعتها صغيرة فهي لا تحتاج إلى مستويات تعليمية عالية بقدر حاجتها إلى الحد الأدنى من التعليم وهو القراءة والكتابة، ونلاحظ هنا أن مؤسسة أكاد تقدم القروض من قبلها دون النظر إلى المستويات التعليمية ودون فرض أي شروط قد تحد من نجاح المتعلمين أو غيرهم وبالتالي فإن المستوى التعليمي للمقترضين لا يؤثر على التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمقترضين.

النتائج والتوصيات

1.5 ملخص ونقاش النتائج

يمكن تلخيص اهم النتائج التي توصل اليها الباحث من هذه الدراسة كما يلي:

- أظهرت نتائج الدراسة أن الإطار القانوني الناظم لقطاع التمويل الصغير يهتم بتنظيم مؤسسات الإقراض الصغير وعملها باعتبارها مؤسسات مالية كالبنوك، ولا يعطي الاهتمام الكامل بتطوير هذا القطاع والنهوض بفئاته المستهدفة ويظهر ذلك واضحاً من خلال القانون رقم (132) لعام 2011 الذي جاء ليضبط مؤسسات الإقراض فقط، ولم يحمل أي رسالة اجتماعية أو تنموية، وهذا القانون ينطبق على البنوك التي تتعامل بالادخار والإيداع، وان الالتزام به من قبل مؤسسات الإقراض يرفع تكلفتها التشغيلية، وبالتالي ستجعلها مضطرة لزيادة أسعار الفائدة وفرض ضمانات أخرى على المقترضين مما يرهق كاهلهم، وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة (دودين، 2013) والتي تؤكد أن سلطة النقد تتعامل مع مؤسسة الإقراض على أنها بنوك.
- إن القوانين الجديدة التي تفرضها سلطة النقد الفلسطينية تشترط ألا يزيد حجم المحفظة الائتمانية للمؤسسة عن حجم رأس المال، مما يعني حرمان تلك المؤسسات من الانتفاع من أي اقتراض قد يتاح لها من القطاع المصرفي المحلي أو المؤسسات الدولية، وبالتالي فإن هذه القوانين تحد من قدرة تلك المؤسسات على تحقيق الرفع المالي للمؤسسة وتحد كذلك من إمكانية توسعها وانتشارها للوصول إلى كافة الفئات المهمشة في المجتمع، وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة (الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير، IFC، 2017)، التي ترى أن سلطة النقد الفلسطينية تحرم مؤسسات الإقراض من الانتفاع من القروض المحلية والدولية وتحد من توسع وانتشار تلك المؤسسات، وتتفق هذه النتيجة أيضاً مع دراسة (دودين، 2013).
- أكدت نتائج الدراسة أن الدور الاقتصادي لمؤسسة أكاد له اثر إيجابي على حياة المقترضين، ويظهر ذلك من خلال نتائج الدراسة المتعلقة بقياس الأثر الاقتصادي، حيث أكد المبحوثين أن القروض المقدمة من مؤسسة الإقراض أحدثت أثراً إيجابياً في حياتهم المعيشية من حيث توفر السيولة النقدية، ورفع القدرة الشرائية لأساسيات الحياة، زيادة رأس المال للمشروع، وكان

للقرض تأثير إيجابيا لكن بنسبة متوسطة في مجالات زيادة الدخل الشهري، وزيادة كمية الإنتاج، ورفع القدرة التنافسية للمشروع، وتشغيل عمال جدد، وتحسين القدرة على سداد القرض، ولم يحدث الإقراض تغييراً إيجابياً في زيادة قدرة المبحوثين على الوصول لأسواق جديدة أو توفير النقد للاستثمار في مصادر دخل أخرى، ونلاحظ هنا أن القروض الصغيرة المقدمة من مؤسسة أكاد تساهم بشكل إيجابي بتغطية النفقات للاحتياجات التي تعتبر منخفضة التكاليف أما الاحتياجات التي تتطلب إلى نفقات أكبر مثل شراء (منزل، سيارة، قطعة ارض، أثاث منزلي، وغير ذلك) فعائد المشروع لم يرتقي للمستوى المطلوب للمساهم في تغطية تلك النفقات، وهذه النتيجة تتفق مع هذه الدراسات السابقة التي تؤكد وجود أثر إيجابي للقروض على الجوانب الاقتصادية ((الداغ، 2010)، (جامعة بيرزيت، مؤسسة فاتن، 2014)، (الشايب، 2010)، (الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير، 2009)، (شتيوي، 2001)، (عبد العزيز، 2010)، (planet finance، 2008)، (Mourji، 2000)، (Rahman, kahn، 2007).

• أظهرت نتائج الدراسة أن الدور الاجتماعي لمؤسسة أكاد له أثراً إيجابياً على حياة المقترضين، ويظهر ذلك من خلال نتائج الدراسة المتعلقة بقياس الأثر الاجتماعي، حيث أشاره المبحوثين أن القروض أحدثت أثر إيجابيا بنسبة مرتفعة في حياتهم من حيث تغطية النفقات التعليمية لأفراد الأسرة، وتغطية النفقات الصحية والعلاج، والوفاء بالتزاماتهم الشهرية من فواتير كهرباء وماء، وتوفير أطعمة ومأكولات لم يكونوا قادرين على توفيرها من قبل، وكان للقرض تأثيراً إيجابيا بشكل متوسط من حيث قدرتهم على شراء أجهزة كهربائية وأثاث والمشاركة في المناسبات الاجتماعية والخروج بنزهات أو رحلات ترفيهية، ولم يكن للقرض أثراً إيجابياً من وجهة نظر المبحوثين من حيث إجراء إضافة على السكن أو عمل صيانة، أو الانتقال بالأسرة إلى مكان سكن أفضل ويعزى ذلك لزيادة التكلفة المادية للبناء مقارنة مع ما يدره المشروع من أرباح، وكان المتوسط العام لإجابات المبحوثين حول الأثر الاجتماعي الذي أحدثه القرض هي 3.23 في كافة الجوانب المختلفة مما يدل على وجود اثر إيجابي ولكن ليس لكافة الجوانب الاجتماعية أي أن متوسط إجابات المبحوثين كانت متفاوتة على مؤشرات التمكين الاجتماعي بين المنخفضة والمتوسطة والمرتفعة، وهذه النتيجة تتفق مع هذه الدراسات السابقة التي تؤكد وجود أثر إيجابي بنسب متفاوت (جامعة بيرزيت، مؤسسة فاتن، 2014)، (الشايب، 2010)، (الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير، 2009)، (شتيوي، 2001)، (عبد

العزیز، 2010)، (planet finance، 2008)، (Mourji، 2000)، (Rahman, kahn، 2007).

- بینت نتائج الدراسة أن قطاع التمويل الصغير في فلسطين ينمو بشكل كبير، ويتضح من خلال الدراسة أن عدد المقترضين أخذ بالتزايد من عام إلى آخر، وإن حجم المحفظة الائتمانية لقطاع الإقراض الصغير أخذ كذلك بالتزايد، ويلاحظ كذلك أن عدد موظفي مؤسسات الإقراض يتزايد من عام لآخر، وتعد تلك المؤشرات دليل على نمو قطاع الإقراض الصغير بشكل ملحوظ، وهذا يتفق مع دراسة (الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير، IFCK، 2017) والتي تؤكد نمو قطاع الإقراض الصغير في فلسطين.
- تعد قيمة القروض المقدمة من مؤسسة أكاد صغيره جدا حيث تتراوح قيمتها ما بين 1000-2500 دولار لما نسبة 76.6% من المبحوثين، وبين 2500-5000 دولار لما نسبة 11% من المبحوثين، وبين 5000-10,000 دولار لما نسبته 12.4%، مما يدل على أن المشاريع التي يقترض من أجلها المبحوثين هي صغيرة للغاية، وبالتالي فإن عدد العاملين فيها بلغ عامل واحد في 61.8% من مشاريع المبحوثين، و28.9% من المشاريع تشغل عاملين فقط، و9.2% من المشاريع تشغل من 3-5 عمال، وبحسب إجابات المبحوثين فإن العاملين في المشروع هم من أفراد الأسرة، ونلاحظ من خلال الدراسة أن 66% من المبحوثين أكدوا بعدم كفاية حجم القرض لإنشاء مشاريعهم الخاصة بالشكل الذي يروه مناسباً، وهذا يتوافق مع دراسة (العاجز، 2008)، (عبد العزیز، 2010)، (planet finance، 2008)، (Mourji، 2000) والتي تؤكد أن حجم القروض المقدمة من مؤسسات الإقراض لا تكفي لتلبية تطلعات المقترضين.
- يعتبر 78.9% من المبحوثين أن أسعار الفائدة المرتفعة تحول دون نجاح مشاريعهم، ويلاحظ من خلال الدراسة أن عائد المشاريع الصغير لا يتناسب مع الأسعار المرتفعة للفوائد وإن توفير تلك المبالغ يكون على حساب المشروع مما يطرحهم في بعض الأحيان إلى الاستدانة أو إغلاق مشاريعهم لعدم قدرتهم على السداد، وهذا يتوافق مع دراسة (دراسة جامعة بيرزيت، مؤسسة فاتن، 2014)، (أبو زينة، 2010)، (اوبيتوم للدراسات والأبحاث، 2009) والتي تؤكد أن ارتفاع أسعار الفائدة يعتبر عقبة لنجاح المشروع واستمراره من وجهة نظر المبحوثين.

- اتضح من نتائج الدراسة أن مؤسسة أكاد تتمتع بقدرات مهنية وفنية عالية في التعامل مع العملاء، حيث عبر 89.7% من عينة الدراسة عن ذلك، وعبر المبحوثين عن رضاهم بنسبة متوسطة عن سياسة مؤسسة الإقراض من حيث سهولة الإجراءات والضمانات للحصول على القرض، وفترة السداد، وجدول الدفعات، وفترة السماح، ولاحظ من خلال النتائج المتعلقة بالدراسة اهتمام مؤسسة أكاد بهذه الجوانب لما لها أهمية في جذب المقترضين، وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (دراسة جامعة بيرزيت، مؤسسة فاتن، 2014).
- تحتل المشاريع التجارية نسبة كبيرة من مشاريع المقترضين حيث بلغت 39.2%، يليها المشاريع الزراعية بنسبة 35%، ومن ثمة المشاريع الصناعية 5.8%، بينما احتلت القروض من أجل الاستهلاك الشخصي 20%، وكانت اعلى نسبة من المبحوثين الذين أجابوا بان مشاريعهم الإنتاجية لازالت قائمة هم من المقترضين لمشاريع تجارية.
- أكدت نتائج الدراسة أن 5.8% فقط حصلوا على قروض لغرض الصناعة والإنتاج وكان المقصود بها صناعة وإنتاج على مستوى المنزل مثل خياطة، وغيرها من المشاريع الإنتاجية البيئية، ويتضح قلة الاهتمام من مؤسسة أكاد بتمويل قطاع الصناعة والإنتاج وذلك من خلال القروض الصغير التي تقدمها للمقترضين وبالتالي لا تمكن المقترضين من إنشاء مشاريع صناعية كونها تحتاج قروض بمبالغ مالية أكبر من القروض المقدمة للقطاعات الأخرى، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (دراسة جامعة بيرزيت، فاتن، 2014)
- أظهرت نتائج الدراسة أن 30% من عينة الدراسة لا يعتمدون على مصادر دخل أخرى حيث صرح 20% منهم بعدم وجود زيادة في الدخل الشهري، وهذا يدل على أن القروض المقدمة من مؤسسة أكاد يكون لها أثر إيجابي على زيادة الدخل الشهري للمقترضين الذين يملكون مصادر دخل أخرى، ويتضح من الدراسة أن المقترضين الذين يعتمدون على مصادر دخل أخرى يملكون دخل يمكنهم من تغطية النفقات الأساسية من خلاله والاعتماد بشكل اقل على عائد المشروع وبذلك يمكنهم تطوير مشاريعهم وتوسعتها لضمان نجاحها، وهذا لا يتطابق مع الرسالة الاجتماعية التي تحملها مؤسسة أكاد وهي تمكين الفئات المهمشة.
- يتضح من نتائج الدراسة أن 62% من أفراد عينة الدراسة لم يتلقوا أي دورة تدريبية من مؤسسة أكاد وهذا لا يعني تلقي باقي أفراد العينة لدورات تدريبية بل اعتبروا الإرشاد والنصائح في كيفية إدارة المشاريع جزء من التدريب، حيث تعد الدورات التدريبية من العوامل الرئيسية

في نجاح أو فشل المشروع، واتضح أن مؤسسة أكاد تكتفي بإرشادهم في كيفية إدارة مشاريعهم من الناحية المالية والإدارية وتقديم النصائح وهذا يعتبر غير كافي لتأهيل المقترضين لإدارة مشاريعهم، وتتوافق هذه النتيجة مع الدراسات السابقة وهذه النتائج تتوافق مع هذه الدراسات السابقة بوجود وعدم تلقي المقترضين لأي نوع من التدريب، (أبو زينة، 2010)، (أوبيتوم للدراسات والأبحاث، 2009).

2.5 اهم التوصيات

بناء على النتائج السابقة فإن الدراسة توصي بما يلي:

أولاً: توصيات على صعيد مؤسسات الإقراض

- زيادة حجم القروض المقدمة من المؤسسة وعدم تحديد قيمتها بحيث تتناسب مع رأس المال المطلوب وربطها بالجدوى الاقتصادية المقدمة للمشروع من قبل المقترض حتى لا يضطر المقترض للاستدانة لتوفير المبلغ المتبقي لتوفير متطلبات الإنشاء وذلك لضمان نجاح المشروع، وان تكون آليات اختيار المقترضين من الذين يتمتعون بالخبرة ذات العلاقة أو المدربين قبل حصولهم على القرض وذلك لضمان نجاح المشروع.
- التركيز أكثر على مشاريع الصناعة والإنتاج والابتعاد عن المشاريع التقليدية لما لها من قدرة على المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية، حيث أن كثرة المشاريع المنافسة تقلل من فرصة نجاح المشروع خصوصاً في ظل إشباع الأسواق من تلك المشاريع التقليدية الأمر الذي قد يؤدي إلى فشل المشروع أو إغلاقه.
- ضرورة إجراء دراسات تسويقية بشكل دوري لمعرفة حاجات السوق ومواكبة تغيراته لمعرفة الأماكن التي تحتاج إلى تركيز وبناء على ذلك تحدد القطاعات التي ستدعمها وان لا تكتفي بالتكرار لنفس البرامج والمشاريع وهذا سيكون بطبيعة الحال داعم للاقتصاد الفلسطيني، حتى لا يواجه المقترضين صعوبة في تسويق منتجاتهم وان يكونوا قادرين على المنافسة في الأسواق المحلية.
- مراجعة السياسات والإجراءات والشروط الخاصة بمؤسسة أكاد كي تتناسب مع ظروف الفئات المهمشة والفقراء لان المبادئ الأساسية للإقراض هو تحسين المستوى المعيشي للفئات المهمشة وليس تعقيد الإجراءات والشروط الخاصة للحصول على القرض.

- ضرورة أن تقوم مؤسسة أكاد بتقديم قروض صغيرة جداً لفرص التدريب للمقترضين في كيفية إدارة مشاريعهم ليتمكنوا من تخطي المشاكل والعقبات التي تواجههم وإكسابهم المزيد من المهارات والخبرات من الناحية المالية، الإدارية، الفنية، التسويقية، ونظراً للتكافؤ المرتفعة لمثل هذه الدورات فيمكن تخفيف التكاليف على المقترضين وذلك من خلال عقد دورات جماعية متخصصة للمقترضين كلاً حسب نوعية مشروعه، وذلك لضمان نجاح مشاريع مقترضيه.
- المتابعة المستمرة لمشاريع المقترضين لمعرفة مدى التقدم المحرز في مشاريعهم وحل مشكلاتهم وتقديم الخدمات الاستشارية والإرشادية والتدخل المالي بزيادة حجم القرض إذا اقتضت الحاجة، وذلك من أجل ضمان وصول المشروع إلى مرحلة الاستقرار.
- حث المقترضين على تسجيل المبيعات والإيرادات بشكل يومي حتى لا يتأكل راس مال المشروع، حيث يعتبر بعض المقترضين عوائد المشروع أنها دخل دون الانتباه إلى الفرق بين العوائد والأرباح وبالتالي سيقوم المقترض بالإففاق من العوائد وهذا سيؤدي إلى فشل المشروع أو إغلاقه.
- تخصيص برامج تستهدف أصحاب الأفكار الإبداعية وإن تقوم بتمويلها وتوفير الدعم اللازم لها لما لذلك من منفعة على نمو الاقتصاد الفلسطيني، حيث تنحصر برامج مؤسسة أكاد على المشاريع التقليدية
- محاولة تخفيض أسعار الفائدة على القروض وإذ لمن يتسنى لها ذلك فعلى مؤسسة أكاد العمل على الخروج بخطط وآليات مدروسة لمساعدة المقترضين في الجوانب الأخرى مثل تمديد فترة السماح الأكبر فترة ممكنة حتى يتحقق الاستقرار للمشروع قبل البدء بتسديد الدفعات، وتقليل حجم الدفعات الشهرية من خلال تمديد فترة الدفعات.
- تعزيز الدور الاجتماعي لمؤسسة أكاد باعتباره أحد أهدافها وذلك من خلال الوصل للفئات الأشد فقراً لتعمل على تحسين المستوى المعيشي لها.
- أن يكون قرار منح القروض بناءً على التقييم للمشروع ودراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع المقدمة من قبل المقترضين والتأكد من توفر الخبرة السابقة للمقترض أو حصوله على التدريب المسبق في مجال المشروع، وذلك لضمان نجاح المشروع.

ثانياً: توصيات على الصعيد الحكومي:

- إعادة النظر بالتعليمات التي صدرت من سلطة النقد الفلسطينية بأن لا يزيد حجم المحفظة الائتمانية عن حجم رأس المال مما يعني حرمان هذه المؤسسات من الانتفاع من اقتراض داخلي أو خارجي ويحد من تمكينها من تحقيق الرفع المالي للمؤسسة.
- العمل على حماية الصناعات المحلية من المنتجات المنافسة وخصوصاً المنتجات الإسرائيلية وذلك من خلال فرض قوانين تمنع استيراد المنتجات المتوفرة محلياً، حيث يرى 81% من المقترضين أن هناك صعوبة في تسويق منتجاتهم، ويعود ذلك لوجود المنتجات الإسرائيلية بالدرجة الأولى.
- تشجيع أصحاب المشاريع الصغيرة من خلال تطبيق عدة حوافز أهمها تسهيل إجراءات التسجيل والترخيص، ومنح أصحاب المشاريع إعفاءات ضريبية، حيث يعتبرها 63.4% من أفراد عينة الدراسة عقبات تحد من نجاح مشاريعهم، والعمل على تخفيض أسعار الاشتراك بالمياه والكهرباء للمشاريع، لما له فائدة كبيرة في نمو الاقتصاد الفلسطيني وتخفيف البطالة.

3.5 بناء نموذج مقترح لتطوير جانب التدريب في قطاع التمويل الصغير في فلسطين بناء على ما توصلت إليه الدراسة

سعى الباحث من خلال الدراسة إلى تقديم مقترحاً عملياً لتطوير جانب التدريب في قطاع الإقراض الصغير في فلسطين وذلك استناداً إلى المقابلات التي أجراها الباحث مع المقترضين، ومؤسسات الإقراض الصغير ممثلة في مدراء العمليات في المؤسسة، والخبراء المحليين في مجال الإقراض الصغير، ويتضح من خلال المقابلات التي أجراها الباحث مع المقترضين أن هناك ضعف واضح في كيفية إدارة المشاريع وتطويرها وفقاً للطرق العلمية الحديثة، وبناء على ما سبق اقترح:

إنشاء مركز وطني شبه مستقل للتطوير والتدريب على كيفية إدارة المشاريع، ويضم المركز مدربين مختصين في إدارة المشاريع، وان تخصص الحكومة الفلسطينية والجهات المانحة الدعم اللازم لتشغيل هذا المركز وتجهيزه بالكامل، ويتم بعد ذلك فرض التزاماً مادياً على الحكومة الفلسطينية ومؤسسات الإقراض والجهات المانحة بشكل شهري، والهدف من ذلك هو تغطية النفقات التشغيلية والرواتب لطاقت التطوير والتدريب في المركز، وان تقوم مؤسسات الإقراض بإجبار المتقدمين لقروض إنتاجية أن يحصلوا على دورة تدريبية في المركز الوطني للتطوير والتدريب كمتطلب أساسي لحصولهم على القرض، وان تكون المدة الزمنية لتلك الدورات قصيرة ومكثفة، حيث يترتب جزء بسيط من تكلفة الدورة

على المقترضين ويتم إضافته على مبلغ القرض وتقسيمه، ويقترح الباحث أن يكون هناك قانون من سلطة النقد يلزم مؤسسات الإقراض المختصة بربط قرار من القروض للعملاء بتقديم جدوى اقتصادية للمشروع من قبل المقترض، وان ترتبط كذلك بتوفر الخبرة المسبقة للعميل أو حصوله على دورة تدريبية مسبقة في مجال المشروع، وذلك لضمان نجاح المشروع.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- اوبيتوم للدراسات والأبحاث (2009): تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للقروض المتناهية الصغر على المرأة الفلسطينية، مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق، البيرة، فلسطين.
- الأونروا (2017): دائرة الإقراض الصغير.

<https://www.unrwa.org>

- أبو زينة، م. (2010): دور برامج التمويل الصغير في تحسين مستوى الأمن الغذائي الفلسطيني لدى الفئات المستهدفة: دراسة حالة محافظات شمال الضفة الغربية.
- ازاليني، م. (2016): التنمية الاقتصادية، موجز سياسة 1، الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي، القدس، فلسطين.
- البرغوثي، س. (2011): التمويل متناهي الصغر أداة اجتماعية في مكافحة الفقر، رام الله، فلسطين.
- البوابة العربية للتمويل الأصغر (2012): مفهوم التمويل الصغير ومتناهي الصغر

<https://www.microfinancegateway.org/ar>

- البوابة العربية للتمويل الأصغر (2013): فكرة التمويل الصغير.

<https://www.microfinancegateway.org/ar/topics/%D8%AA>

- البوابة العربية للتمويل الأصغر (2010): دور مؤسسات الإقراض الصغير.

<https://www.microfinancegateway.org/ar/library>

- البوابة العربية للتمويل الأصغر (2010): التمويل الإسلامي.

<https://www.microfinancegateway.org/ar/announcement>

- البوابة العربية للتمويل الأصغر (1999): نموذج لتقييم مؤسسات التمويل الأصغر، سيجاب/ البنك الدولي، الولايات المتحدة الأمريكية.
- البوابة العربية للتمويل الأصغر (2003): أثر التمويل الأصغر على حياة الفقراء، سيجاب.

- البوابة العربية للتمويل الأصغر (2012): دليل التنظيم والإشراف للتمويل الأصغر، سيجاب، واشنطن، أمريكا.
- البوابة العربية للتمويل الأصغر (2004): المؤسسات المالية ذات الأهداف المزدوجة، واشنطن، أمريكا.
- البوابة العربية للتمويل الأصغر (2004): التمويل الأصغر وإدارة المخاطر من منظور العملاء، سيجاب.
- بلانت فاينينس (2008): أثر التمويل متناهي الصغر في مصر دراسة مسحية، مؤسسة بلانت فاينينس، الجيزة، جمهورية مصر العربية.
- بن منصور، م. شاوش، ت. (2013): دور التمويل الأصغر في محاربة الفقر في المناطق الريفية ضمن أطر المالية الإسلامية، الجزائر.
- ببة، إ. (2010): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر، ورقلة، الجزائر.
- بنك أمريكا الدولي للتنمية (2002): مؤشرات الأداء لمؤسسات التمويل الأصغر، ط2، واشنطن، أمريكا.
- بوابة اقتصاد فلسطين (2015): فائدة مؤسسات الإقراض إضعاف فوائد البنوك، فلسطين
<http://www.palestineconomy.ps>
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015): المراقب الاقتصادي والاجتماعي، رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016): كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، رام الله، فلسطين.
- جامعة بيرزيت، مؤسسة فاتن (2014): بعنوان:

Microfinance Impact Assessment: Households' Social & Economic empowerment, FATEN as a case Study, Palestine.

- دودين، م. (2013): قطاع التمويل الصغير في فلسطين الإطار القانوني وسياق تنفيذ عقود القرض.
- الدماغ، ح. (2010): دور التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة دراسة تطبيقية على المشاريع النسائية الممولة من مؤسسات الإقراض NGOS في قطاع غزة.
- سلطة النقد الفلسطينية (2014): تعليمات تنظيم قروض الإسكان وتمويل العقارات رقم (1) لسنة 2014، فلسطين.
- سلطة النقد الفلسطينية (2014): تعليمات بشأن تصنيف القروض والتمويلات وتكوين المخصصات رقم (2) لسنة 2014، فلسطين.
- سلطة النقد الفلسطينية (2015): التقرير السنوي لسلطة النقد الفلسطينية، فلسطين.
- سلطة النقد الفلسطينية (2016): تقرير الاستقرار المالي، فلسطين.
- الصفدي، س. (2008): منهجية الإقراض بضمان المجموعة دراسة حالة برامج الإقراض بضمان المجموعة والادخار في قطاع غزة.
- صحيفة القدس (2013): أسعار الفائدة في مؤسسات الإقراض، فلسطين.

<http://www.alquds.com>

- صندوق التنمية الفلسطيني (2017): الرؤية والأهداف والاستراتيجيات.
- الشايب، أ. (2010): أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئات المستهدفة دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر.
- الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر، (2009): دراسة تحليل أثر تمويل المشاريع الصغيرة على حياة المقترضين والمقترضات، فلسطين.
- الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير والمتناهي الصغر (2009): أثر التمويل الصغير ومتناهي الصغر على معيشة وأداء المقترضين، شركاء في الحلول الإبداعية، فلسطين. (دراسة غير منشورة).
- الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير والمتناهي الصغر (2003): دور الإقراض الصغير والمتناهي الصغر في دعم التنمية الاقتصادية، النشرة الأولى، فلسطين.
- الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير والمتناهي الصغر، IFC (2017):

Highlights of the Palestinian Microfinance Sector Development, Palestine.

- شراكة (2003): إدارة المخاطر ونظام تصنيف مخاطر الائتمان، رام الله، فلسطين.
- شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية (2010): التقرير العربي الإقليمي للتمويل الأصغر واستعراض آخر المستجدات للقطاع، سنابل.
- شركة أصالة للتنمية والإقراض (2014): التقرير السنوي، رام الله، فلسطين.
- شراكة (2003): إدارة مشاكل القروض، شراكة، رام الله، فلسطين.
- شتيوي، م. (2001): تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لقروض برنامجي الأسر المنتجة وصناديق الائتمان المنفذين من قبل وزارة التنمية الاجتماعية في الأردن، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، نيويورك، أمريكا.
- شركة ريف للتمويل (2016): الرؤية والأهداف والاستراتيجيات.
<http://www.reef.ps/arabic.php>
- شركة فاتن للإقراض والتنمية (2017): الرؤية والأهداف والاستراتيجيات.
<http://faten.org>
- شركة أصالة للتنمية والإقراض (2017): الرؤية والأهداف والاستراتيجيات.
<http://www.asala.ps/ar>
- شركة الإبداع للتمويل متناهي الصغر (2017): الرؤية والأهداف والاستراتيجيات.
www.alibdaa.ps
- شركة فيتاس للإقراض (2017): الرؤية والأهداف والاستراتيجيات.
<http://vitas.ps>
- شركة أكاد للإقراض الصغير (2017): الرؤية والأهداف والاستراتيجيات.
<http://www.acad.ps>
- العاجز، س. (2008): مدى تطبيق ركائز إدارة الجودة الشاملة وتأثيرها على الأداء المالي في مؤسسات الإقراض النسائية في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين، غزة، فلسطين.
- عبد الحكيم، ع. (2011): مساهمة برامج التمويل الأصغر في تحقيق الأهداف التنموية للألفية الثالثة، جامعة المسيلة، الجزائر.

- عارف، ع. (2009): إدارة القروض متناهية الصغر الآليات والأهداف والتحديات، المجلة العربية للإدارة، مصر.
- عبد العزيز، س. (2010): discussing and evaluating the role of the Agricultural Bank of Sudan in the area of microfinance، جامعة الخرطوم، السودان.
- عبد الكريم، ن. عابد، م. أبو زيتون، ع. (2013): الدور الاقتصادي لمؤسسات الإقراض المتخصصة وأثرها على الاستقرار المالي في فلسطين، سلطة النقد الفلسطينية، فلسطين.
- عقل، غ. (2010): العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة.
- غانم، م. (2010): واقع التمويل الأصغر الإسلامي وأفاق تطوره في فلسطين دراسة تطبيقية على قطاع غزة.
- الفليت، ع. (2011): المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية، مجلة الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- قسول، أ. (2015): التأمين الأصغر كألية لتحقيق أول الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة في الحد من الفقر المدقع في البلدان النامية، الجزائر.
- كوبولس، م. (2009): هل سيظل التمويل الأصغر فئة أصول مستقلة، مايكرو كابتال، أميركا.
- المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية فاتن (2015): التقرير السنوي، فلسطين.
- المركز العربي للتطوير الزراعي "أكاد" (2015): التقرير السنوي، فلسطين.
- مركز الدراسات والأبحاث (2015): التمويل الأصغر في فلسطين، منتدى الأعمال الفلسطيني، رام الله، فلسطين.
- مركز دراسات التنمية (2014): الإقراض والسياسات التنموية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين.

- مؤسسة Planet Finance (2007): مسح سوق الإقراض متناهي الصغر في الضفة الغربية وقطاع غزة، بلانيت فايننس، سانت أوين، فرنسا. (دراسة غير منشورة).
- مجدي، س. (2007): تجربة بنك الفقراء (ط.1)، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان.
- نبيوة، س. (2013): التمكين في الخدمة الاجتماعية، شبكة الألوكة الإلكترونية.
- وزارة الشؤون الاجتماعية (2011): أثر برنامج التمكين الاقتصادي DEEP على العائلات الفلسطينية الفقيرة والمحرومة، دائرة الدراسات والإحصاء، رام الله، فلسطين.
- وكالة وطن للأبناء (2014): جودة الحوكمة في مؤسسات الإقراض الصغير في فلسطين، رام الله، فلسطين.

<http://www.wattan.tv/news/86793.html>

- لطفي، ع. (2013): أساسيات التمويل الأصغر، USAID، مصر.
- CGAP (1999): نموذج لتقييم مؤسسات التمويل الأصغر، سيجاب/ البنك الدولي، الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

- Brandsma, Chaouali" (1998) MAKING MICROFINANCE WORK IN THE MIDDLE EAST AND NORTH AFRICA"
- Brandsma, j. Chaouali, R (1998): MAKING MICROFINANCE WORK IN THE MIDDLE EAST AND NORTH AFRICA, Human Development Group, World Bank, America.
- Chen, A. Snodgrass, D (1999): An Assessment Of The Impact of SEWA Bank in India: Baseline Findings, AIMS, Washington, America.
- MOURJI, F (2000): Impact Study of the Zakoura Microcredit Program, Morocco.
- G, Perrett (2002): A FEASIBILITY STUDY FOR THE ESTABLISHMENT OF AN INDEPENDENT MICROFINANCE SUBSIDIARY IN THE WEST BANK AND THE GAZA STRIP, USAID, Ramallah, Palestine.
- Herbert, J. Irene S (1998): Community Organization and Development, second Edition, London.

- Hardy, Holden, Prokopenko (2002): Microfinance Institutions and Public Policy.
- International Finance Corporation (2014): An Assessment of the Perceived Risks Facing the Microfinance Sector in the Arab World, Pennsylvania Avenue, Washington, America.
- J, Brandsma. D, Burjorjee.(2004): Microfinance In the Arab States Building inclusive financial sectors, United Nations Capital Development Fund, New York, America.
- K, Murrell. M, Meredith (2000): Empowering Employee, New York, America.
- M, Kahn. M, Rahaman. (2007): Impact of microfinance on living standards, empowerment and poverty alleviation of poor people: A case study on microfinance in the Chittagong district of Bangladesh, Bangladesh
- N, Wallenstein (1993): Empowerment and Health, the Theory and Practice of Community, Community Development Journal, Oxford University Press, British.
- N, Fernando (2007): Low-income Households Access to Financial Services.
- Plant finance (2008): National impact Survey of microfinance in Egypt, Dokki, Egypt.
- R, adams (2003): social work and empowerment, Palgrave, 3ed, UK
- Swope,T (2005): " Micro Finance & Poverty Alleviation", Partial Fulfillment of the Requirements of the 2005 Independent Study on Micro Finance.
- S, Anderson (2004): empowerment and social work and practice, journal of social development, Africa.
- Triodos Facet (2009): Risk Management and Sustainability Management, Holland.
- W, Umiker (1992): Empowerment the Lastet Strategy, Health Care Supervision.

ملحق 1.2: البيانات التفصيلية عن مؤسسات الإقراض العاملة في فلسطين

MFI	Status	License from PMA	History	Products
FATEN	Non-profit private shareholding Company	28/05/2014	<ul style="list-style-type: none"> Started in 1995 as a microcredit program by Save the Children Registered at the Ministry of National Economy in 1998 and spun off from Save the Children in 1999. 	<ol style="list-style-type: none"> Startup loan Group Loan Personal Loan Family loans (for microenterprises) Grow with us loan (SMEs) Housing Loan <p>All loans are given either under Islamic or commercial methodology</p>
ASALA – Asala for Credit and Development Company	For-profit private shareholding Company	28/10/2014	<ul style="list-style-type: none"> Asala was founded in 1997 under the name Center for Women’s Economic Projects (CWEP) by created in 1997 by Oxfam-Quebec Registered as a non-profit organization under the current name in 2001 Asala for Credit and Development Company was registered as a private shareholding Company in 2014 with 72.5% ownership by ASALA and the remaining by Sharakat Fund which was established by the Palestine Investment Fund (PIF) in early 2013 to manage PIF’s investments 	<p>Focused on women</p> <ol style="list-style-type: none"> Microloans Personal and Family Loans Small Loans
ACAD Finance and Development Company	For profit Finance Company	31/08/2014	<ul style="list-style-type: none"> Established in 1988 as a project under the name “the United Agricultural Company” Registered as non-government non-profit organization in 1993 under the Arab Center for Agricultural Development (ACAD) ACAD Finance established with 56% ownership of ACAD and the remaining international investors (EIB, SIDI, Grameen Credit Agricole, Triple Jump) in 2013 	<ol style="list-style-type: none"> Productive Women Micro-entrepreneurs (men) Micro-entrepreneurs (men and women) Islamic loan: Murabaha and Musharaka
VITAS Palestine (previous	For profit company	25/01/2015	<ul style="list-style-type: none"> Started in 1995 as a program of Global Communities (formerly CHF International) CHF Reyada was registered as 	<ol style="list-style-type: none"> Small enterprises loan Youth Loan Home

CHF Reyada)			<p>a non-profit in March 2010 with the Ministry of Interior</p> <ul style="list-style-type: none"> Registered in 2014 as a for profit company and became VITAS Palestine effective Jan 2015, 97% of the capital is owned by Global Communities 	<p>improvement Loan</p> <ol style="list-style-type: none"> Furniture loan Consumption Loans
Reef Finance Company	Limited liability not for profit company	28/05/2014	<ul style="list-style-type: none"> Established by the Palestinian Agriculture Relief Committees, (PARC), in 2007 with Dutch Cooperation to establish Reef Finance Company. 	<ol style="list-style-type: none"> Murabaha Sale (upon client request) Group financing: (for agriculture working capital and fixed assets) Individual financing (for agriculture working capital and fixed assets) Student product (Islamic)
Al-Ibdaa	For profit company	07/08/2014	<ul style="list-style-type: none"> Ibdaa Microfinance Company founded by Agfund and officially registered in September 2013 	<ol style="list-style-type: none"> Sayedati loan for women Micro-entrepreneurs Consumption loans Housing Loans
UNRWA - MMP ¹	UN Agency		<ul style="list-style-type: none"> UNRWA microfinance programme was established in 1991 in Gaza Expanded to the West bank in 1996 	<ol style="list-style-type: none"> Microloans for entrepreneurs Housing Loans Consumption loans
Palestinian Development Fund (PDF)	Private Joint Stock Company		<ul style="list-style-type: none"> The Palestinian Development Fund (PDF) was established in 1996 after the merger of three EU-funded credit agencies: Arab Development Credit Corporation, Economic Development Group and the Technical Development Cooperation In 2001 registered as Private Joint Stock Company In 2015, it separated from the Banking Corporation and has a new Board of Directors It is still in discussions with the PMA regarding licensing 	<ol style="list-style-type: none"> Microloans for entrepreneurs Housing Loans Consumption loans Agriculture loan

المصدر (الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر، IFC، 2017)

ملحق 1.3: قائمة بالقوانين ذات العلاقة التي تقدمها الدراسة:

الرقم	القوانين ذات العلاقة التي تقدمها الدراسة
1	قرار رقم (132) لسنة 2011 بنظام الترخيص والرقابة على مؤسسات الإقراض المتخصصة.
2	قرار مجلس الوزراء رقم (9) لسنة 2003م بشأن اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم (1) لسنة 2000
3	قرار بقانون رقم (6) لسنة 2008م بشأن تعديل قانون الشركات

ملحق 2.3: قائمة بأسماء المحكمين

الرقم	اسم المحكم	الجامعة / الجهة التي يعمل بها
1	د. اسطيغان سلامة	رئيس وحدة الأولويات السياسية والإصلاح - مكتب رئيس الوزراء
2	د. ذياب جرار	جامعة القدس المفتوحة-أستاذ الإدارة الاستراتيجية
3	أ. سناء قصرابي	جامعة القدس المفتوحة-كلية التنمية الاجتماعية والأسرية
4	د. سمير البرغوثي	مدير عام مؤسسة أكاد للإقراض الصغير
5	د. محمد جراد	مستشار مجلس الوزراء لشؤون المجتمع المدني.
6	أ. محمد عليان	خبير في مجال الإقراض الصغير
7	لينا عمارنة	ماجستير لغة عربية-جامعة القدس المفتوحة

ملحق 3.3: استبانة الدراسة

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة



الأخ / الأخت الكريم/ة:

يقوم الباحث بعمل دراسة حول دور مؤسسات الإقراض الصغير في تمكين الفئات المستهدفة اقتصادياً واجتماعياً للفترة ما بين 2013-2016 دراسة حالة مؤسسة "أكاد"، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التنمية المستدامة - جامعة القدس، أرجو التكرم بالمشاركة والإجابة على الأسئلة الواردة في الاستبانة التي بين أيديكم وذلك بوضع علامة (X) في إحدى الخانات الخمس التي أمام كل عبارة في المجالات المختلفة علماً بأن هذه المعلومات سوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

ستكون آراؤكم موضع ثقة، وسيتم التعامل معها بموضوعية وسرية تامة وستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

"شاكرين لكم حسن تعاونكم"

الباحث

عامر جمال أحمد جرادات

القسم الأول: خصائص الشخص المقترض: أرجو وضع دائرة حول رمز الإجابة المناسبة

A1	الجنس	(1) ذكر	(2) أنثى
A2	العمر	(1) أقل من 30 سنة	(2) 30-39 سنة
		(3) 40-49 سنة	(4) 50 فأكثر
A3	التحصيل العلمي	(1) ثانوي فأقل	(2) دبلوم
		(3) بكالوريوس	(4) دراسات عليا
A4	الحالة الاجتماعية	(1) أعزب/عزباء	(2) متزوج/ة
		مطلق/ة	(3) أرمل/ة
A5	مكان السكن	(1) قرية	(2) مدينة
		(3) مخيم	(4) دراسات
A6	عدد أفراد الأسرة	(1) لا يوجد	(2) من 1-3
		(3) من 4-7	(4) 7 فأكثر
A7	هل لديك مصدر دخل آخر غير المشروع الذي حصلت عليه؟	(1) لا	(2) موظف حكومي
		(3) موظف قطاع خاص	(4) مشاريع أخرى
		(5) غير ذلك	
A8	متوسط الدخل الشهري للأسرة بالشئيل قبل الإقراض	(1) أقل من 1500	(2) 1500-2000
		(3) 2001-2500	(4) 2501-
		(5) 4000 فأكثر	(6) لا يوجد دخل
A9	متوسط الدخل الشهري للأسرة بالشئيل بعد الإقراض	(1) أقل من 1500	(2) 1500-2000
		(3) 2001-2500	(4) 2501-4000
		(5) 4000 فأكثر	(6) لا يوجد دخل

القسم الثاني: خصائص القرض والمشروع: أرجو وضع دائرة حول رمز الإجابة المناسبة:

B1	تاريخ الحصول على القرض	شهر/ سنة/.....
B2	ما هو نوع القرض الذي حصلت عليه	(1) عادي (2) إسلامي (3) غير ذلك
B3	ما هي قيمة القرض الذي حصلت عليه بالدولار؟	(1) اقل من 1000 (2) 1000-5000 (3) 5001-10,000 (4) 10,001-15,000 (5) أكثر من 15,000
B4	كم عدد المرات التي حصلت فيها على قرض من مؤسسات الإقراض؟	(1) مرة واحد (2) مرتان (3) ثلاث مرات (4) أكثر من ذلك
B5	ما هي أسباب الحصول على القرض؟	(1) إنشاء مشروع جديد (2) تطوير مشروع قائم (3) تكاليف زواج (4) شراء منزل (5) ترميم منزل (6) شراء أثاث منزل (7) شراء أرض (8) شراء سيارة (9) غير ذلك، حدد.....
B6	ما هو النشاط الاقتصادي للمشروع؟	(1) زراعي (2) تجاري (3) تصنيع وإنتاج (4) استهلاكي وشخصي (5) غير ذلك، حدد.....
B7	ما هي سنة تأسيس المشروع؟	شهر/ سنة /.....
B8	مقدار رأس المال المستثمر في بداية المشروع؟ بالدولار
B9	مكان المشروع؟
B10	ما نوع ملكية المشروع؟	(1) عائلي (2) فردي (3) شراكة
B11	هل المشروع مسجل رسمياً في	(1) نعم (2) لا

		الدوائر الحكومية؟	
B12	كم عدد العمال الذين ساهم القرض في تشغيلهم بمن فيهم صاحب المشروع؟	(1) عامل واحد (2) عاملين (3) من 3-5 عمال (4) 5 فأكثر	
B13	أين تقوم بتسويق مبيعاتك؟	(1) السوق المحلية مبيعات (2) تصدير خارجي (3) لا يوجد	
B14	هل لديك خبرة في مجال مشروعك قبل البدء في تنفيذه؟	(1) نعم (2) لا	
B15	ما الخدمات غير المالية التي ترغب في الحصول عليها من مؤسسة أكاد؟	(1) تدريب أرغب بالحصول (2) تسويق (3) لا (4) غير ذلك، حدد	
B16	هل لا زال المشروع قائماً؟	(1) نعم (2) لا	

القسم الثالث: أثر سياسة مؤسسات الإقراض على المقترضين (يرجى وضع علامة (X) في إحدى الخانات الخمس التي أمام كل عبارة)

	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
C1					
					تقوم مؤسسة الإقراض بإعلامك بخدماتها وسياسة الإقراض لديها قبل التعاقد
C2					
					تقوم مؤسسة الإقراض بدراسة مشروعك وتقييمه قبل منح القرض
C3					
					يتمتع موظفي الإقراض بقدرات فنية ومهنية عالية
C4					
					يعتبر مبلغ القرض الممنوح قريب من المبلغ الذي طلبته
C5					
					هناك سهولة في الإجراءات التي تتبعها المؤسسة للحصول على القرض

					C6	تعتبر الضمانات المطلوبة من مؤسسة الإقراض سهلة ومتاحة
					C7	يعتبر حجم القرض ملائم
					C8	فترة السداد التي تقدمها المؤسسة فترة كافية لحجم ونوعية المشاريع الصغيرة
					C9	تعد نسبة الفائدة على القرض ملائمة
					C10	وجود فترة السماح (المهلة الممنوحة للبدء بتسديد الأقساط) يؤدي إلى سهولة سداد القرض بعد ذلك
					C11	يعتبر جدول الدفعات مريح ومناسب
					C12	فترة تقديم الطلب للقرض والحصول عليه تعد سريعة
					C13	تقوم المؤسسة بتقديم برامج تدريبية قبل البدء بالمشروع
					C14	تقوم مؤسسة الإقراض بمتابعة مشروعك بعد منح القرض

القسم الرابع: تقييم أثر القرض على الجانب الاقتصادي للمقترضين (أرجو وضع علامة (X) في إحدى الخانات الخمس التي أمام كل عبارة)

	أعترض بشدة	أعارض	محايد	أوافق	أوافق بشدة	
D1						أثر القرض على رأس مال المشروع (الإنشاءات، المعدات، الأدوات، التجهيزات) بشكل إيجابي
D2						ساهم القرض في تحسين رأس المال التشغيلي (النفقات اليومية المطلوبة لاستمرارية المشروع)
D3						ساهم القرض في زيادة كمية الإنتاج
D4						ساهم القرض في إدخال أصناف جديدة وخدمات

					جديدة للمشروع	
					ساعد القرض في رفع القدرة التنافسية للمشروع في السوق	D5
					ساهم القرض في زيادة الفرص للوصول إلى أسواق جديدة	D6
					ساعد القرض في رفع قدرة المشروع على تحسين السيولة النقدية	D7
					ساهم القرض في توفير النقد للاستثمار في مصادر دخل أخرى	D8
					ساهم القرض في توفير السيولة النقدية لمواجهة ظروف طارئة في الحياة اليومية	D9
					ساهم القرض في تشغيل عمال جدد	D10
					ساهم عائد المشروع في تحسين القدرة على سداد القرض	D11
					ساهم عائد المشروع في رفع قدرتك الشرائية لأساسيات الحياة	D12
					ساهم القرض في تطوير مهاراتك الإدارية في المشروع	D13
					ساهم القرض في تطوير مهاراتك في التعامل مع الأمور المالية والمحاسبية	D14
					ساهم القرض في زيادة قدرتك على اتخاذ القرارات المتعلقة بالمشروع	D15
					ساهم القرض في زيادة الدخل الشهري	D16
					ساهم القرض في انتظام دخلك الشهري	D17

القسم الخامس: تقييم أثر القرض على الجانب الاجتماعي للمقترضين (برجاء وضع علامة (X) في إحدى الخانات الخمس التي أمام كل عبارة)

	أعلى بشدة	أعلى	محايد	أدنى	أدنى بشدة	
E1						ساهم عائد المشروع في تغطية النفقات التعليمية لأفراد الأسرة (تسديد الأقساط المدرسية، شراء القرطاسية والحقائب المدرسية، شراء الزي المدرسي)
E2						ساهم عائد المشروع في توفير الأقساط الجامعية لأحد أفراد الأسرة
E3						ساهم عائد المشروع في عدم تسرب أحد الأطفال من المدرسة وذلك بهدف العمل ومساعدة الأسرة
E4						ساهم عائد المشروع في زيادة قدرتك على تغطية النفقات الصحية والعلاج
E5						ساهم عائد المشروع في توفير ثمن علاجات وأدوية لك أو لأحد أفراد أسرتك
E6						ساهم القرض في امتلاكك تأمين صحي
E7						عند حاجتك للعلاج تتوجه إلى طبيب خاص
E8						ساهم عائد المشروع في توفير أو استبدال أجهزة كهربائية أو أثاث منزلي مثل (تلفاز، ثلاجة، غسالة، طقم كنب، غرفة نوم)
E9						ساهم عائد المشروع في زيادة قدرتك على الوفاء بالالتزامات الشهرية (تسديد فواتيرك) مثل (فاتورة مياه، فاتورة كهرباء، فواتير الهاتف، أي أقساط أخرى لمشترياتك).
E10						ساهم عائد المشروع في توفير أنواع طعام ومأكولات لم تكن قادراً على توفيرها سابقاً.
E11						ساهم عائد المشروع بإتاحة الفرصة للأسرة للمشاركة في المناسبات الاجتماعية ومجاملة الآخرين
E12						ساهم عائد المشروع بإتاحة الفرصة للأسرة للخروج

					بنزهات أو رحلات ترفيهية	
					ساهم عائد المشروع في إجراء صيانة أو إضافات على السكن	E13
					ساهم عائد المشروع في انتقال الأسرة إلى مكان سكن أفضل	E14
					ساهم القرض بشكل إيجابي في استقلاليتك واعتمادك على نفسك	E15

القسم السادس: الصعوبات التي تعيق نجاح القرض المقدم من المؤسسة (أرجو وضع علامة (X) في إحدى الخانات الخمس التي أمام كل عبارة)

	أعرض بشدة	أعرض	محايد	أوافق	أوافق بشدة	
F1						أسباب تتعلق بإجراءات الاحتلال وسياساته
F2						صعوبة تسويق المنتجات أو الخدمات
F3						وجود سلع منافسة في الأسواق
F4						قلة رأس المال اللازم لتطوير المشروع
F5						الكوارث الطبيعية
F6						عدم وجود قوانين كافية لتنظيم المشاريع الاستثمارية
F7						عدم توفر المواد اللازمة للإنتاج
F8						ارتفاع أسعار المحروقات، الماء، الكهرباء
F9						انخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين
F10						عدم توفر الضمانات للقروض
F11						عدم وجود تدريب من قبل المؤسسات

					F12 فترة السماح قصيرة لتشغيل المشروع
					F13 الرسوم والفوائد مرتفعة
					F14 عدم كفاية القرض الممنوح
					F15 جدول الدفعات غير مناسب
					F16 عدم وجود إعفاءات ضريبية للمشاريع الصغيرة
					F17 تعقيد إجراءات التسجيل والترخيص للمشروع الصغير

القسم السابع: المقترحات التي تساهم في تمكين المقترضين اقتصاديا واجتماعيا (أرجو وضع علامة (X) في احدى الخانات الخمس التي أمام كل عبارة)

	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
G1					أن تقوم مؤسسات الإقراض في زيادة مبلغ القرض
G2					تطوير برامج جديدة من قبل مؤسسات الإقراض
G3					قيام مؤسسات الإقراض بعقد دورات تدريبية تتعلق بكيفية إدارة المشروع قبل منح القرض
G4					أن تقوم مؤسسات الإقراض بعمل جدوى اقتصادية للمشروعات المتقدمة للحصول على التمويل
G5					أن تقوم مؤسسات الإقراض بتخفيض نسبة الفائدة المعمول بها
G6					أن تقوم المؤسسة بتوفير خدمات استشارية وإرشادية للمقترض قبل البدء بالمشروع
G7					أن تقوم مؤسسات الإقراض بإعطاء فترة سماح أطول
G8					ضرورة استحداث تشريعات وقوانين لإعفاء المشروعات الصغيرة من الضرائب
G9					ضرورة خلق آليات تساعد في تسويق المنتجات لضمان استمرارية المشاريع

فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
113	البيانات التفصيلية عن مؤسسات الإقراض العاملة في فلسطين.....	1.2
114	قائمة بالقوانين ذات العلاقة بالدراسة.....	1.3
114	قائمة بأسماء المحكمين.....	2.3
115	استبانة الدراسة.....	3.3

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1.2	التكاليف التشغيلية والضرائب المفروض على المؤسسات الإقراض العاملة في فلسطين.....	28
2.2	البيانات التشغيلية الخاصة بمؤسسات الإقراض الصغير العاملة في فلسطين حتى نهاية الربع الأول من العام 2016.....	29
3.2	نمو المحفظة الائتمانية لقطاع التمويل الصغير في فلسطين للفترة (2013-2016).....	31
4.2	نسبة النمو في عدد المقترضين من مؤسسات الإقراض للفترة (2013-2016).....	32
5.2	متوسط أسعار الفائدة في مؤسسات الإقراض في العالم.....	34
6.2	مدى تطبيق جودة الحوكمة في مؤسسات الإقراض الصغير في فلسطين.....	40
1.3	توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها.....	54
2.3	توزيع عينة الدراسة لمدينة جنين حسب متغيراتها.....	55
3.3	توزيع عينة الدراسة لمدينة رام الله حسب متغيراتها.....	55
4.3	توزيع عينة الدراسة لمدينة الخليل حسب متغيراتها.....	56
5.3	يوضح المحاور الرئيسية للجزء الأول من استبانة الدراسة.....	57
6.3	يوضح المحاور الرئيسية للجزء الثاني من استبانة الدراسة.....	57
1.4	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس.....	61
2.4	توزيع عينة الدراسة حسب متغير مكان السكن.....	61

62	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر والتحصيل العلمي والحالة الاجتماعية.....	3.4
63	يبين متوسط الدخل الشهري قبل وبعد الحصول على القرض.....	4.4
64	يبين النشاط الاقتصادي للمشروع وخدمات يرغب المقترضين في الحصول عليها من مؤسسات الإقراض أكاد.....	5.4
65	يبين طرق تسويق المنتجات للمشاريع الإنتاجية وعدد العاملين في المشروع...	6.4
65	يبين وجود الخبرة السابقة للمبحوثين، والوضع القانوني للمشروع وديمومته....	7.4
66	يبين نوع القروض التي حصل عليها المبحوثين.....	8.4
66	يبين قيمة القروض التي حصل عليها المبحوثين.....	9.4
67	يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء المبحوثين حول تقييم أثر القرض على الجانب الاقتصادي مرتبة ترتيباً تنازلياً.....	10.4
73	يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء المبحوثين حول تقييم أثر القرض على الجانب الاجتماعي مرتبة ترتيباً تنازلياً.....	11.4
77	يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء المبحوثين حول أثر سياسة مؤسسات الإقراض على المقترضين مرتبة ترتيباً تنازلياً.....	12.4
81	يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء المبحوثين حول الصعوبات التي تعيق نجاح المشاريع الإنتاجية من القروض المقدم من مؤسسة أكاد مرتبة ترتيباً تنازلياً.....	13.4
87	يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء المبحوثين حول المقترحات التي تساهم في تمكينهم اقتصادياً واجتماعياً مرتبة ترتيباً تنازلياً....	14.4
89	نتائج اختبار (ت) One Sample Test لمتوسطات استجابة المبحوثين نحو أثر القرض على الجانب الاقتصادي للمقترضين.....	15.4
90	نتائج اختبار (ت) One Sample Test لمتوسطات استجابة المبحوثين نحو	16.4

	أثر القرض على الجانب الاجتماعي للمقترضين.....	
91	نتائج اختبار Kruskal-Wallis Test بين دور القرض المقدم من مؤسسة أكاد في التمكين الاقتصادي والاجتماعي تعزى لمتغير الجنس.....	17.4
92	نتائج اختبار Kruskal-Wallis Test بين دور القرض المقدم من مؤسسة أكاد في التمكين الاقتصادي والاجتماعي تعزى لمتغير العمر.....	18.4
93	نتائج اختبار Kruskal-Wallis Test بين دور القرض المقدم من مؤسسة أكاد في التمكين الاقتصادي والاجتماعي تعزى لمتغير مكان السكن.....	19.4
94	نتائج اختبار Kruskal-Wallis Test بين دور القرض المقدم من مؤسسة أكاد في التمكين الاقتصادي والاجتماعي تعزى لمتغير مستوى الدخل الشهري قبل الانتفاع.....	20.4
95	نتائج اختبار Kruskal-Wallis Test بين دور القرض المقدم من مؤسسة أكاد في التمكين الاقتصادي والاجتماعي تعزى لمتغير المستوى التعليمي للمقترضين.....	21.4

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان	الرقم
أ	الإقرار.....	
ب	شكر وعرهان.....	
ج	مختصرات	
د	قائمة المختصرات العربية.....	
هـ	الملخص بالعربية	
ز	الملخص بالإنجليزية.....	
1	الفصل الأول: مشكلة الدراسة وخلفيتها.....	
1	المقدمة.....	1.1
2	أهمية الدراسة	2.1
3	مبررات الدراسة.....	3.1
3	مشكلة الدراسة.....	4.1
4	أهداف الدراسة.....	5.1
5	أسئلة الدراسة.....	6.1
6	فرضيات الدراسة.....	7.1

6منهجية الدراسة	8.1
6حدود الدراسة	9.1
7مجتمع الدراسة وعينتها	10.1
7هيكلية الدراسة	11.1
8الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	
8المقدمة	1.2
8مفهوم التمويل الصغير	2.2
9الإقراض الصغير	1.2.2
9أهمية التمويل الصغير	2.2.2
10خصائص التمويل الصغير	3.2.2
10المبادئ الأساسية للتمويل الصغير	4.2.2
11أهداف التمويل الصغير	5.2.2
12مؤسسات التمويل الصغير	3.2
12أهداف مؤسسات التمويل الصغير	1.3.2
12دور مؤسسات التمويل الصغير	2.3.2
13العقبات التي تواجه مؤسسات التمويل المتناهي في الصغر	3.3.2
14التمويل الإسلامي ومبادئه	4.2
15مفهوم التمكين	5.2
16أهداف التمكين	1.5.2
16عناصر التمكين	2.5.2

17 أبعاد التمكين	3.5.2
18 التجارب العربية والدولية في التمويل الصغير	6.2
18 التجارب العربية	1.6.2
18 التجارب العالمية	2.6.2
19 واقع مؤسسات الإقراض الصغير في فلسطين	7.2
19 مقدمة	1.7.2
19 مراحل تطور قطاع التمويل الصغير في فلسطين	2.7.2
20	المرحلة الأولى 1986-1995: نشوء قطاع التمويل الصغير في فلسطين	1.2.7.2
20 المرحلة الثانية ظهور مؤسسات التمويل الصغير	2.2.7.2
21 المرحلة الثالثة مأسسة القطاع وتعزيز وجوده	3.2.7.2
22 نبذة عن مؤسسات الإقراض الصغير العاملة في فلسطين	3.7.2
23 شركة أكاد للتمويل والتنمية	1.3.7.2
23 شركة أصالة للتنمية والإقراض	2.3.7.2
24 المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية (فاتن)	3.3.7.2
24 دائرة الإقراض الصغير الأونروا	4.3.7.2
25 شركة فيتاس فلسطين للإقراض	5.3.7.2
25 شركة ريف للتمويل الصغير	6.3.7.2
26 صندوق التنمية الفلسطيني	7.3.7.2
26 شركة الإبداع للتمويل متناهي الصغر	8.3.7.2
26 المشاكل والمعوقات التي تواجه مؤسسات الإقراض الصغير في	8.2

.....	فلسطين	
29	الدور الاقتصادي لمؤسسات الإقراض المختصة في فلسطين.....	1.8.2
32	الدور الاجتماعي لمؤسسات الإقراض العاملة في فلسطين.....	2.8.2
34	أسعار الفائدة في مؤسسات الإقراض الصغير العاملة في فلسطين....	3.8.2
36	الإطار القانوني الناظم لمؤسسات الإقراض الصغير في فلسطين.....	4.8.2
36مرحلة التنظيم القديم.....	1.4.8.2
37مرحلة التنظيم الجديد.....	2.4.8.2
40	جودة الحوكمة في مؤسسات الإقراض الصغير العاملة في فلسطين...	5.8.2
42الدراسات السابقة.....	9.2
42الدراسات العربية.....	1.9.2
49الدراسات الأجنبية.....	2.9.2
52التعقيب على الدراسات السابقة.....	3.9.2
53	الفصل الثالث: منهجية الدراسة وإجراءاتها	
53منهجية الدراسة.....	1.3
53مجتمع الدراسة.....	2.3
74وصف عينة الدراسة.....	3.3
56أداة الدراسة.....	4.3
58صدق الأداة.....	5.3
59ثبات الأداة.....	6.3
59تصحيح الأداة.....	7.3
60متغيرات الدراسة.....	8.3

60المعالجات الإحصائية.....	9.3
61الفصل الرابع: تحليل البيانات واختبار الفرضيات.....	
61الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق خصائص المقترضين.....	1.4
64الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق خصائص القرض والمشروع	2.4
67تحليل فقرات الاستبانة.....	3.4
67تحليل فقرات محور "أثر القرض على الجانب الاقتصادي للمقترضين	1.3.4
72تحليل فقرات محور أثر القرض على الجانب الاجتماعي للمقترضين	2.3.4
77تحليل فقرات محور الإجراءات والشروط الخاصة للحصول على القروض من قبل مؤسسات الإقراض.	3.3.4
تحليل فقرات محور الصعوبات والمشاكل التي تعيق نجاح القروض المقدمة من مؤسسات الإقراض الصغير لتمكين الفئات المستهدفة اقتصادياً واجتماعياً وما هي الحلول المقترحة من وجهة نظر المقترضين	4.3.4
81تحليل فقرات محور الحلول المقترحة لإنجاح القروض المقدمة مؤسسات الإقراض الصغير من وجهة نظر الباحثين	5.3.4
87النتائج المتعلقة بفحص فرضيات الدراسة.....	4.4
89الفرضية الأولى.....	1.4.4
90الفرضية الثانية.....	2.4.4
91الفرضية الثالثة.....	3.4.4
92الفرضية الرابعة.....	4.4.4
93الفرضية الخامسة.....	5.4.4

94الفرضية السادسة	6.4.4
95الفرضية السابعة	7.4.4
97الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	
97ملخص ونقاش النتائج	1.5
101التوصيات	2.5
103بناء نموذج مقترح لتطوير جانب التدريب في مؤسسات الإقراض	3.5
105المراجع	
124فهرس الملاحق	
125فهرس الجداول	
128فهرس المحتويات	